

السكن في الوسط القروي : نحو سكن مُستدامٍ ومندمجٍ في مُحيطِهِ

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

السكن في الوسط القروي :
نحو سكن مُستدامٍ ومندمجٍ في مُحيطِه

إحالة ذاتية رقم 33/2018



صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

إحالة ذاتية رقم 2018/33

- طبقاً للمادة 6 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إعداد تقرير ورأي حول موضوع «السكن في الوسط القروي: نحو سكن مُستدام ومندمج في مُحيطه».
- وفي هذا الصدد، عَهِدَ مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترايبية بإعداد تقرير حول هذا الموضوع.
- وخلال دورتها العادية التاسعة والثمانين، المنعقدة بتاريخ 30 غشت 2018، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على التقرير الذي يحمل عنوان «السكن في الوسط القروي: نحو سكن مُستدام ومندمج في مُحيطه».

يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريره:

السكن في الوسط القروي : نحو سكن مُستدام ومندمج في مُحيطه

تم إعداد التقرير من طرف

اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترايبية

الإيداع القانوني : 2018MO5092

ردمك : 4-2-9621-9920-978

ردمد : 2335-9234

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

طباعة : Canaprint

ا. الفهرس

4	مقدّمة
	الأهداف ومنهجية العمل
	منهجية العمل
8	ا - عناصر سياقية بارزة
8	أ-السكن القروي، معايير، تحديدات ورهانات
8	1.الحقّ في الولوج إلى سكن لائق
9	2.السكن القروي: إطار عيش أوسع من مجرد سكن
10	3.تطور تاريخي وأنماط وثروة تراثية ومعمارية يزخر بها السّكن القروي
81	ب - السكن القروي في السياسات العموميّة
	1.تدخلات للتدازك تفتصر على تجارب نموذجية تمّ إعدادها بدون سياسة وطنية حقيقية
18	للسكن القروي
	2.أهمّ الأسباب المؤدّبة إلى فشل أو محدودية نتائج تدخلات الدولة والجماعات الترابية
21	في مجال السكن القروي
23	ا - عناصر تحليل السكن القروي وتُمينه
	أ-تحوّل ديموغرافي وتحوّل ديمغرافي مُضادّ لم يُؤخذ في الاعتبار وتمدّن متسارع للمجالات القروية
32	ب-أبرز الخصائص المميّزة للسكن القروي
52	1.معطيات تتعلق بالسكن القروي
26	2.التنمية الاجتماعية والولوج إلى الخدمات الأساسية
27	3.النّهوض بالسكن القروي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية وتنوع الأنشطة
29	4. السكن القروي يتطلّب مزيدا من الجهود أمام مخاطر التغيرات المناخية في بلد من بين البلدان الأكثر تعرّضا للكوارث الطبيعية
31	

- ج-الإشكالية الخاصة بالمراكز القروية الصاعدة..... 33
- 1.تعريف وتصنيف وإبراز مؤشرات تطوّر المراكز القروية الصاعدة في المغرب
33
- 2.المراكز القروية الصاعدة: بين الرهان السياسي والمُضاربة العقارية..... 36
- 3.المراكز القروية الصاعدة: دينامية ديمغرافية مرتفعة لا توازيها تنمية اقتصادية واجتماعية مُستدامة..... 38
- د-إطار تشريعي وتنظيمي غير ملائم بما يكفي لخصائص الوَسَط القروي 93
- 1.آلية تشريعيّة غزيرة لكنها تعاني من قصور..... 39
- هـ - حكمة السكن القروي وتعبئة التمويل..... 84
- 1.من أجل مُقاربة جهودية لفائدة السّكن القروي..... 48
- 2.تعبئة مالية محدودة لفائدة السكن القروي 51
- III - أَوْجُهٌ قُصور حادّة في مجال التكوين والبحث والتواصل لفائدة السكن 52
- أ-التكوين والبحث والابتكار في مجال السكن القروي..... 25
- 1.البحث والابتكار التكنولوجي: أداة أساسية لاستيعاب إشكاليات السكن القروي 52
- 2.السّكن القروي: حضور محدود في مقرّرات تّكوين المهندسين المعماريين وأخصائيي التهيئة والتعمير..... 55
- ب-التواصل ونشر المعلومة: أداتان فعّالتان لتغيير سلوك والنّهوض بالسّكن القرويّ...
65
- IV - خُلاصات مستمدّة من المقارنة الدولية حول السكن القروي 58
- V - مداخل التحول من أجل سكن قرويّ لائق 61
- VI - توصيات من أجل سَكن قرويّ لائق ومُستدام..... 70
- ملاحق..... 79
- الملحق 1: مجموعة العمل المنبثقة عن اللجنة الدائمة المكلفة بالجهودية المتقدّمة والتنمية القروية والترايبية 97
- الملحق 2: إحالات بيبليوغرافيّة 97
- الملحق 3: قائمة الفاعلين الذين تمّ الإنصات إليهم..... 28
- الملحق 4: عناصر مستمدّة من المُقارنات الدّولية في مجال السّكن القرويّ..... 38

1. مقدّمة

ما فتئت ساكنة العالم القرويّ في المغرب تسجّل معدّلات مُرتفعة على مستوى الهشاشة والفقير (79.4 في المائة من الفقراء، و64 في المائة من الأشخاص في وضعية هشاشة) كما تسجّل نسبة أُمّية تصل إلى 47.7 في المائة، مُقابل 22.2 في المائة في الوسط الحضري بالنسبة للسكان الذين يبلغون 10 سنوات فما فوق¹. وهذه الساكنة، التي عرفت تغييرات بطيئة في نمط عيشها ونمط سكّنها، الخ، هي اليوم تعيش بلّ تخضع لتحوّلات اجتماعية مُتسارعة، ترتبط أساسا بالتحوّل الحاصل على مستوى البنية الاجتماعية القروية، وكذا بتداعيات التطور السريع لوسائل الاتصال وولوج الساكنة القروية إلى الهاتف المحمول والشبكات الاجتماعية.

وقد أفضت ديناميّة هذه الساكنة إلى تزايد حاجياتها، من بينها الولوج إلى سكن لائق يضمن لها الرّفاه، فضلا عن الولوج محليا إلى الخدمات الأساسية والشغل من خلال تنفيذ مشاريع مهيكلّة كفيّلة بخلق الثروة على المستويين المحليّ والجهويّ.

غير أنّه أمام غياب سياسة عمومية مندمجة في مجال السّكن القرويّ، أخذ العالم القرويّ يعرف انتشاراً متسارعاً للمساكن المتفرقة التي يتطلّب تجهيزها بنية تحتية جدّ مكلفة (من حيث الكهربية والربط بشبكة الماء الشروب والتطهير السائل ومحطّات معالجة المياه...)، كما تتطلّب وقتاً أطول لإنجاز الدراسات والتنفيذ.

كما أنّ عدم وجود سياسة تتعلق بالسّكن القرويّ قد أدّى إلى الانتشار المتزايد غير المتحكّم فيه لمراكز قروية صاعدة ومساكن مجمّعة، والتي عوض أنّ تمكّن من تجميع الساكنة قصد استفادتها بأقلّ كلفة ممكنة من الخدمات التي توفرها الدولة، ومن إمكانيّات التنمية، فقد أصبحت تشكّل تحدياً حقيقياً على الصعيدين الاقتصادي والأمني، وباتت المشاكل تتفاقم وتغدو أكثر خطورة بالنظر إلى غياب تخطيط استباقيّ وبنيات تحتية أساسية مناسبة ومنظومة حكامه ملائمة.

في ظل هذه الوضعية الاستعجالية، وأمام التّأخّر المسجّل في إعداد رؤية واستراتيجية من طرف السلطات العموميّة، أصبح عدد من المنتخبين المحليين يشعرون بأنهم مغلوبون على أمرهم، وبالتالي يعتقدون أنّ الإجابة البسيطة الهامّة للتغلب على أوجه القصور والتأخّر المتراكم على مستوى المناطق القروية في مجال السكن القرويّ تتجلى في منح مزيد من رخص البناء بكيفية أسّط وأسهل استجابة لتطلّعات الساكنة. ومن ثمّ، فإنهم يستمرون في تدبير هذا المجال بأدوات تنظيمية وإيقاعات ومنظومات تخطيط وعمل لا تواكب الحاجيات، وبتدخلات تتم بنوع من التجزئية وردّ الفعل، الأمر الذي يزيد من تعقيد واقع الحال، في الوقت الذي لم صارت فيه الاستثناءات، التي هي بالأساس أداة للمرونة الإصلاحية والاستثنائية تمكّن من التّدخل في حالات خاصة، بمثابة قاعدة ولم تعمل سوى على تفاقم الوضع في بعض المناطق.

ورغم الجهود المبذولة من أجل تحسين السّكن القرويّ وأدواره السوسيو - اقتصادية، إلّا أنّ التجارب المنجزة في إطار مشاريع نموذجية، التي تم إعدادها بدون مشاور وبدون إشراك الساكنة، ظلت

جدّ متباعدة في الزمن وذات أثر محدود، وبالتالي لم تتمكّن من الإجابة على إشكالية السّكن بخصوصياتها في الوَسَط القرويّ.

إضافة إلى ذلك، تمّ تسجيل غياب أيّ تقييم أو ترصيد لهذه التجارب التي ظلت بدون تتبّع، وبالتالي أضاعت على بلادنا فرصا كبيرة لجعل ورش تنمية السّكن القرويّ وسيلة لتحسين إطار عيش المواطنين، والنّهوض بجاذبية المجالات القروية، وبالتالي جعله رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية عن طريق استغلال الإمكانيّات والثروات المعمارية والتراثية التي تزخر بها مجالاتنا الترابية.

هكذا، ومن أجل الوقوف على أهمية هذا الورش وآثاره على عوامل متعدّدة تتعلق بتنمية العالم القروي، يتعيّن القيام بتشخيص لواقع الحال وتحليل للمعطيات والمؤشّرات ذات الصلة التي تسائل مختلف الفاعلين المعنيين، من جهة بهدف تأهيل العالم القرويّ حتّى لا يكون عبئا وعائقا أمام تنمية البلاد، ومن جهة أخرى لضمان حق السّاكنة القروية في الولوج إلى الخدمات الأساسية.

في هذا السياق، ينبغي التذكير بأنّ الفصل 31 من الدستور يؤكّد على الحَقّ في السّكن، مع ربط مبدأ كرامة المواطن بالحق في سكن لائق. كما أنّ للدولة، بصفقتها راعية للتضامن الوطني والجهوي، دوراً مركزياً لأنها ينبغي أن تتدخّل لمصاحبة وتأطير سكان العالم القرويّ وإشراكهم في مختلف العمليات الرامية إلى النهوض بظروف سكنهم، مع احترام تنوع المساكن ووظائفها المتعدّدة (المباني المخصصة للسكن والمباني المخصصة لتربية المواشي والتخزين وحفظ المواد ذات الاستعمال الفلاحي، والمباني الخاصة بالخدمات العمومية...).

وفي هذا الإطار، فإنّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبعدّ إعداده للتقريرين المتعلّقين بتنمية العالم القرويّ والمناطق الجبلية، اللذين مكّناه من الاقتراب أكثر من التحديات الكبرى المرتبطة بقضية السكن القرويّ والمراكز القروية، ارتأى تعميق الاشتغال على موضوع السكن القرويّ الذي يكتسي أهمية بالغة، ولا سيما من زاوية الحقوق، مع استحضار الجوانب المتعلقة بالإطار القانوني والحكامة وتعبئة التمويلات لفائدة السّكن القرويّ.

إنّ هذا التقرير، وهو يسجّل النقص الحاصل في وجود دراسات وتقارير تستهدف السكن القرويّ بعمق وشمولية ولا تتوقف عند الجانب التقني، ليطمح إلى تحليل وتقييم وضعيّة السّكن القرويّ في المغرب، وكذا البرامج والمشاريع التي جرى تنفيذها بهدف تطويره، مع تقديم قراءة متأنية للمفاهيم والمعارف والمقاربات والمجالات ذات الصلة بهذا الموضوع. فضلا عن تحليل جوانب أخرى مثل مظاهر قُصور الإطار القانوني/المعياري، وإشكالية العقار² والاختلالات المرتبطة بالممارسات الإدارية في مجال تدبير السّكن في الوَسَط القرويّ وحكّامته.

إنّ الهدف من التقرير هو حتّ السلطات العمومية على اعتماد تحليل متجدّد، وتطوير مناهج جديدة مُلائمة تمكّن من تعبئة كل الفاعلين المعنيين على المستوى الوطني والمحليّ. كما يقترح التقرير توصيات عمليّة من شأنها أن تساعد السلطات العمومية بمختلف مُتدخّليها، ولا سيّما الجهات وباقي الفاعلين المعنيين (وطنيًا وجوهياً ومحليًا)، على بلورة رؤية مشتركة خاصة بالسّكن القرويّ، تُدمج

خصوصيات وتتنوع المجالات القروية 3 والمساكن (السكن الفردي، السكن المتفرق، السكن المُجمّع، المراكز القروية الصّاعدة) مع ضمان الحقّ في سكن لائق لفائدة الأسر القروية.

3 - أنواع الأوساط القروية في المغرب: يتمّ التمييز في العالم القروي بين عدّة أوساط قروية تختلف:

- بحسب موقعها من الوسط الحضري: الشبه الحضري، القروي النائي، القروي الوسيط؛
- بحسب موقعها الجغرافي: مناطق جبلية، مناطق ساحلية، مناطق صحراوية ..؛
- بحسب نظام الإنتاج الفلاحيّ: مناطق بورية، مناطق مسقيّة، مناطق غابوية، مناطق المراعي الغابوية ، مناطق فلاحية غابوية رعوية.

الأهداف ومنهجية العمل

وعلاوة على ذلك، يروم هذا التقرير تحقيق الأهداف التالية:

- المساهمة في توفير إطار عيش لائق لفائدة الساكنة القروية بتوفير مساكن قروية لائقة؛
- المساهمة في الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية في مجال السكن؛
- الإدماج الفعليّ لمسألة السكن القرويّ في إطار سياسة عمومية واستراتيجية وطنية خاصة؛ مع الأخذ في الاعتبار مجمل التحوّلات الاجتماعية ودينامية السكن القرويّ؛
- اعتماد تحليل متجدّد وتطوير مقاربات مناسبة تمكّن من تعبئة الفاعلين على الصعيد الجهويّ والمحليّ.

ولهذه الغاية، سيركّز التقرير على:

- تحليل واقع حال السكن القروي في المغرب: رهانات وإشكاليات السكن القروي والتجارب التي قامت بها الدولة في مجال السكن القرويّ؛
- تحديد العوامل الرئيسية الكفيلة بإنجاح وتثمين السكن في الوَسَط القرويّ على مستوى التخطيط والتّقنين/ الجوانب القانونية، والمحافظة على التراث الثقافي وتحسينه/ الرأسمال غير المادي، والجاذبية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وخاصة جاذبية المراكز الصّاعدة، وأساليب الحكامة وخاصة الحكامة الترابية والمحلية؛
- إنجاز مقارنات دولية للوقوف على تجارب في مجال إعداد وتخطيط وحكامة وتديبر السكن في الوَسَط القرويّ؛
- اقتراح مداخل وتوصيات عمليّة.

منهجية العمل

ترتكز منهجية العمل المتبعة لإعداد تقرير ورأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بكيفية خاصة على اعتماد مقاربة تشاركية واستشرافيّة تهدف إلى النهوض بالسكن القرويّ. ولهذه الغاية، فقد استندت اللجنة في عملها على:

1. خلاصات التحليلات التي تتضمنها التقارير والمعطيات المتاحة حول مَوْضوع الإحالة الذاتية؛
2. تنظيم جلسات إنصات وورشات عمل مع ممثلي الفاعلين المؤسّساتيين وعدد من الباحثين والقطاع الخاصّ ومكونات المجتمع المدني (جمعيات، جماعات ترابية، منظمات مهنية،...): 7 لقاءات مع شخصيات مختصة (أساتذة، باحثون،...) و15 جلسة إنصات (انظر الملحق رقم 3)؛
3. خلاصات المقارنات الدوليّة ذات الصلة بالسكن في الوسط القرويّ؛

4. تنظيم زيارات ميدانية (مساكن متفرقة، تجمّعات سكنيّة، مراكز صاعدة): جهة الدار البيضاء - سطات (إقليم الجديدة)، وجهة درعة - تافيلالت (إقليم الرشيدية)؛
5. الحوارات والمناقشات المُثمرة بين أعضاء اللجنة وداخل الأجهزة المُكوّنة للمجلس (المكتب، الفئات، الجمعية العامة).

1. عناصر سياقية بارزة

1- السكن القروي، معايير، تحديدات ورهانات

أ. الحق في الولوج إلى سكن لائق

إنَّ حَقَّ كُلِّ مواطنٍ مغربيٍّ في سكنٍ لائقٍ هو حَقٌّ تَضَمَّنُهُ، في المقامِ الأوَّل، الاتفاقيات والمعاهدات الدوليَّة التي صادقت عليها بلادنا والتي تسمو على التشريعات الوطنية. نشير في هذا الصدد إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 دجنبر 1948 باعتباره عنصراً من عناصر الحق في مستوى معيشي كاف، شأنه في ذلك شأن مستوى التغذية واللباس والعلاجات الطبيَّة والخدمات الاجتماعية الضروريَّة.

وفي السياق ذاته، أوَّلَتْ توجَّهات أهداف التنمية المستدامة أهمية خاصة للتنمية الاجتماعية وتحسين شروط عيش المواطنين والمواطنات. وتجدر الإشارة في هذا المستوى إلى الهدف 3 الذي ينص على «ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار»، والهدف 6 الذي ينص على «ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع»، وإلى الهدف 10 الذي ينص على «الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها».

وقد جاء إعلان كيتو بشأن المدن والمُستوطنات البشرية المستدامة للجميع، في إطار البرنامج الجديد للمدن، ليؤكد على الصلة بين العالم الحضري والعالم القروي وعلى الأهمية التي ينبغي إيلاؤها لعملية التمدين بالنسبة للأجيال الحالية والقادمة، وذلك بتأكيد هذه الخطة الحضريَّة الجديدة مجدداً على «الالتزام العالمي بالتنمية الحضريَّة المستدامة باعتبارها خطوة حاسمة نحو تحقيق التنمية المُستدامة بطريقة متكاملة ومتسقة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، بمشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة»⁴.

ومن جهته، فإنَّ الفصل 31 من الدستور يؤكد على الحق في السكن، كما أنَّ الميثاق الاجتماعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قد دعا السلطات العمومية إلى ضمان الحق في الولوج إلى سكن لائق، مع تحديد هدف لهذا الحق يقوم على تحسين شروط الولوج إلى سكن ملائم لفائدة جميع السكان. إنَّ الحق في السكن معناه حقُّ كلِّ فرد في التوفُّر على مكان لائق ومناسب لرفاهه الاجتماعي. غير أنَّ الحق في الولوج إلى السكن القروي، حسب بعض الفاعلين الذين تمَّ الإنصات إليهم، لا يتصدر الأولويات كما هو الشأن بالنسبة للحقوق الأساسية الأخرى، كالحق في الولوج إلى الصحة والتعليم والماء، والكهرباء والمسالك الطرقيَّة....

كما أنَّ المجلس اقترح مؤشرات للتتبع وقياس التقدم تتصل بهذا الهدف، والتي تضمَّنها الإطار المرجعي للميثاق الاجتماعي. يتعلَّق الأمر أساساً بعدد الأشخاص بدون مأوى ومؤشرات حول وجود ومدى قرب الخدمات الأساسية في التجمعات السكَّنية، خاصة بالوسط القروي.

4 - البرنامج الجديد للمدن، السكن III، إعلان كيتو بشأن المدن والمُستوطنات البشرية المستدامة للجميع، الأمم المتحدة، أكتوبر 2016.

5 - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول «من أجل ميثاق اجتماعي جديد: ضوابط يجب احترامها وأهداف ينبغي التعاقد بشأنها»، إحالة ذاتية رقم 2011/1.

ورغم أن المغرب يعترف بالقيمة الدستورية للحق في السكن (دستور 2011، الفصل 31)، وأن هذا الحق يوجد كذلك بصفة ضمنية في العديد من النصوص الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تقرّ بالحق في توفير ظروف عيش كريم (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 11) وبالأخص إلى سكن لائق، فإنه تجدر الإشارة إلى أن احترام هذه الأحكام لا يتجسد فعلياً على أرض الواقع، لأن العالم القروي يواجه اليوم مشاكل خطيرة لا ترتبط فقط بالنقص الحاصل في الخدمات الاجتماعية الأساسية وبالفقر، بل ترتبط كذلك بالشروط المزرية للسكن القروي الذي يظل غير لائق وناقص بصفة عامة.

على صعيد آخر، لا بد من الإشارة إلى أن التجارب التنموية التي أعطت الأولوية للمقاربة المادية الصّرف، قد كشفت عن محدوديتها، لأنها حتى لو كانت تسمح بتحقيق إنجازات كمية، فإنها لم تضع العنصر البشري في صلب الاستراتيجيات والمخططات التنموية. واليوم، فإن الهيئات الدولية والفاعلين من المجتمع المدني المنظم باتت تحت البلدان والحكومات على اعتماد مقاربة قائمة فعلياً على مبدأ الحق، وتولي أهمية أكبر للعنصر البشري في أية استراتيجية وتدخّل تنموي.

والحال أنه إذا كان هناك التزام جيد بهذه المقاربة في بعض المجالات وفي بعض الأوساط، فإنها في مجالات أخرى، كالسكن في الوسط القروي، لا زالت تعاني من أوجه قصور متزايدة تؤثر بشكل كبير على مستوى عيش الساكنة القروية وعلى استمرار وجود المشاكل المتعلقة بالإقصاء والفقر في صفوف هذه الساكنة، ومشاكل هشاشة الوسط القروي.

ب. السكن القروي: إطار عيش أوسع من مجرد سكن

توجد عدة تعاريف⁶ للسكن habitat والمسكن logement في علاقتهما بالمجال وطريقة تنظيمه. فالسكن القروي أوسع من مجرد السكنى habitation. وتختلف أنواع السكن باختلاف الشريحة الاجتماعية للأسر، وتنظيم الجماعة، والعلاقات مع المحيط المباشر لهذا السكن، إلخ.

في السبعينيات، عرف روني لوبو السكن القروي باعتباره «نمطاً لتوزيع بيوت الفلاحين داخل في نهاية معينة، والتي تفهم على أنها المنطقة التي استقرت فيها مجموعة قروية، وهي جماعة من الفلاحين، لإعدادها وفلاحتها. الذي يمارس فوقه حقوقاً فلاحية»⁷. نستج من هذا التعريف الخصائص المميزة للوسط القروي وهما: «البداءة» أو «الحياة الفلاحية» اللذان يشيران إلى معايير للوجود البشري هي في الوقت نفسه:

- ثقافية (متحركة أو حركية تبعاً للظروف الجغرافية والمناخية)؛

- سوسولوجية (علاقات جماعية/ المسكن/ الفرد)؛

6 - السكن: هو المجال الذي يوفر الظروف المناسبة لعيش وتطور نوع حيواني أو نباتي. سكن الحيوان والنبات والإنسان....

• السكن: هو مجموع شروط تنظيم وإقامة الإنسان في وسط يعيش فيه. السكن القروي، السكن الحضري، السكن المجمع، السكن المتفرق، السكن المشتت.

• المسكن هو عنصر من عناصر السكن: المسكن هو مكان السكن، هو محل أو شقة أو منزل، وبصورة أعمّ هو أي مكان يمكن أن يأتي إليه شخص ما أو أكثر، وخاصة للاسترخاء والنوم والأكل والعيش الخصوصي. إنه مكان للإيواء (الإقامة) ليلاً ونهاراً.

7 - روني لوبو، الأنماط الكبرى للبنيات الزراعية في العالم، 1972.

• المجال القروي: يمكن تقديم عدة تعريفات للمجال القروي بحسب العديد من الأبعاد: البعد الإيكولوجي، البعد السوسيو-اقتصادي، البعد المجالي، البعد السياسي والإداري.

- اقتصادية (مجال فلاحِي ورَعَوِيّ مُلائم/ ظروف اجتماعية وقانونية للولوج إلى الموارد قصد استعمالها...).

هكذا، وبالنظر إلى طبيعة العالم القرويّ في بلادنا، فإنّ السّكن القرويّ لا يعني المساكن بأيّ حال من الأحوال. وغالباً ما يخلط الناس بين المسكن والسّكن. وبالتالي يختلف المسكن عن السّكن في الوسط القرويّ الذي ظلّ يمثل إشكالية حقيقية منذ سنوات. السّكن القرويّ هو قَبْلُ كُلِّ شيء عبارة عن وحدة مجالية وظيفية توفر، في الوقت نفسه، المسكن للأسر القروية، وتؤدي وظائف ترتبط بأسلوب عيش الساكنة القروية. ويُمْكِنُ أَنْ ترتبط هذه الوظائف بالفلاحة (مُستودع للمعدات الفلاحية، مخزن، مستودع لتخزين المنتج الفلاحي، إلخ) وبتربية الماشية (إسطبل، حظيرة الأغنام، مخزن المواد الغذائية، إلخ) وبالصناعة التقليدية اليدوية (الجدادة، النسيج، إلخ) وأنشطة أخرى اقتصادية واجتماعية تُزاول ضمن الإطار الاجتماعي القرويّ.

على صعيد آخر، يتوقّر السكن القروي، في الكثير من الحالات، على مؤسسات جماعية (المدارس العتيقة، مخازن جماعية ودار الجماعة، إلخ). يرتبط هذا السكن القروي ارتباطاً وثيقاً بمؤسسات أخرى ذات طابع جماعي (سوق أسبوعي، مسجد، زاوية، إلخ).

وبالتالي، لا يمكن الحديث عن السّكن بدون الحديث عن الحياة الاجتماعية للمواطنين والمواطنات القرويين، وهي حياة تتميز بوجود روابط تضامنية وثيقة الصّلة بين الساكنة، لا تزال حاضرة ولموتوسة، لا سيما خلال تنظيم مناسبات معينة مثل الزواج والولادة ومراسيم الدفن والختان، إلخ.

ج. تطور تاريخي وأنماط وثروة تراثية ومعمارية يزر بها السّكن القرويّ

يتوقّر العالم القروي على إمكانات وقيم ثقافية وتراثية أصيلة تستدعي صيانة متواصلة قصد المحافظة عليها واستغلالها بكيفية أكثر عقلانية. وتتجلى هذه الثروات بصفة خاصة في مجال السّكن والإسكان في الوسط القروي، بحكم أنّ تنوع المجالات والتجمعات القروية المغربية يوفر تنوعاً أصيلاً على مستوى السكن (ثابت أو متنقل، جماعي أو فردي، مركز قروي صاعد، دوار، مدشّر، قَصْر،...) وعلى مستوى المجالات القروية (جبل، سواحل، سهول، واحات، صحراء، هضاب،...).

الملاحح التاريخيّة الكُبرى لمختلف أنواع المساكن القروية المغربية

يتوقّر المغرب، على غرار بلدان شمال أفريقيا، على تاريخ غني ومتنوع من السكن القرويّ الذي عرف تطوراً ملحوظاً على مرّ السنين، سواء من حيث طريقة البناء بالمواد المحلية، أو من حيث استخدام هذا السكن كمجال متعدد الاستعمالات. فهو في الوقت نفسه مجال يتقاسمه السكن وإقامة الساكنة وإعداد الطعام وتخزين المنتجات الفلاحية والأنشطة المتعلقة بإنتاج أو تحويل هذه المنتجات وحظائر الحيوانات الأليفة.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ التحوّلات التي عرفها المجتمع المغربي لم يكن لها تأثير كبير على السّكن القرويّ وأساليب الحياة في هذا الوسط. فقد تبين أنه «في البوادي المغربية، يوجد سكن تطبعه على مراحل متتالية التطور الكامل من حياة الرّحل إلى الحياة المستقرة: الخيام القابلة للنقل من مكان إلى آخر، والنوّالات المصنوعة من القصب المتشابهة التي يمكن نقلها على بعد مسافة قصيرة، وبيوت ذات جدران مبنية من الطين ومغطاة بسقوف من القش، وبيوت حجرية مربعة الشّكل

ذات طابق واحد وسقف بمثابة سطح، وفلاحون بربر من الأطلس المتوسط والأطلس الكبير، وبيوت إسمنتية مغطاة بسطح. وتتجمع هذه الأخيرة، التي تشكل السّكن القروي التقليديّ المستقر، في شكل قُرى مُعظمها في الجبال»⁸.

في منطقة دكالة، وبالأخصّ في الجماعة القروية للحوزية، التابعة لعمالة مدينة الجديدة، يعتبر تازوطا نوعاً سكنياً قديماً جداً، فريداً من نوعه في المغرب والمكسيك. ويتمّ بناؤها من الحجر الجافّ المرصوص ويتخذ شكلاً هندسياً أسطوانياً لا يحتاج بناؤه إلى إضافة أيّ مادة بناء (الإسمنت والرمل) له فوهة في الأعلى تسمح بتجديد الهواء، وباب ضيق، ودرج للصعود إلى السطح. وكانت تازوطا تُستغلّ من قَبْل للسّكن والاستقرار، ولكن مع التطوّر الذي عرفته البادية المغربية، أصبح هذا النوع من السّكن مُستعملاً في تخزين المُون (القمح والشعير والفاصوليا،...). واليوم، صارت بعض التازوطات تُستعمل في مجال السياحة باعتبارها ثروة تاريخية في المنطقة.

أمّا في الواحات، فقد كانت المساكن وأنماط العيش في هذا المناطق، تاريخياً، بمثابة رأسمال غير ماديّ أصيل، غير أنّ البحث العلمي للأسف لم يستثمر الشيء الكثير في هذا المجال. وفيما يتعلق بالقصور والقصبات، فقد تمّ جرد أكثر من 86 قصراً و300 قسبة في جهة سوس - ماسة - درعة، منها حوالي 200 قسبة في حالة جدّ متدهورة.⁹

الإطار رقم 1: القصور والقصبات: نمط سكن أصيل وقديم جدا

القصور هي عبارة عن بنايات جماعية محاطة أو غير محاطة بأسوار، يتمّ تشييدها حول زقاق مركزي، وتشتمل على قسبة واحدة أو عدّة قصبات. والقسبة عبارة عن بنايات محصنة مبنية في أماكن مرتفعة على مواقع استراتيجية داخل القصور أو بمحاذاتها. وبعد أن لعب دوراً أساسياً لعدة قرون، أصبح هذا التراث المبنى، المبنى بالطين و/ أو الحجر تعبيراً عن خبرة قديمة وعن تكيف مع البيئة الطبيعية والظروف المناخية للوسط والخصائص السوسيو - اقتصادية للسكان. وفي جنوب الأطلس، يشهد هذا التراث على تاريخ المنطقة، ويمثل جانباً من جوانب الفنّ الأمازيغي. كما أنّ هذه المساكن ذات البناء المعماريّ الفريد تُترجم ذكاء الإنسان في تكيفه مع بيئته، كما تُترجم روح التضامن التي كانت تسود داخل هذه التجمّعات السكنية. إنّ هذه القيم كلها هي التي جعلت اليونسكو تعترف بهذا التراث المعماريّ من خلال تصنيف قصر آيت بن حدو، الموجود بالقرب من مدينة ورزازات، ضمن قائمة التراث العالمي.

المصدر: وزارة الثقافة، 2014، عناصر من أجل رؤية للتراث الثقافي 2020، ص. 20.

خلال الزيارة الميدانية إلى إقليم الرشيدية، تبين أنّ حالة هذه المساكن، التي هي رموز في فنّ البناء الأصيل ضاربة في القدم، حالتها خطيرة وتعكس صورة تدهور متقدم. في الواقع أنها ما تزال مهددة بفعل العديد من العوامل الخارجية والداخلية التي قد تعرضها لخطر الانقراض إذا لم تسرع الدولة والجماعات الترابية إلى التدخل من أجل حماية هذا التراث المعماري. وقد تمّ اتخاذ مبادرات لإعادة تأهيل بعض القصور في إطار برنامج التثمين المستدام للقصور والقصبات التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

8 - شامة عاطف، أنواع السّكن بين الاستمرارية والتغيير - تصنيف الإسكان بالمغرب، 2011/201، ص. 46.

9 - المصدر: وزارة الثقافة، 2014، عناصر من أجل رؤية للتراث الثقافي 2020

وَفَضْلاً عن المشاكل المرتبطة بالعقار وبالْعَجَز الإداري عن تلبية الحاجيات الأساسية الأولى لإعادة التأهيل أو توفير المباني الجديدة، فإنَّ الأشخاص الذين تمَّ الالتقاء بهم عبَّروا عن ضرورة وجود حدٍّ أدنى من الراحة، ولا سيما على مستوى النظافة: ينبغي أن تكون غرف النوم مشمسة ومهواة، والمنازل خالية من الرطوبة. كما يجب أن تكون هذه المنازل موصولة بشبكة الماء الشروب وتضريح المياه العادمة التي لا تؤثر على الفلاحة وعلى مصادر المياه النادرة في الجهة، منها وادي زيز على سبيل المثال. كما عبَّرت الساكنة عن ضرورة تفادي الكثير من الاختلاط بتوفير غرفة للأباء وغرفة ثانية للبنين وغرفة ثالثة للبنات. علاوة على تشديدهم على ضرورة الفصل النهائي بين الأسرة وبين الحيوانات، وهو الفصل غير المعمم على جميع المناطق والجهات.

في هذا السياق، وبالنظر إلى طبيعة هذه المساكن، فإنَّ المحافظة على هذا التراث الثقافي والمعماري وغير المادي (القصور والقصبات) ينبغي أن تتمَّ في إطار استراتيجية شمولية ومنسقة، ينخرط فيها مختلف الفاعلين المعنيين وفي مقدمتهم الجهة والعمالة والجماعة والوكالات الحضرية والساكنة المحلية وذوو الحقوق.

كما أن القطاع الخاص بإمكانه المساهمة كذلك باقتراح ممارسات جيدة من أجل تأمين هذه القصور والقصبات عن طريق تقديم الدعم التقني بشكل خاص، وذلك بهدف جعلها أكثر جاذبية للسياحة الوطنية والدولية.

وفي هذا الصدد، تبين من الزيارة الميدانية إلى إقليم الرشيدية أن قصر الخربات¹⁰ هو النموذج المثالي لمبادرة خاصة نجحت في إصلاح وتجديد هذا التراث، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الخصائص القديمة التي يميِّز بها هذا القصر. وقد سمح ذلك بخلق دينامية داخل القطاع السياحي عن طريق خلق متحف ينطوي على الملامح التاريخية الكبرى وعلى المواد المحلية للمنطقة التي تستعمل لإعادة تأهيل هذا القصر. كما تمَّ خلق أنشطة للصناعة التقليدية لفائدة نساء المنطقة. هذه المبادرة تستحق استنساخها في مناطق أخرى..

وهناك أيضا أنواع أخرى من السكن، وخاصة الخيام البدوية بالمغرب الشرقي، والتابوت بكلٍّ من درعة والأطلس الصغير، ومغارات الأطلس المتوسط... التي يتعين القيام بجردها بهدف إعادة تأهيلها وتأمينها لما تزخر به من ثروة ثقافية وتراثية.

وتخضع الدواوير¹¹، التي هي الشكل التنظيمي الأكثر انتشاراً في الوسط القروي، إلى سلسلة من التحويلات التي تشير إلى التطور الذي يعرفه المجتمع المغربي. وفي بعض الجهات، تطورت هذه الدواوير إلى قرية صغيرة، لتتطور فيما بعد إلى مركز قروي صاعد يتوقَّر على بنايات تحتية مجمعة أفضل بكثير مما يوجد بالدوار. غير أن هذه الدواوير في حاجة إلى تشخيص معمق للوقوف على أوضاعها، والعمل على إعادة تأهيلها أو تحويلها، مع الحفاظ في الوقت نفسه على خصوصيات وأنماط البناء بالمواد المحلية. إنَّ الهدف من وراء ذلك هو تعزيز التراث وتنوع الأوساط القروية، مع الاستفادة من تكنولوجيات الإعلام الجديدة قصد رفع التحديات الجديدة التي تواجه المجتمع المغربي.

10 - قصر الخربات بتجداد إقليم الرشيدية

11 - «الدوار» عبارة عن تجمع بشري أولي، وهو خلية أساسية تتكون من مجموعة من الأسر التي تجمعها علاقات قرابية فعلية أو خيالية تسمح لها بقبول توافقات عن طريق قبول الأجنبي (البراني).

يُضَحُّ مِنْ هذه اللَّمحة السريعة أنَّ تحديد أنواع السَّكن القرويِّ بالمغرب يعكس تعدد الشُّروط السوسيو - اقتصادية والثقافية والمُنَاحِيَّة التي تحدَّد سماتها المميَّزة والتطوُّر الملحوظ في نمط الإسكان والسَّكن على مدى سنوات. كما أنَّ العناصر الثقافيَّة والتاريخيَّة تُعتبر حاسمة لفهم واقع السَّكن القرويِّ ببلادنا، والتي ينبغي أن تُضَافَ إليها طريقة تنظيم المجال وتعدد وظائف المساكن.

من اللازم إذن وضع الثقة في الكفاءات المحليَّة، البشرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتقليدية لهذه المجالات، والعمل على إبرازها، وكذا اعتبارها بمثابة ثروات وتراثات ينبغي تطوُّرها وتكييفها مع التطورات التي يشهدها العالم اليوم. وهذا لا يعني بكل تأكيد إلغاء الأنماط والقيم والممارسات التقليدية.

في هذا الإطار، أصبح السكن القرويُّ اليوم مكوناً أساسياً من مكونات الرأسمال الماديِّ وغير الماديِّ بالنظر إلى وجود ثراء مهم على مستوى أشكال البناء التي تميَّز مختلف المباني، ووجود خبرةٍ محليَّة، وتكنولوجيا ملائمة لخصائص الأوساط القرويَّة وتنوعها. من أجل ذلك، آن الأوان لتطوير هذا المكون في علاقته بالتنمية الترابية والمحلية بهدف المحافظة على الطابع الثقافي والتراثي القرويِّ وتثمينه باعتباره رافعة لخلق الثروة والنهوض بها. وبالموازاة مع ذلك، لا بد من العمل على فرض احترام الخصوصيات الثقافية المحليَّة، ونمط عيشها وتنظيماتها الاجتماعية. فلا ينبغي أن يُصبح التحديث بمثابة تبعيَّة الساكنة القرويَّة لنموذج مستعار من «العالمية» و«التمدن»، بقدر ما ينبغي أن يكون بمثابة وسيلة لتأهيل وتطوير البنيات الاجتماعية التقليدية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على خصائصها وقيمتها¹².

وخلال جلسات الإنصات التي نظَّمتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تمَّ التأكيد على أهمية التراث الثقافي والمعماري للسَّكن القرويِّ، غير أنَّ هذا التراث بات للأسف مهدداً بالتدهور والهدم والاندثار أمام الأشكال المعماريَّة ذات الطابع الحضريِّ التي تعتمد على الإسمنت والأجر والخرسانة. وبالتالي، فإنَّ تقيَّة البناء بالتراب المدكوك أصبحت تعرف إهمالاً متزايداً، كما أنَّ الحرف المحليَّة ذات الصلة بهذا الشكل من البناء التقليدي (البناء بالتأبوت، القصبة، الباب الخشبي، خيمة الرُّجل، إلخ) والمؤسسات الجماعيَّة (الزَّاوية، دار الجماعة،...) صارت مهددة أكثر فأكثر بالهجران. ومن ثمَّ، فإنَّ تحديِّ المحافظة على تنوع المساكن في الوسط القروي أصبح يفرض نفسه ويسائلُ صنَّاع القرار والمسؤولين المعنيين حتى لا يغدو هذا التراث الهامَّ عرضةً للزوال يوماً ما.

وفي الأخير، فإنَّ فهم طبيعة السكن القرويِّ لا يمكن طرحه بنفس الكيفية التي يطرح بها السَّكن في الوسط الحضريِّ، كما أنَّه لا يطرح نفس التطورات والخصائص التي تظلُّ مرتبطة ارتباطاً قوياً بكلِّ نوع من أنواع الأراضي والأوساط القرويَّة على حدة. إنَّ المعارف التي تهَمُّ السكن القروي في شموليته تظلُّ محدودة للغاية، باستثناء عدد قليل من الخبراء في مجالات محددة كالهندسة المعمارية والجغرافيا الذين عالجوا قضية السَّكن، إضافة إلى أنَّ الدراسات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للسكن في الوسط القروي تبقى نادرة.

أنواع السكن القروي وراثته المعماري

بفضل تراثه الطبيعي والثقافي، يزخر العالم القروي بخصوصيات هائلة تتجلى في تعدد أشكاله المعمارية وفي أنماط بناء المساكن، بدءاً بالشكل المعماري البسيط جداً للدواوير ووصولاً إلى هندسة أكثر تطوراً للمناطق الجبلية (الأطلس، الواحات، الجنوب،...). غير أنه مع انتشار المراكز القروية/المراكز الحضرية، فقد هذا المعماري رُوحه بسبب التغييرات التي طرأت عليه والمعرضة لخطر الطمس جراء دخول مظاهر حداثة لا تُبالي باستعمال المواد المحلية والمحافظة على التقاليد وتتمين التراث الغني والمتنوع للمجالات القروية.

الإطار رقم 2: التراث ومناظر السكن القروي

«ليس البناء سوى مظهر واحد من تراث السكن القروي الذي يشتمل أيضاً على المشاهد الطبيعية. وهنا يظل تطبيق تدابير الحماية بشكل خاص تعبيراً عن إرادة السياسات المحلية أو الجهوية، من خلال العمل على تجميع الخبرة، إضافة إلى القيام بجرّد للخصوصيات المميزة. وبالتالي، فإن دور البحث هنا يتجلى في الأخذ في الاعتبار استدامة هذه الخصوصيات، وعمليات انتقائها وإعادة بنائها من طرف الأجيال الحالية. وقد أبرز الباحثون (دافالون وميكو وطاردي، 1997: 195) بشأن الأنماط التراثية لمجال ما، أن التراث القروي أوسع من التراث الإثنولوجي. فهو يفتح باستمرار على أشياء جديدة، تتعدى مجالاً جغرافياً يتسع أكثر فأكثر، وتمتد على كرونولوجيا زمنية معاصرة بشكل متزايد». ويؤكد نفس الباحثين على أن التراث «طريقة دقيقة جداً بالنسبة للمجموعات الجديدة للظهور من خلال التوفر في المقام الأول على مشروعية كبيرة. وهذه الملاحظة تدفع إلى التساؤل عن الرهان الذي يشكله التراث، وبالتالي مشروعيته».

المصدر: Nathalie Ortar, 2002. « La campagne, le patrimoine et les citadins. Entre souvenir et oubli (Compte-rendu de deux ouvrages récents) », (<http://www.ethnographiques.org/2002/Ortar>)

يتميّز السكن القروي بتنوع كبير بأشكال معمارية متنوّعة في مختلف جهات المملكة. ويمكن تصنيف هذا التنوع وفق أنماط متعددة من المساكن القروية بحسب خصوصياتها وتاريخها ووجودها الرمزي وتراثها الغني، وبحسب قربها من وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقربها من المدن المتوسطة والكبيرة (سكن متقل، قصر، قصبة، سكن متفرق، سكن في مغارات الأطلس الأوسط،...):

- ينبغي التمييز، في المقام الأول، بين السكن الثابت والسكن المتحرك:

• فالسكن الثابت أو المستقر هو الذي لا يؤدي إلى تنقل الأشخاص، كما أنه مبني عموماً بالمواد المحلية ويحتفظ بالشكل الوظيفي الذي يجمع في الوقت نفسه بين السكن وإيواء الحيوانات والمنتجات ذات الاستغلال الفلاحي.

• أما سكن الرُّحْل الذي يُسمّى، في الغالب، سكناً متحركاً (السكن داخل الخيام) فإن أسلوب عيش ساكنته يميّز بتربية المواشي والتنقل المستمر للبحث عن المراعي ونقط الماء. ويبلغ عدد الرُّحْل الذين تم إحصاؤهم إلى حدود 1 شتبر 2014 بالمغرب 25.274 فرداً، يتركز 95 في المائة منهم في أربع مناطق تقع كلها في شرق وجنوب البلاد: درعة - تافيلالت، كلميم - واد نون، العيون - الساقية الحمراء، ومنطقة سوس - ماسة.

- وحسب موادّ البناء، فإنّه يمكن التمييز ما بين المساكن الحجريّة (الطّوب، الأجر، الخ) والمساكن البسيطة غير الحجريّة (القشّ، النّوالة، الخ). وهناك عادات وأعراف تختلف بحسب الجهات والمجالات الترابيّة، تتجلّى سواء في التخطيط أو في طريقة تنظيم نشاط بناء المساكن وامتداداتها، مثل إنشاء بعض الملاحق الداخليّة والخارجيّة (الزّربية، الفران، الحوش، الخ).
- هناك أنواع أخرى من المساكن يمكن الحديث عنها اعتماداً على طبيعة أنماط العيش ودرجة التحوّلات الاجتماعيّة - المجاليّة. ذلك أنّ السكن الاقتصادي يتأثر بطبيعة المعالم الجغرافية، وبالتالي، فإنّ السّكن في الجبل غالباً ما يتبع المنحدرات الجبلية، حيث أنّ القرى تمتدّ على طول المنحدرات المطّلة على الأراضي الفلاحيّة في سفح الوادي، في حين تتميز القرى في سهول البور بشكلها الدائري، وغالباً ما تستوطن المناطق غير المزروعة. أمّا السّكن في الواحات القاحلة فيتركز بكيفيّة مجموعة ومدمجة في منطقة ذات مساحة محدودة وذات علو (من طابقين إلى 3 طوابق) لاستغلال المجال المخصّص للمباني بكيفيّة أمثل.
- ويعدّ القرب من المدن عاملاً محدّداً في تصنيف أنواع المساكن في الوسط القروي. فكُلّما كانت القرية قريبة من المدينة، كلّما عكست المعمار الحضريّ (المحيط الحضري) في حين أنّ العالم القروي العميق ما زال يحافظ على الخصائص المميّزة للسكن القرويّ الوظيفي الذي يحتوي على مسكنّ بإسطبل للحيوانات ومخزن/ مستودع لتخزين المواد الغذائية والمحصول الزراعي، ومكان للصناعة التقليديّة، إلخ.
- كما أنّ تصنيف المساكن بحسب المكوّن الإثني والقبلي لا يزال موجوداً في بعض مناطق المغرب. فعلى سبيل المثال، لا تتوفّر المساكن، في واحات درعة، على نفس الأشكال المعماريّة، حيث تختلف تبعاً للمكوّن الإثني الذي تنتمي إلى الساكنة (ضراوة، أمازيغ، عرب، شرفاء، يهود، إلخ).
- ويظل معدل التجهيز والولوج إلى البنيات التحتيّة الأساسيّة والخدمات الاجتماعيّة عاملاً أساسياً محدّداً للسكن القرويّ. حيث أنّ القرى المتواجدة بالمناطق الجبلية في سلسلة جبال الريف والأطلس المتوسط والأطلس الصغير والأطلس الكبير، والقرى الموجودة بجهة الشّرق والواحات، غالباً ما تعرف نقصاً على مستوى الولوج إلى البنيات التحتيّة الأساسيّة (الطّرق والماء الشروب والكهرباء، الخ). كما تُسجل هذه المناطق كذلك معدلات جدّ مرتفعة من العزلة والامّيّة، فضلاً عن النقص الكبير في العلاجات الطّبيّة. وفي هذا السياق، فقد سبق لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئيّ حول تنمية المناطق الجبلية أن أشار إلى هذه الوضعيّة التي تعرف مستوى تنمية بشريّة مثيراً للقلق، بما أنّ 42.5 في المائة من السكان الذين يعيشون في هذه المناطق يُعانون من الأميّة، وأنّ معدل الفقر (8.76 في المائة) فيما يتجاوز المعدل الوطني البالغ 3.5 في المائة.
- وتجدر الإشارة إلى أنّ حجم التجمّعات يحدّد نوعية السكن. إذّ يتعيّن التمييز بين السكن الفرديّ، المتفرق في غالب الأحيان، والسكن الجماعي (المجمّع كما هو الشّأن بالنسبة للدواوير، وهو تجمع سكني يختلف بحسب حجمه) الذي يمتدّ من القرية الصغيرة إلى القرية الكبيرة، إضافة إلى المركز القرويّ الصاعد والدشّر والقصر، إلخ.

وحسب هذا التصنيف، فإن كل نوع من أنواع السكن يستلزم تدخلات محددة وخاصة. ذلك أن التدخل في منطقة جبلية، على سبيل المثال، يجب أن يركز اهتمامه على القيام بتهيئة قروية على طول المجاري المائية (شبكة الماء الشروب، شبكة التطهير السائل، الطرق، خدمات اجتماعية في الوادي). بينما ترتبط أولويات وتحديات السكن في الواحات بالمحافظة على تراث القصور. إن المخططات والتصورات المقترحة لكل نوع من أنواع السكن، المعدّة دون الأخذ في الاعتبار واقع الساكنة المحليّة المعنيّة، من شأنها أن تتعرّض لصعوبات التبنّي والاستخدام والرفض التام من طرف الساكنة.

1 - السكن القروي في السياسات العموميّة

منذ حصول المغرب على استقلاله، لم يكن هناك اهتمام كبير بالسكن في الوسط القروي. فمذ ذلك التاريخ، ظلّت تدخلات الدولة للنهوض بالسكن القروي جدّ محدودة في المكان وترتكز أكثر على عمليات تتعلّق بتحسين ولوجيّة الساكنة القروية. والواقع أن الدولة لم تتوفّر على سياسة تدخل حقيقية تخصّ قطاع السكن القروي. وبالتالي، سيتمّ تخصيص هذا الجزء لفحص وضعية السكن القروي في ضوء المبادرات المتخذة من طرف الدولة، مع إبراز الصعوبات التي ساهمت في إخفاق هذه التدخلات.

أ. تدخلات للتدارك تقتصر على تجارب نموذجية تمّ إعدادها بدون سياسة وطنية حقيقية للسكن القروي

إذا عدنا إلى مرحلة ما قبل حصول المغرب على استقلاله، وتحديدًا خلال المرحلة الاستعمارية، فإنّ الملاحظ هو أنّ تدخلات الحماية انصبّت بالأساس على المدينة والسكن الحضري. ذلك أنّ المسألة الأمنيّة، خلال هذه الفترة، كانت بمثابة أنشغال في الوسط القروي وبالتالي تمّ تجميع وتحسين السكن القروي وتديبره بصفته ملكًا مشتركًا، باستخدام المواد المحليّة ذات البيولوجيّة. لقد شكّل البناء الذاتي نوعًا من الأصالة التي تطبع السكن القروي المعتمد على اليد العاملة المحليّة. وهذا النوع من السكن أعطى الأولويّة للحكامة المحليّة القائمة على الأعراف التقليديّة في التديبر الجماعيّ (الجماعة) وعلى نموذج الملك المشترك.

كما عرفت هذه المرحلة أيضًا ظهور أول بناء خارج المساكن المجمعّة الرّاقية. حيث أنّ المواد المحليّة ذات المصدر البيولوجيّ ظلّت هي الموادّ المستعملة، إضافة إلى البناء الذاتي واللجوء إلى اليد العاملة المتخصّصة المحليّة. أمّا حكامة السكن فقد كانت استعماريّة في التفاوض مع الجماعة.

وانطلاقًا من السّينيّات، ركزت التّدخلات الأولى للسلطات العموميّة في مجال السكن على المدينة وعلى تطوير المساكن الحضرية. ومقارنة مع العالم القروي، ورغم أنّ الدولة كانت قد أصدرت الظهير الشريف رقم 1-60-063 في 30 ذو الحجة 1379 الموافق لـ 25 يونيو 1960 بشأن توسيع نطاق العمارات القروية، فإنّه كان ينبغي انتظار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1968 - 1972) لكي تشرع الدولة في الاهتمام بقضية السكن القروي.¹³

13 - السيد عبد العزيز عديدي، أستاذ التعليم العالي، مدير المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، جلسة إحصاء بتاريخ 14 مارس 2017.

ومنذ هذا التاريخ، ظلّت تدخّلات الدولة للنهوض بالسكن القروي محدودة للغاية ووظرفيّة. وبالفعل، فإنّ الدولة لم تُولِ اهتماماً كبيراً بمُخطّطات تهيئة وتوجيه المجال القروي، إذ أنّ تدخّلاتها كانت في غالب الأحيان موجّهة نحو فك العزلة فقط (الطرق، الكهرباء،...)، أما تنمية العالم القروي، وبالأخصّ السكن القروي، فلم يكن انشغالاً كبيراً بالنسبة للدولة، كما هو الشّأن مع المُدن والمُدن الجديدة. كما أنّ التنمية الاجتماعية في الوسط القروي، ولا سيّما الهندسة الاجتماعية، لا ينتبه إليها في الغالب صنّاع القرار المحليين والجهويين والوطنيّين عند إعداد برامج ومخطّطات التنمية.

وخلالها لما كان عليه الأمر في المدينة، فإنّ قطاع السكن القروي لم تُخصّص له أيّة استراتيجيّة حقيقية لتدخل تمّ إعدادها مع الساكنة القروية ومن أجلها. وقد اقتصر هذا التدخل، في معظم الحالات، على عدة محاولات في إطار برامج أو تجارب نموذجية تهدف إلى تجميع المساكين وتنمية السكن في الوسط القروي.

وفي هذا السياق، لم تقم السلطات العمومية سوى بتجربتين رئيسيتين فقط في مجال السكن في الوسط القروي. التجربة الأولى أُطلقت في أوائل الستينيات، وهي تجربة الوحدات القروية للتجهيز التي كان قد أطلقها المكتب الوطني للرّي.

لقد كان الهدف من هذه التجربة هو تميم الاستثمارات الفلاحية من خلال وضع مخطّط توجيهي للتجهيز القروي احتل فيه السكّن مكانة متقدمة آنذاك¹⁴. وكان الموجه الرئيسي هو ضمّ المساكين للحد من كلفة الاستثمارات في البنيات التحتية الأساسية والتجهيزات. كما كانت هذه التجربة تسعى إلى:

- تعيين حدود للجّماعات القروية والمراكز الرئيسية للجّماعات والمراكز القروية والدواوير وتصنيفها؛
- إحداث مراكز جديدة أو المُجاورة للتجمّعات السكنية القائمة، التي تُسمّى «وحدات قروية» التي تبلغ مسافتها عن الاستغلاليات 2.5 كم؛
- مكافحة السكن المتفرق؛
- مُصاحبة تحديث العالم القروي وإنجاح عملية ضمّ الأراضي التي أصبحت حاسمة بالنسبة للوحدات القروية للتجهيز، استجابة لمسألة الخلف.

غير أنّ هذه التجربة حالت دون تنفيذها عوائق متعدّدة المستويات حدّت من الاستعمال النهائي لهذه المساكن. نشير في هذا الشّأن إلى ارتباط الفلاحين بدواويرهم، وبُعد الاستغلاليات الفلاحية عن التجهيزات الأساسية، وصعوبة تنقل ساكنة الدوّار في اتجاه القرية. يُضاف إلى ذلك ضعف الدّخل والإمكانيات المالية للأسر القروية للحصول على هذه المساكن رغم أنّ الدّولة كانت قد وفّرت إمكانيّة اللجوء إلى التمويل عن طريق القرض الفلاحي، ومديونية الفلاحين في إطار المشاركة في

14 - الإسكان والسكنى، المندوبية السامية للتخطيط، مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية، 2005.

تتمين ضمّ الأراضي¹⁵، ودفع رسوم لاستخدام مياه الريّ، وقروض البادية والاستثمار في المعدات، وأخيراً الوضع القانوني لأراضي الملكية المشتركة¹⁶.

أمّا التجربة النموذجية الثانية التي قامت بها الدولة، فقد أنجزتها خلال الفترة ما بين 1968 و1972 تحت اسم «قرى البرنامج العالمي للتغذية». وقد ارتكزت معايير اختيار القرى على كثافة السّكّنة والقرب من مركز حضريّ والمؤهلات الاقتصادية والقرب من محور طرقيّ ووجود بنية تحتية للصحة والتعليم، إلخ. كما تمّ تحديد مساحة الوحدات السّكنية في حواليّ 160 متراً مربعاً، وسلّمت مفاتيح المساكن إلى المعنّيين فور إنجازها.

ورغم أنّ بعض القرى المجاورة لنشاط فلاحيّ قد تمكنت من تحقيق النجاح، إلا أنّ هذه التجربة قد أخفقت بصفة عامّة، وذلك لعدّة أسباب منها: بناء المساكن بدون أيّ تشاور مسبق مع السّكّنة المعنّية، تسليم هذه المساكن بدون أنّ يواكبها في الوقت نفسه إنجاز البنيات التحتية الأساسية، ولاسيّما الولوج إلى الماء والكهرباء، انعدام المخازن وحظائر المواشي، إلخ. وما فتئت العديد من القرى التابعة للبرنامج العالمي للتغذية تعاني من مشاكل، إمّا في البنيات التحتية الأساسية أو في الوعاء العقاري غير المجهز.

وقد اضطلعت الدولة بمبادرات أخرى لمقاربة السّكن القرويّ. ففي إطار المخطّط الخماسي-1973-1977، خطّطت الدولة لبناء آلاف المساكن القروية مع إعادة تأهيل العديد من القصور والقصبات. غير أنّ عمليّات قليلة هي التي تمّ تنفيذها من خلال تعبئة التمويل من الصندوق الخاصّ للتنمية الجهويّة الذي أنشئ بمناسبة إحداث عمالات جديدة خلال الفترة ما بين 1974 و1976. وبالتالي تمّ اقتراح ثلاثة برامج هي:

- برنامج تجرّنة السّكن في المناطق الفلاحية (مصاحبة ديناميّة المناطق المسقيّة)؛
- برنامج تجهيز المراكز الجماعيّة في المناطق البوريّة (مركز واحد لكلّ جماعة) بناءً على مخطّط التّجهيز القرويّ؛
- برنامج تأهيل القصور في الواحات (حماية المآثر وضمان استدامة القصور).

وفيما يتعلق ببرنامج السّكن القرويّ، الذي انطلق مع انطلاق برنامج السّكن الاجتماعي في المناطق الحضريّة، فقد كان يستهدف بناءً حواليّ 50 وحدة سكنية غير مكتملة لكلّ عمليّة بكلفة لا تتجاوز 15.000 درهم للسّكن الواحد¹⁷.

وخلال الفترة ما بين 1996-1995، تميّز التمدّن في الوسط القرويّ بانتشار المراكز القرويّة من خلال تعبئة الأراضي المخزنيّة تبلغ مساحتها 300 هكتار (بناء مساكن تتلاءم مع الأنشطة الفلاحية

15 - يتعلّق الأمر ببرامج ضمّ الأراضي القروية التي نصّ عليها ونظّمها الظهير الشريف رقم 1-62-105 بتاريخ 27 محرم 1382 (30 يونيو 1962) بضمّ الأراضي الفلاحية بعضها إلى بعض، كما تمّ تنميته وتعديله بظهير رقم 1-69-32 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليوز 1969) بشأن قانون الاستثمارات الفلاحية. وقد انطلقت البرامج الأولى لضمّ الأراضي في المناطق المسقيّة نظراً لأهمية الاستثمارات التي تقوم بها الدولة في هذه المناطق، بهدف الحفاظ على مناطق السّكن القرويّ في مخططات التجهيزات الفلاحية المائية (المصدر: وضعية الفلاحة المغربية، وثيقة حول الأراضي الفلاحية من إنجاز المجلس العام للتنمية الفلاحية، 2005).

16 - الإسكان والسكنى، المندوبية السامية للتخطيط، مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية، 2005.
http://www.abhato.net.ma/maalama-textuelle/developpement-economique-et-social/developpement-social/logement-et-habitat/politique-d-habitat/problematique-de-l-habitat-rural

17 - السيد عبد العزيز عديدي، أستاذ التعليم العالي، مدير المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، جلسة إحصاء بتاريخ 14 مارس 2017.

وتعزيز التجهيزات الجماعية). ومع ذلك، فإن هذه المقاربة لم تتمكن من التحقق على أرض الواقع. وفي إطار قانون المالية 1998-1999، قامت وزارة المكلفة بالإسكان والتعمير ببرمجة إطلاق برنامج نموذجي لمناطق التهيئة التدريجية يرمي إما إلى الحيلولة دون تطور أحياء السكن غير القانوني، أو إلى إعادة إسكان أسر مدن القصدير، أو تلبية الحاجة إلى السكن في الوسط القروي أو في المراكز الصاعدة.

وخلال الفترة 2000-2005، تم إطلاق حوالي 50 برنامج في إطار مناطق التهيئة التدريجية عبر التراب المغربي تشمل حوالي 17.000 وحدة تطلبت استثماراً يبلغ 400 مليون درهم، منها 200 مليون درهم بمثابة إعانات تمنحها الدولة. وقد شمل 70 في المائة من هذه المناطق الوسط القروي. في السياق نفسه، وخلال الفترة ما بين سنتي 2007 و2012، وفي إطار النهوض بالسكن القروي، قامت الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان والتعمير المدن بإطلاق أربع عمليات، وهي:

- المساعدة المعمارية بالعالم القروي؛
- المراكز القروية الصاعدة؛
- دور الخدمات العمومية؛
- مناطق التهيئة التدريجية.

ب. أهم الأسباب المؤدية إلى فشل أو محدودية نتائج تدخلات الدولة والجماعات الترابية في مجال السكن القروي

أمام غياب سياسة وطنية عمومية للسكن القروي، ظلت تدخلات الدولة منذ الاستقلال إلى اليوم غير ملائمة لتنوع المجالات القروية. وقد أكد هذه الملاحظة مختلف الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم¹⁸ لأن الدولة اقتصرت على تنفيذ برامج وتجارب نموذجية ومحدودة ومتفرقة. إلا أن هذه التجارب باءت عموماً بالفشل، ولم يحظ هذا النوع من السكن بقبول الأسر القروية، والفلاحين على وجه الخصوص، لأنه لا يُراعي خصوصيات الحياة القروية وبالتالي يبدو بالنسبة لهم تصميمات متشابهة للتصميم السائد في الوسط الحضري.

ومن جهة أخرى، عانت هذه التجارب كذلك من الكثير من الأخطاء المنهجية، حيث ظل التفكير إلى اليوم أسير اختزال السكن في إشكالية الإسكان. وبالتالي، فإن جميع التدخلات، التي اعتُبرت بمثابة مخططات للتدارك، تم اختزالها في برامج تجريبية، لكن في غياب رؤية تطمح إلى بلورة سياسة وطنية خاصة بالسكن القروي.

على صعيد آخر، تمت الإشارة أيضا إلى أن العمليات التي تم تنفيذها لم تكن نابعة عن أي برمجة تشاركية، في إطار استراتيجية وطنية مستدامة تترجم إلى مخطط عمل على الصعيدين المحلي

18 - شخصيات مصادر (الأستاذ إدريس الكراوي، مدير المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، القطاعات الوزارية بما فيها وزارة إعداد التراب والتعمير...).

والجهوي ينخرط فيه، بكيفية موسّعة، المسؤولون المحليون والجهويون فضلاً عن المستفيدين، وتُعطى فيه الأولوية إلى التقائية التدخلات وتعاضد جهود مختلف المتدخلين.

وفي هذا الصدد، من المفترض أن يُصاحَب المواطن من أجل البناء معه ومن أجله وحسب انشغالاته، مع التشجيع على استعمال المواد المحليّة وتنفيذ الضابطين¹⁹ الصّادرين والقابلين للتطبيق على المساكن المبنية وفقاً للتقنيات المحلية التقليدية والتي تستخدم في دعائمها الأساسية الطين والقشّ والخشب وسعف النخيل والقصب أو موادّ مُشابهة أخرى. وتتمثل المواد المشمولة بهذين الضابطين في الطوب الطيني (Adobe) والطوب الطيني المثبت (Adobe stabilisé) وكتلة الطين المضغوط (Bloc de terre comprimée) والتراب المدكوك (Pisée) واللبن الممزوج بالقش (Torchis) والطين المقوى بالقش (Bauje) والملاط (Mortier de terre). وينبغي كذلك المحافظة على المناظر المعمارية وخصائص المباني في الوسط القرويّ مع الأخذ في الاعتبار التطوّرات التكنولوجية الجديدة ومفهوم الاستدامة.

والحال أن التجارب والبرامج التي نفذتها الدولة لم تأخذ في الاعتبار لا الخصوصيات المميّزة للجهات والمناطق، ولا التنوع الجغرافي والأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإثنية للمجالات القروية. وذلك رغم أن هذه الأبعاد هي بمثابة رافعات كبرى لتنمية المناطق والجهات، وللنهوض بالسكن القروي الذي هو للأسف جزء من رؤية مغلوطة تماماً منذ حصول المغرب على استقلاله.

وأخيراً، لم تولّ مختلف الحكومات المتعاقبة أهمية كبيرة للعمليات القليلة التي انطلقت في مجال السكن القروي، كما أنها لم تَضَع برنامجاً لتتبع تنفيذ هذه العمليات. وبالتالي، فقد ظلت هذه المبادرات محدودة ولم يتم إنجاز أيّ ترصيد أو خبرة في هذا المجال.

19 - المرسوم رقم 2-12-666 الصادر في 17 رجب 1434 (موافق 28 ماي 2013) بالموافقة على ضابط البناء المضاد للزلازل المطبق على المباني المنجزة بالطين، وإبداات اللجنة الوطنية للمباني المنجزة بالطين. (الجريدة الرسمية رقم 6206 بتاريخ 21 نونبر 2013).

ا. عناصر تحليل السكن القروي وتثمينه

1- تحوّل ديموغرافي وتحوّل ديمغرافي مُضادّ لم يُؤخذ في الاعتبار وتمدن متسارع للمجالات القروية

بعد حصول المغرب على استقلاله، كانت السّكّنة المغربية قروية في غالبيتها. ففي سنة 1962، بلغ مجموع السّكّنة 12.177 مليون نسمة، منها 8.474 مليون نسمة من السّكّنة القروية، و3.703 مليون فقط من السّكّنة الحضرية²⁰.

كما أنّ أمد الحياة في الوسط القروي كان يبلغ 43 سنة (57 سنة في الوسط الحضري)، حيث أنّ المغرب عرّف خلال هذه الفترة ما يُسمّى تحوّلًا ديموغرافيًا، بأسر كانت تتكوّن من حوالي 5 إلى 6 أفراد للأسرة الواحدة. ثمّ إنّ المؤشّر التركيبي للخصوبة في الوسط القروي سجّل 6.2 سنة 1962 و7 سنة 1975²¹.

إلاّ أنّه انطلاقاً من الثمانينيات، انتقلت بلادنا إلى مرحلة تميّزت ببداية ارتفاع أمد الحياة، وقد كان ارتفاعاً متسارعاً جدّاً مقابل انخفاض في معدل وفيات الرضّع بالخصوص، مع تسجيل استقرار في حجم الأسر الذي تجاوز ما بين 6 إلى 7 أفراد للأسرة الواحدة، وفي سنة 1982 سجّل المؤشّر التركيبي للخصوبة 6.6²².

وبالنظر إلى عدّة عوامل اقتصادية وثقافية وغيرها، حدث تحوّل ديموغرافي مُضادّ بدأ في التشكّل منذ نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، وهذا معناه حصول تراجع سريع جدا في نسبة الولادة، حيث من الملاحظ أنّ مؤشّر الخصوبة التركيبي انخفض إلى 2.5 في الوسط القروي مقابل 2 في الوسط الحضري، و2.2 كمتوسط وطني.

كما أنّ متوسط معدّل النسل²³ ما بين 49-45 سنة بلغ 3.5 على الصعيد الوطني، في حين سجّل في الوسط القروي 4.5²⁴. أمّا بالنسبة لأمد الحياة، فقد ارتفع بشكل قويّ مسجلاً 74.29 سنة في 2015.

وخلال الفترات التي عرفت تحوّلًا ديموغرافيًا وتحوّلًا ديموغرافيًا مُضادًا، لم تأخذ سياسة الدّولة في اعتبارها مختلف التحوّلات الاجتماعية والديموغرافية، ولم تدرجها ضمن التوقعات أثناء إعداد مخطّطات تهيئة التراب وتخطيط التعمير، ولا سيّما في قطاع السكن القروي والمراكز القروية والمناطق شبه الحضرية. علاوة على أنّ عدم وجود سياسة حقيقية ما فتى يؤثّر على التطوّر غير المتحكّم فيه لهذه المجالات، مع ما تفرضه من كلفة اجتماعية ومالية مرتفعة.

20 - مركز الدراسات الديمغرافية، إسقاطات سكان المغرب حسب الإقامة، 2005-2030، المندوبية السامية للتخطيط، دجنبر 2007.

21 - المؤشرات الاجتماعية للمغرب، 2011، المندوبية السامية للتخطيط، ص. 80.

22 - نفسه، المؤشرات الاجتماعية للمغرب، 2011، المندوبية السامية للتخطيط.

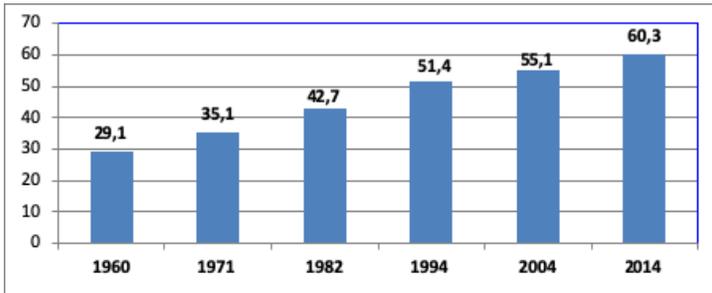
23 - يشير هذا المؤشّر، الذي يعبر عن النسل النهائي، إلى متوسط عدد الأطفال الذين يولدون على قيد الحياة لامرأة يتراوح عمرها ما بين 45 و49 سنة خلال حياتها الإنجابية بأكملها.

24 - المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لعام 2014 .

أما خلال فترات التحول الديموغرافي، فقد سجّل الوَسَط القروي مؤشّرات نموّ طبيعيّ (الخصوبة، معدّل العُمُر عند الزواج الأوّل، عدد الأطفال للأسرة الواحدة، الخ) أكبر من الأوساط الحضريّة. لكن بسبب ضعف سياسة للدولة تكون قادرة على امتصاص ومصاحبة هذا التحول (سكن ملائم، تحسين إطار عيش السّاكنة القروية، تعزيز المساكن المجمّعة، أنشطة اقتصادية متنوّعة ومُستدامة...) فإنّ السّاكنة القروية، ولا سيّما الشباب القرويّ، تجد نفسها مُضطرّة للهجرة إلى المدن الكبرى وتتخذ لها مساكن أكثر هشاشة داخل مُدن القصدير.

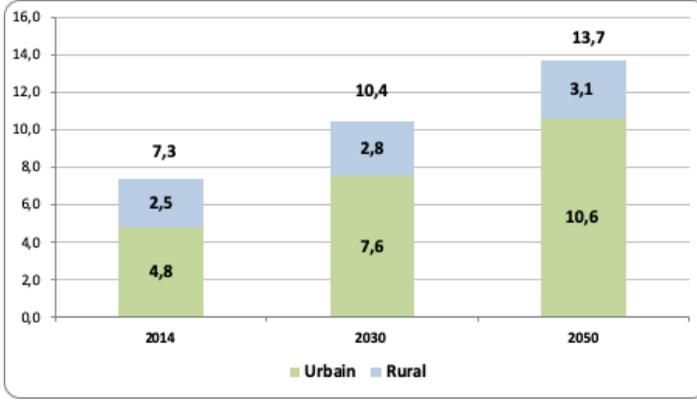
وبالتالي، فإنّ ذلك يستلزم ضرورة وجود سياسة إرادية للدولة وللجماعات الترابية من أجل تأهيل وتّمية التجمّعات السّكنية على الصعيد المحلي، وذلك بتسهيل الولوج إلى ملكيّة الأراضي عن طريق اعتماد تدابير للمواكبة والدّعم المالي.

واليوم، مع التحول المُضادّ، هناك مناطق قروية باتت تُفرغ من ساكنتها بحكم حركة الأشخاص. كما تجدر الإشارة إلى مسألة إعادة تصنيف بعض المناطق القروية والتوسع العمراني للمحيط الحضريّ، الأمر الذي أدّى إلى حدوث تمدن قويّ للسّاكنة القروية، وهذا ما يؤكده معدّل التمدن الذي يبقى مرتفعاً حيث أنتقل من 55.1 في المائة سنة 2004 إلى 60.3 في المائة، أي 33.8 مليون نسمة سنة 2014. ويوضّح المبيان التالي تطوّر معدّل التمدن بالمغرب.



المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لعام 2014

كما سيُتأثر السّكن في الوَسَط القروي بالدينامية الديموغرافية للسّاكنة القروية. وتشير مُعطيات المندوبية السامية للتخطيط إلى أنّه من المتوقّع أن ينتقل عدد سكان المغرب من 33.8 مليون نسمة سنة 2014 إلى 43.6 مليون سنة 2050. ومن المُنتظر أن يكون هذا التطوّر الديموغرافي في المجال الحضريّ أساساً، ويُعزى ذلك بصفة رئيسية إلى الهجرة القروية وإلى تمدن المناطق القروية، بحيث ستأوي المدن المغربية، في أفق سنة 2050، حوالي 32.1 مليون نسمة عوض 20.4 مليون نسمة سنة 2014. أمّا السّاكنة القروية فستعرف تراجعاً طفيفاً في عددها حيث سينتقل من 13.4 مليون نسمة سنة 2014 إلى 11.4 مليون نسمة سنة 2050. في حين ستعرف الأسر القروية زيادة من 2.5 إلى 3.1 مليون مع انخفاض في حجم الأسر (من 5.3 إلى 3.7)، كما يوضّحه المبيان التالي:



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، جلسة إنصات بتاريخ 19 دجنبر 2017

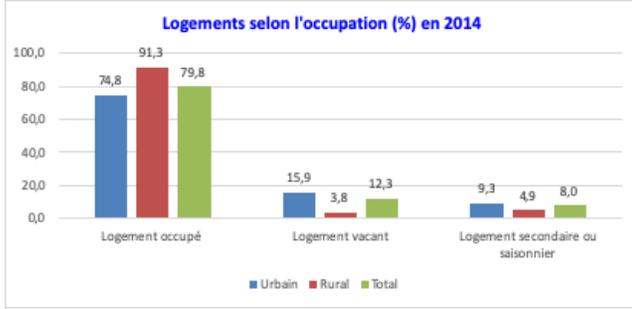
إنَّ هذا التحوُّل لا يعنِي أنَّ المناطق القروية أصبحت فارغة من السَّاكنة، بقدر ما يعني أنَّ معدل النمو قد تغيَّر، وبالتالي يتعيَّن على سياسة الدولة أن تتلاءم مع هذا الوضْع من خلال العمل، في إطار تدخُّل إراديٍّ وتشاوريٍّ، على التحسين الأمثل للاعتمادات المالية المُخصَّصة للمساكن المتفرِّقة (طرق جدِّ مكلفة والرَّبط بشبكة الشُّروب والكهرباء...)، بهدف توجيِّه الجهود أكثر نحو المراكز القروية من أجل إعادة تنشيطها وتطويرها في المستقبل، عوض أن تستمرَّ في الخضوع لتغييرات ومطالب غير مُوجَّهة تكلف الدولة الشَّيء الكثير.

2 - أبرز الخصائص المميزة للسكن القروي

لا يمكن فصل السكن القروي عن بيئته الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي عن تنمية العالم القروي بصفة عامة. والواقع أنَّ الحصول على سكن اقتصاديٍّ صحيٍّ يفترض توفير جميع الشروط الضرورية من أجل ضمان عيشٍ لائق، ومنها الولوج إلى الخدمات الأساسية وإلى البنيات التحتية التي تسهِّل حركية الأشخاص والسَّلْع والخدمات، وتضمن التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأسر القروية.

أ. معطيات تتعلق بالسكن القروي

بالاستناد إلى إحصائيات المندوبية السَّامية للتخطيط، وإلى جلسات الإنصات التي نظَّمها المجلس، يتَّضح إنَّ السَّكن القرويَّ يشمل 2.676.001 مسكناً من مختلف الأشكال، تتوزَّع على أكثر من 33.000 دُوَّار ومركِّز قرويٍّ في المغرب. وفي سنة 2014، بلغت الحظيرة الوطنية للمساكن 8.86 مليون وحدة سكنية، منها 6.19 مليون في الوَسَط الحضريِّ (69.8 في المائة) و2.68 مليون في الوَسَط القرويِّ (30.2 في المائة). وتمثل المساكن المأهولة 79.8 في المائة من هذه الحظيرة، في حين تمثِّل المساكن الفارغة 12.2 في المائة، والمساكن الثانوية والموسميَّة 8 في المائة. ويتميِّز الوَسَط القرويُّ بانتشار المساكن المأهولة، أي 91.3 في المائة عوض 74.8 في المائة في الوَسَط الحضريِّ، كما يتَّضح من المبيَّان التالي:



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

هناك نوعان من المساكن في الوسط القروي، من جهة المسكن الذي له طبيعة قروية وهو الأكثر انتشاراً بنسبة 64.1 في المائة، ويلتزم واقع الأراضي القروية وخصائص هذا الوسط. ويلعب هذا السكن وظائف متعددة: سكن خاص بالأسر، وفضاء خاص ببناء حظائر للحيوانات، ومكان للتخزين، ومكان للأنشطة التجارية والصناعة التقليدية (...).

غير أن الاستقرار وجودة نمط العيش في السكن القروي تتعرضهما بعض الصعوبات والتحديات من بينها:

- عدم احترام الخصوصية والتنوع العمراني المحلي للمساكن القروية في البناءات الجديدة، مما يؤثر على جاذبية المجالات؛
- المنازل المغربية العصرية، التي سجلت تزايداً في العدد والنسبة المئوية، حيث انتقلت من 13.6 في المائة سنة 2004 إلى 25.9 في المائة سنة 2014، لكن في غياب أي احترام للهوية المحلية أو الوطنية؛
- الغالبية العظمى للأسر في الوسط القروي تتوفر على ملكية (90 في المائة مقابل 63 في المائة في الوسط الحضري)، لكن بدون رسوم عقارية في معظمها، وبالتالي فهي تستغل الأراضي بناءً على مجرد التصريح فقط؛
- كراء السكن تظل استثناءً في الوسط القروي بمعدل لا يتجاوز 2 في المائة، مقابل 28 في المائة في الوسط الحضري؛
- مسكن واحد من بين كل ثلاثة مساكن مأهولة، مرّ على بنائه 50 سنة فأكثر، و19 في المائة من المساكن المأهولة يقل عمرها عن 10 سنوات. وبالتالي فإن تقادم المساكن في غياب برامج لمواكبة الساكنة أو لتحفيزها على إعادة تأهيل مساكنها العتيقة، يشكل تهديداً دائماً أمام المخاطر المناخية (الفيضانات، انجراف التربة، ...) فضلاً عن تأثيره السلبي على صحة ورفاه السكان؛
- الارتفاع المتزايد والمتسارع للمساكن الثانوية أو الموسمية بمحيط المدن الكبرى وداخل المجال القروي. وهو ارتفاع لم يواكبه اتخاذ تدابير تنظيمية ملائمة. يُضاف إلى هذا، الاستناد إلى منطق السلطة التقديرية في تديربطبات بناء المساكن الثانوية بالوسط القروي. وتضم جهات سوس - ماسة والدار البيضاء - سطات ومراكش - آسفي حوالي 60 في المائة من المساكن الثانوية أو الموسمية، بحصة تصل على التوالي إلى 24.9 في المائة، و17.9 في المائة، و16.8 في المائة.

ب. التنمية الاجتماعية والولوج إلى الخدمات الأساسية

تبين إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط أنّ وُلوج الأسر القروية إلى شبكة المياه العمومية قد عرفت تحسناً كبيراً، حيث انتقل معدّل الرّبط بشبكة الماء الشروب من 18 في المائة إلى 38 في المائة خلال 2004-2014. ورغم هذه الجهود المبذولة، فإنّ 38 في المائة فقط من الأسر القروية هي التي تستفيد من شبكة الماء، بينما تلجأ الأسر التي لا تستفيد من هذا الرّبط إلى وسائل أخرى لجلب الماء. وفي هذا الإطار، تلجأ 28 في المائة من الأسر إلى نوافير الماء أو الآبار أو إلى نقاط الماء المجهّزة، و16 في المائة إلى نقاط الماء غير المجهزة، و14 في المائة تلجأ إلى منابع الماء والأودية. وبالتالي، فإنّ 1.5 مليون أسرة قروية لا تتوقّر على مياه جارية، ورُبّع هذا العدد يجب أن يقطع مسافة كيلومتر واحد للوصول إلى نقطة للتزود بالماء، أيّ لمدّة 30 دقيقة أو أكثر.

وبخصوص الولوج إلى شبكة الكهرباء العمومية، فقد انتقل المعدّل من 43 في المائة سنة 2004 إلى 85 في المائة سنة 2014. وبالتالي، فإنّ 15 في المائة من الأسر القروية تستخدم أنواع إنارة أخرى غير شبكة توزيع الكهرباء العمومية: الطاقة الشمسية (2 في المائة)، المصباح الزيتي/ الشموع (5 في المائة)، غاز البوتان (6 في المائة)، وسائل أخرى (2 في المائة).

وفي ما يتعلّق بكيفية التخلّص من مياه الصرف الصحي، التي تطرح مشكلة حقيقية في الوسط القروي والمراكز القروية الصاعدة، فإنّ نصف الأسر القروية فقط لديها خزّان للصرف الصحي، بينما تبدّد 26 في المائة من الأسر مياهها العادمة في الطبيعة، وتستعمل 21 في المائة من الأسر آبار التفريغ، في حين أنّ 3 في المائة منها هي التي تستعمل الشبكة العمومية للتطهير السائل. أمّا بالنسبة للنفايات المنزلية، فإنّ معظم الأسر القروية، أيّ 89 في المائة منها، ترمي نفاياتها المنزلية في الخلاء، بينما 5 في المائة ترميها في الشاحنات العمومية لنقل النفايات، و3 في المائة تستعمل صندوق القمامة الذي توفّره الجماعة، وأخيراً تلجأ 2 في المائة من الأسر في العالم القروي إلى استخدام وسائل أخرى للتخلّص من النفايات.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ جهوداً لا يُستهان بها بذلت في مجال تعزيز ولوجيّة الساكنة القروية. وهي جهود كان لها الأثر البالغ على تحسين المسافة الموجودة بين المساكن القروية والطرق المعبّدة. وبالفعل، فإنّ معدّل الأسر القروية التي كان يتعيّن عليها قطع مسافة كيلومتر واحد على الأقلّ للوصول إلى الطريق المعبّدة، خلال الفترة من 2004 إلى 2014، قد انتقل من 36 في المائة إلى 56 في المائة، ومعدّل الأسر القروية التي يتعيّن عليها قطع مسافة خمسة كيلومترات أو أكثر قد انخفض منتقلاً من 29 في المائة إلى 16 في المائة. ومع ذلك، تظلّ مسألة الولوج إلى الطريق مطروحة بحسب نوعيّة السكن (متفرق أو مجمع). كما أنّ كلفة صيانة الطرق المعبّدة لا تزال مرتفعة ومسؤولية الفاعلين المكلفين بإعادة تأهيل الطرق القروية غير المصنّفة والمسالك القروية، الأكثر استعمالاً في الوسط القروي، لم تعرف مزيداً من الوضوح بعد.

وعلى صعيد آخر، فإنّ البرامج المتعلّقة بالبنيات التحتية (برنامج الكهربيّة القروية الشاملة، والبرنامج المندمج لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، والبرنامج الوطني للطرق القروية الأول والثاني) قد ساهمت مساهمة فعليّة في تحسين ظروف راحة الأسر القروية، وذلك من خلال تعزيز نسب الولوج إلى الماء الشروب والكهرباء، الخ. وفي هذا الإطار، وفي ضوء النتائج الإيجابية المتحقّقة، فإنّ هذه البرامج، ولا سيّما العمليات التي هي قيد الإنجاز، ينبغي أن تُشجّع على تجميع المساكن

المشتتة في الوسط القروي بهدف تحسين كلفة التجهيزات على مستوى البنيات التحتية وتمكين الساكنة القروية من الاستفادة من مختلف الخدمات الأساسية الضرورية من أجل حياة كريمة.

ويخصوص أدوات الاتصال والربط التي باتت تُعتبر عناصر ضرورية لضمان رفاه السّكن، تكشف مُعطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى برسم سنة 2014²⁵ أنّ 96.4 في المائة من الأسر في الوسط القروي لا تلج إلى الإنترنت، مقابل 72.5 في الوسط الحضري، بينما تصل هذه النسبة على الصعيد الوطني إلى 80.7 في المائة. كما أنّ 74.6 في المائة من الأسر لا تتوفر على حاسوب، 94.3 في المائة في الوسط القروي مقابل 64.3 في المائة في الوسط الحضري. إضافة إلى أنّ 47.4 في المائة من الأسر لا تملك جهاز راديو (44.6 في المائة في الوسط الحضري و52.7 في المائة في الوسط القروي) و16 في المائة ليس لديها صحن هوائي (9.6 في المائة في الوسط الحضري و28.2 في المائة في الوسط القروي). ثمّ إنّ 7.5 في المائة من الأسر فقط هي التي لا تتوفر على جهاز تلفزيوني (3.9 في المائة في الوسط الحضري و14.3 في المائة في الوسط القروي) و5.7 في المائة لا تتوفر على هاتف محمول (3.5 في المائة في الوسط الحضري و9.7 في المائة في الوسط القروي).

والحال أنّ هذا التوجّه الذي يسعى إلى تعزيز الربط قد أكّدت عليه الأجنحة الحضريّة الجديدة التي تركز على «تشجيع التفاعلات بين الحضر والريف والوصل بينهما، عن طريق تعزيز النقل والتنقل المستدامين، وشبكات التكنولوجيا والاتصالات والهياكل الأساسية، باستخدام أدوات التخطيط القائمة على نهج حضري وإقليمي متكامل، من أجل تحقيق الإمكانيات القصوى لهذه القطاعات في تحسين الإنتاجية، والتماسك الاجتماعي والاقتصادي والإقليمي، وكذلك السلامة والاستدامة البيئية. وينبغي أن يشمل ذلك الربط بين المدن والمناطق المحيطة والمناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية، فضلاً عن تعزيز التواصل بين الأرض والبحر»²⁶.

وعليه، فقد بُدلت جهود ملحوظة على مستوى ولوج الأسر القروية إلى الخدمات الأساسية، غير أنّ هناك تأخراً لا يُستهان به ما فتئ العالم القروي يسجّله في بعض المجالات الحساسة للغاية، مثل السكن القروي بخصائصه التاريخية والمعمارية والتراثية، والتطهير السائل الذي يطرح مشكلاً كبيراً في الوسط القروي وفي المراكز القروية الصاعدة، وطريقة التخلص من النفايات، علاوة على مشكل ربط الأسر القروية بشبكة الماء الشروب والكهرباء والاتصال بالشبكة الطرقية/الولوجية.

ج. النهوض بالسكن القروي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية وتنويع الأنشطة

يُعتبر السّكن في الوسط القروي العمود الفقري لما يقرب من 1.5 مليون استغلالية فلاحيّة²⁷، حيث يلعب، فضلاً عن الإسكان العائلي، وظائف متعددة في أغلب الحالات. يتعلّق الأمر بالفلاحة، النشاط الرئيسي الذي تبلغ مساحته الصالحة 9 ملايين هكتار (12 في المائة من التراب الوطني)²⁸، و1.6

25 - المندوبية السامية للتخطيط، السكن بالمغرب، وضعية حظيرة المساكن وصفة الحياة، مُعطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

26 - الأجنحة الحضريّة الجديدة، سكن 3، إعلان كيتو بشأن المدن والمستوطنات البشرية المستدامة للجمعية، الأمم المتحدة، أكتوبر 2016.

27 - جلسة إحصاءات مع وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، الثلاثاء 30 يناير 2018.

28 - جلسة إحصاءات مع وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، الثلاثاء 30 يناير 2018.

مليون هكتار من الأراضي المسقية (2 في المائة من التراب الوطني)²⁹، علاوة على أنشطة أخرى غير فلاحية ترتبط بالخدمات المقدمة لفائدة الساكنة القروية، ولا سيما الحرف الصغرى للصناعة التقليدية، والمكننة وتحويل المنتجات الفلاحية. ورغم أن هذه الأنشطة لم تعرف تطورا حقيقيا، إلا أنها تساهم بشكل كبير في تحسين الموارد المالية للساكنة القروية.

إن إعداد السياسات والبرامج والوسائل الكفيلة بتحسين السكن القروي المتفرق أو المجمع، ينبغي أن يأخذ في الحسبان تلك العلاقة القوية والتفاعلات القائمة بين السكن القروي والأنشطة الاقتصادية، لأن الأمر لا يتعلق بالتدخل وتطوير هذا السكن بعيداً عن عمليات اقتصادية من شأنها أن تدر دخلاً إضافياً لفائدة ساكنة العالم القروي.

وبالفعل، فإن تحسين ظروف عيش الساكنة، وبالتالي تحسين السكن القروي، يفترض العمل بكيفية تكاملية على الجمع في الوقت نفسه بين التنمية الاجتماعية، عبر وضع برامج تهمّ التجهيزات العمومية، وبين أنشطة ذات طبيعة اقتصادية.

وبالنظر إلى هذا التلازم بين التنمية الاقتصادية وتحسين السكن القروي في شموليته، فقد أصبح دعم الأنشطة الاقتصادية في الوسط القروي ضرورياً لتعزيز دخل الأسر القروية. وينبغي أن يتحقق ذلك بالضرورة من خلال:

- تطوير أنساق إنتاجية ملائمة لخصوصيات كل جهة على حدة، وذلك بالاستناد إلى طبيعة وصبغة المجالات، وإيلاء مزيد من الاهتمام للنهوض بالفلاحة التضامنية؛
- النهوض بالبُعد الإنتاجي، ولا سيما العمل على وضع قواعد تتعلق بالولوج والتدبير الجماعي للموارد العقارية والموارد المائية المتوفرة في العالم القروي، وذلك باعتماد أشكال مناسبة للتوزيع بحسب المجال والنشاط الرئيسي؛
- تعزيز الجاذبية القروية عبر توفير السكن المستدام (التشغيل الأخضر، الاقتصاد الدائري) والمندمج بكيفية طبيعية في بيئته الجغرافية، في أفق تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئية متوازنة ومستدامة؛
- ومثلاً سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصول السابقة، ينطوي العالم القروي على إمكانات هامة وثروات كبيرة. ولذلك، من الأجدر حقاً تثمين هذه المؤهلات وتثمين تنوع التراث المعماري والمعرفة والخبرة، بهدف جعلها رافعة لإنتاج الثروة وفرض الشغل في الوسط القروي؛
- تنويع موارد الاقتصاد القروي بتعزيز الأنشطة غير الفلاحية في الوسط القروي، سيما الخدمات ذات الصلة بالفلاحة والاستعمال التجاري (النشاط السياحي الترفيهي، النشاط الاقتصادي الأخضر، وحدات تحويل المنتجات الفلاحية...)، نظراً لضعف هذا التوجه. ففي سنة 2016، لم تتجاوز نسبة الساكنة التي تمارس نشاطاً غير فلاحياً (الصناعة والخدمات) 27 في المائة، مقابل 72.9 في المائة تشتغل في الفلاحة والنشاط الغابوي وصيد السمك³⁰.
- كما أن خلق فرص اقتصادية، في المناطق القروية، حول قطاعات واعدة (كالسياحة القروية

والصناعة الفلاحية والصناعة التقليدية وصيد السمك، الخ) بات مسألة ضرورية وملحة من خلال تنويع الأنشطة المؤددة لفرص الشغل الكفيلة بتحسين مستوى عيش الساكنة القروية؛

- استغلال التصنيفات التي تُجرها اليونيسكو للمحيط الحيوي ومناطق رامسار لتطوير الجاذبية والتأثير السياحي على الساكنة القروية، إلخ.

د. السكن القروي يتطلب مزيداً من الجهود أمام مخاطر التغيرات المناخية في بلد من بين البلدان الأكثر تعرضاً للكوارث الطبيعية

يظل أثر التغيرات المناخية على تنمية الساكنة التي تعيش في الوسط القروي أحد الانشغالات الأساسية الرئيسية التي يتعين على السلطات العمومية والفاعلين المعنيين الانكباب عليها في السنوات القادمة.

والواقع أن التغيرات المناخية تشكل تهديداً للأنظمة الغذائية والموارد الطبيعية والتنمية البشرية من خلال ظواهر الجفاف والفيضانات وموجات الحرارة. وبالتالي فإن المساكن الخاصة، ولا سيما في المناطق الجبلية والواحات تعاني، إضافة إلى النقص في التجهيزات وإلى العزلة خلال فصل الشتاء، من المشاكل المرتبطة بالبرد والعزلة بسبب تساقط الثلوج. إن هذه المناطق معرضة بشكل كبير للكوارث الطبيعية (البرد القارس، 66 في المائة من الفيضانات³¹، تزايد الأمطار، فترات الحرارة المفرطة، تساقط الثلوج الكثيفة،...) مع مستوى تجهيزات دون المتوسط الوطني، ونقص كبير في الولوج والإغاثة في حالات الطوارئ، وتسجيل تأخر في مجال التعبئة والتدخل في هذه المناطق.

وعلى الرغم من هذه المخاطر، التي برزت بشكل لافت خلال سنة 2018، مع تهاطل قياسي للثلوج في جميع المناطق الجبلية، فإنه لم يتم التعامل بعد مع رهان التغيرات المناخية باعتبارها ظاهرة بنيوية ينبغي إدراجها ضمن التدبير اليومي للمسؤولين والفاعلين المعنيين. وهذا يجد تفسيره في:

- الافتقار إلى رؤية واضحة وإلى مخططات عمل مناسبة؛
- التشريعات المعمول بها في مجال التعمير، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالعالم القروي، لم تتم ملاءمتها مع تدبير التغيرات المناخية وتأثيرها السلبي على الساكنة القروية وممتلكاتها (الحيوانات، المساكن...)
- رغم أن السلطات المختصة تعبر عن إرادتها في مواجهة هذه المخاطر عن طريق توزيع المساعدات على الأشخاص المتضررين، إلا أن هذه الاستجابة لا زالت بطيئة بشكل عام وتعرضها إكراهات وتفتقر إلى تهيئ المواطنين؛
- ضعف مصاحبة ودعم السكان قبل حلول فصل الشتاء وخلالها وبعده، من أجل استعداد قبلي أفضل، واستعداداً لأي تدخل لفك العزلة أو توفير التجهيزات الحيوية خلال فصل الشتاء، فضلاً عن الاستعداد المسبق للسكان وتخزين السلع والمواد الضرورية لتغذية الإنسان والحيوان.
- على صعيد آخر، فإن سكان هذه المناطق، التي تتضرر أكثر بآثار التغير المناخي، مدعوون إلى المحافظة على خصائص مساكنهم وعلى طرق البناء باستعمال المواد المحلية التي تتلاءم مع

31 - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول «تنمية العالم القروي، تحديات وآفاق»، إحالة ذاتية رقم 29/2017.

المخاطر المناخية، كما أنهم مدعوون إلى تَمَيّن تقنيّتهم من أجل توفير سَكَنٍ مُستدام وله قدرة على الصمود في وجه التغيرات المناخية.

وفي إطار التنمية المُستدامة، يُعتبر البناء الإيكولوجي والبناء المستدام طريقتين في غاية الأهمية ينبغي تعزيزهما لأنهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالسياقات وبالسكان وتقاليدها وخبرتها. إنَّ الهدف من وراء ذلك هو تمكين الخدمات التراثية المحلية (البشرية والمادية والحرفية التقليدية) من الإنجازات العلمية والتكنولوجية قصد جعلها أكثر نجاعة وموثوقية وأكثر قدرة على التكيف مع متطلبات تنمية المجتمع المغربي.

علاوة على ذلك، فإن ممارسات مثل البناء في المناطق المُعرّضة للمخاطر، ولاسيما لانجراف تربة الأنهار والوديان وفي المناطق التي تعرف عمليات تعرية قوية، تلحق أضراراً بالبيئة وتساهم في تدهور المساكن القروية. ومن ثم لا بد من تعزيز آليات المراقبة والتنفيذ الفعلي للأحكام التشريعية الجاري بها العمل قصد منع مثل هذه الممارسات.

وبالتالي، فإن رهان التكيف مع التغيرات المناخية والمحافظة على الموارد الطبيعية في مخططات إعداد التراب، وفي مخططات التجهيز القروي. ومن المنتظر في المستقبل أن تكون للمناخ آثارٌ سلبية أكبر على السكن القروي لأنه أقل تنظيمًا من السكن في المدينة.

من المهم كذلك أن يتمكّن السكن القروي من الاستفادة أكثر من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية الذي نصّ عليه قانون المالية رقم 40-08 برسم السنة المالية 2009. وتهم هذه الكوارث الطبيعية التي يشملها الصندوق الفيضانات والتساقطات المطرية الغزيرة والزلازل والأعاصير والجفاف وانجراف التربة وظاهرة تآكل السواحل. وخلال الفترة 2017-2009، ساهمت الموارد المخصصة في هذا الحساب، التي بلغت قيمتها الإجمالية 2.819.28 مليون درهم، في تمويل عدد من العمليات والبرامج المتعلقة بأعمال ترميم وإعادة بناء المنشآت المتضررة: الطرق والمسالك والمنشآت والبنيات التحتية للسقي والسكن بكيفية عامة من خلال وضع برنامج استعجالي لفائدة المتضررين من الفيضانات³². وخلال الفترة نفسها، أتاحت نفقات هذا الصندوق البالغة 232.66 مليون درهم، تمويل عمليات مكافحة آثار الكوارث الطبيعية التي انخرط فيها مختلف المتدخلين. وفي هذا الشأن، فقد بلغت النفقات المرصودة للسكن بالمعنى الواسع ما قدره 100 مليون درهم.

3 - الإشكالية الخاصة بالمراكز القروية الصاعدة

لقد كان الهدف من وراء تجربة المراكز الصاعدة التي انطلقت في أواخر السبعينيات ومستهل الثمانينيات من القرن الماضي هو التخفيف من المشاكل التي كانت تعرفها المناطق شبه الحضرية والداوير التي تطوّرت إلى مراكز وقرى صغيرة. لكن في غياب تخطيط استباقي بمشاركة مختلف الأطراف المعنية ويحيط بالخصائص السوسيو - اقتصادية والثقافية للسكان التي تعيش في هذه المراكز، فإن النتائج المحصّل عليها من هذه التجربة ظلت أدنى من الأهداف المرسومة، لا سيما بالمقارنة مع الموارد المعبأة. وسيتناول هذا الجزء من التقرير بالتحليل معايير التأهيل ومستوى تطوير هذه المراكز، إضافة إلى تحليل تأثير الرهانات السياسية والانتخابية على ظهور هذه المراكز والدينامية الديموغرافية والتي لا توازيها تنمية اقتصادية واجتماعية مُستدامة.

أ. تعريف وتصنيف وإبراز مؤشرات تطوّر المراكز القروية الصاعدة في المغرب

يشير إحصاء المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2014 إلى المراكز القروية باسم «المراكز الحضرية»، وعددها 149 مركزاً يضمّ نصفها (49 في المائة) ساكنة تقلّ عن 5.000 نسمة، و21 في المائة منها تضمّ أكثر من 10.000، و30 في المائة ما بين 5.000 و10.000 نسمة.

يستخلص من جلسات الإنصات التي نظّمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنه لا يوجد تعريف موحد للمراكز الصاعدة، حيث تستعمل وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة تسمية «المراكز القروية الصاعدة». وينبغي التمييز في هذا الإطار بين مركزية قروية (مركز جماعة قروية) ومركز قروي صاعد، الذي يشير إلى تجمع قروي دينامي، في طور التوسّع ويستدعي تدخّلات عمومية وقاعدة اقتصادية متينة لتعزيزها وهيكلتها.

ومن بين المعايير المُعتمَدة لتحديد هذه المراكز بصفتها مراكز حضرية، هناك العامل الديمغرافي وحجم الأنشطة ومستوى التّجهيز (توفر الخدمات الأساسية، ولا سيّما وجود مُستوصفات وطرق وبريد وحمّام عموميّ ومدرسة،...) إضافة إلى معدلات التنمية البشرية والموقع الجغرافي والقرب من الشّبكة الطّرقية والتجمّعات السكّنية. وتسمح هذه المعايير للمراكز بالتطوّر في اتجاه التمدّن بتأمين الساكنة من الخدمات الإدارية والاجتماعية الضّرورية. كما أنّ هذه المراكز تدبّر بها الجماعات القروية. إلاّ أنّه تمّ إحصاؤها مع الساكنة الحضرية. وقد تحوّلت المراكز الحضرية الجديدة وأصبحت مُدنًا، مع أنّ معظمها نتيجة المضاربات العقارية. وهي من الناحية التاريخية دواوير عرفت ديناميّة اجتماعية من خلال وجود حدّ أدنى من التّجهيزات والبنيات التحتية الأساسية (الصّحة، التعليم، وسائل الاتصال،...). وهو ما دَفَع الساكنة القروية والشباب على وجه الخصوص إلى الاستقرار في هذه المراكز، على الرغم من استمرار وجود نشاط اقتصادي ذي تطوّر ضعيف. كما أنّ الجفاف المتعاقب يجبر الأسر القروية على هجرة البادية للاستقرار في المراكز الحضرية التي تحافظ على نمط عيش قرويّ.

وحسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، فإنّ ساكنة المراكز الحضرية تشكّل 3.4 في المائة من ساكنة المغرب. وتضمّ جهات الرباط - سلا - القنيطرة وسوس - ماسة وبنى ملال - خنيفرة نصّف هذه الساكنة. كما تضمّ المراكز الحضرية 355.000 مَسْكَنًا، 71 في المائة منها فقط مأهولة، و22 في المائة شاغرة، و7 في المائة مساكن ثانوية أو مَوْسِمِيّة. كما أنّ 28 في المائة من الأسر تقطن بالمراكز الحضرية في مساكن تقلّ أعمارها عن 10 سنوات، في حين أنّ 19 في المائة من الأسر في هذه المراكز تقطن داخل مساكن مُستأجرة، مقابل 70 في المائة داخل مساكن في ملكيتهم.

وعلى الصّعيد الجهوي، تسجّل جهتي الرباط-سلا-القنيطرة ومراكش-آسفي أعلى المعدّلات بالنسبة للمساكن الفارغة في المراكز الحضرية، حيث تسجّلان 36 في المائة و33 في المائة على التوالي، بسبب المراكز الحضرية الجديدة المستحدثة، ويتعلّق الأمر بتامسنا وتامنصورت.

وبخصوص معدّل وُلوج الأسر في المراكز الحضرية، فإنّه يسجّل على التوالي 90 في المائة بالنسبة للشبكة العمومية للكهرباء، و84 في المائة للماء الشّروب. أمّا فيما يتعلق بتوفّر عناصر

الراحة المنزلية، فإن 97 في المائة من الأسر لديها مراحيض، و39 في المائة تتوفر على أحواض للاستحمام/ حمامات رشاشة، بينما تتوفر 10 في المائة من هذه الأسر على حمام محلي.

إنّ المراكز الصّاعدة، التي شهد معظمها تطوّراً تصاعدياً، لم تتمكّن من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة على المستوى التراب المحلي. والحال أنّه يُنتظر منها أن تلعب دوراً هاماً في تقريب النموذج الحضري من الساكنة التي تعيش في هذه المراكز، وفي الحد من الهجرة القروية نحو المُدن، والمساهمة في تحسين مستوى عيش الساكنة عبر تسهيل الولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية. غير أنّ هذه المراكز تواجه تحديات كبرى وإكراهات بنيوية عميقة تتجلى أساساً في:

- انتشار السّكن العشوائي ومدن الصفيح، بالموازاة مع الهجرة القروية والنمو الديموغرافي للساكنة القروية داخل هذه المراكز. وهذا يؤدي إلى إثارة المشاكل المتعلقة بالفقر والتهemis وأمن الساكنة:

- تدهور المجال الحضري والعمراني، لأنّ المساكن يتمّ تشييدها، بصفة عامّة، في غياب أيّ مخطّط خاصّ للتهيئة. وبالفعل، فإنّه أمام الوتيرة المتسارعة التي يعرفها التمدن، فإنّ المراكز القروية الصّاعدة لا تتوفر في غالبيتها على مخطّط للتهيئة، ممّا يؤدي إلى نموّ مجاليّ عشوائي للمساكن:

- تعقيد وتعدّد الأنظمة العقارية في هذه المراكز:

- ضعف التجهيزات والبنيات التحتية الأساسية والنقص الحاصل في خدمات القرب الضرورية من لتوفير حياة كريمة للساكنة القروية. إنّ معدّلات الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية ما تزال متدنية إلى حدّ ما، وخاصة بالنسبة للتطهير السائل. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان أن تكون هذه المراكز متوفرة على الخدمات الأساسية الضرورية، الأمر الذي من شأنه تحسين مستويات التنمية المجالية؛

- هشاشة وضعف المنظومة السوسيو - اقتصادية (الأمية والبطالة وضعف الأنشطة المتصلة بالفلاحة...). ذلك أنّ هذه المراكز تعرف تنوعاً اقتصادياً ضعيفاً، وهو تنوع غالباً ما يركز على الفلاحة.

إنّ التحديات والإكراهات، التي تختلف من جهة إلى أخرى وتختلف بحسب الخصوصيات والتوزيع الترابي للساكنة التي تعيش في هذه المراكز، إضافة إلى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الممارسة، تتطلب معالجة خاصة وفق مقاربة جديدة للتدخل تأخذ في الاعتبار تنوع هذه المراكز. ذلك أنّه بفضل حركية الأفراد وتنقلاتهم، تمكّنت هذه المراكز، خلال مرحلة تكوينها، من استقبال عدد كبير من المهاجرين القرويين القادمين من البوادي القريبة منها. وينبغي التذكير في هذا الشأن بأنّ الحركية الاجتماعية التنازلية تعرفها النساء أكثر (60.7 في المائة) والساكنة القروية (44.4 في المائة)، مقارنة مع الرجال (24.1 في المائة) والساكنة الحضرية (19.3 في المائة). أمّا الحركية الاجتماعية التصاعديّة، فهي أساساً حركية ذكورية وحضرية (51.1 في المائة في الوسط الحضري و14.8 في المائة في الوسط القروي)، (43.7 في المائة بالنسبة للرجال و17.9 في المائة للنساء)³³. وقد شملت هذه الظاهرة المراكز القروية كذلك التي تطوّرت بوتيرة غير منتظمة وغير منظمّة.

وقد عرّفت المراكز الصّاعدة، بصفحتها مجالات معقّدة في بنياتها المجالية والاجتماعية والاقتصادية، توسعاً متسارعاً في كثير من الأحيان، بدون أن يُصاحَب هذا التوسع إقلاّع اقتصادي واجتماعي

مناسب كفيلاً بالتخفيف من الإكراهات التي تتعرض لتحقيق تنمية مجالية حقيقية.

وتعمل وزارة التعمير وإعداد التراب وسياسة المدينة على إنجاز دراسة حول المراكز الصناعية تركز فيها على خصائص هذه المراكز وعددها وحاجياتها من التجهيزات وتحديد معايير التصنيف والتأهيل وتعزيز القدرات.... غير أن السؤال المطروح هو إلى أي حد ستمكن هذه الدراسة من تقديم إجابات على الإشكاليات الحقيقية التي أشير إليها أعلاه، وخاصة ما يتعلق بوضع رؤية جهوية منسقة على المدى الطويل، تقوم على إدماج مقاربات وأنماط تدبير مختلفة تتماشى مع التحولات الديموغرافية والسوسيو - اقتصادية الجديدة التي شهدتها العالم القروي وأثرها على تطور ودينامية المراكز القروية. ثم هل ستفضي هذه الدراسة إلى برامج ذات طبيعة اقتصادية كفيلة بخلق فرص الشغل لفائدة الشباب في هذه المراكز، أم أن الأمر يتعلق فقط بدراسة سيكون مصيرها هو مصير باقي الدراسات التي سبق إنجازها هذه المراكز.

ب. المراكز القروية الصاعدة: بين الرهان السياسي والمضاربة العقارية

على الرغم من أن التدخل على مستوى المراكز القروية الصاعدة يندرج ضمن الأولويات التي حددها البرنامج الحكومي³⁴ 2013-2017، فإنه لا بد من الإشارة إلى غياب رؤية موحدة من شأنها خلق انسجام والتفافية بين مختلف التدخلات العمومية على صعيد هذه المجالات، والتي ينبغي ترجمتها إلى عمليات ملموسة في برامج التنمية الجهوية ومخططات العمل الجماعية. ومن ثم، فإن صعود هذه المراكز بكيفية متسارعة وغير خاضعة للمراقبة تسائل اليوم صنّاع القرار والفاعلين السياسيين على حد سواء.

وقد كانت فكرة خلق مثل هذه المراكز، في بداية الأمر، تنطلق من اعتبارها أداة لتنمية الوسط القروي، وخاصة بالنسبة للمناطق القريبة من المدن المتوسطة والكبيرة، إلا أنها اليوم تواجه إكراهات متعددة سبق ذكرها من قبل. وبالتالي، فإن انتشار المراكز الصناعية بصورة عشوائية هو نتيجة للمضاربات العقارية غير المتحكم فيها، والتي تخضع في جانب كبير منها لتأثير الرهانات السياسية على الصعيد المحلي. ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن التقطيع الانتخابي يدرج العديد من المراكز الصناعية والقرى في دوائر انتخابية تابعة للمدن (وهو حجم كبير لفائدة المدن)، غير أنه على مستوى القرار والتنمية الاقتصادية، فإن المدن هي المستفيد الأكبر بالمقارنة مع هذه المراكز. والحال أن هذه الأخيرة تدبرها الجماعات القروية التي تتوفر على موارد مالية جد محدودة ولا تحصل عليها عموماً إلا من الضريبة على القيمة المضافة، الأمر الذي يجعل انخراطها في تنمية هذه المراكز ضعيفاً جداً. يُضاف إلى ذلك ضعف الموارد البشرية (دور المنتخبين والإدارة) في تدبير الملفات المرتبطة بالسكن، وبالأخص ما يتعلق بالتتبع ومنح تراخيص البناء والمراقبة الدائمة لهذه الملفات.

وبالتالي، ينبغي إعادة النظر في حكمة المراكز الصناعية لأنها تحتاج إلى تدبير منسق يُحدد أدوار ومسؤوليات المنتخبين في الجماعات القروية والأقاليم، فضلاً عن منتخبي الجهة باعتبارها

34 - فيما يتعلق بإعداد التراب والإسكان على الصعيد الوطني، أكد رئيس الحكومة في تدخله الأخير أمام البرلمان على أن الاهتمام سينصب على إعادة تأهيل وتطوير المراكز القروية الصاعدة، من خلال إعداد وثائق تهيئة خاصة بها، مشيراً إلى أن معدل تغطية وثائق التعمير في المناطق القروية قد بلغ 75 في المائة، وأن الجهود ستستمر لتحقيق تغطية أكبر لهذه النقاط. إضافة إلى ذلك، تم توقيع أربع اتفاقيات في نهاية سنة 2016 مع أربع جهات. وتتعلق هذه الاتفاقيات بإعادة تأهيل 369 جماعة قروية بغلاف مالي قدره 2.6 مليار درهم (جهة درعة - تافيلالت، جهة الشرق، جهة بني ملال - خنيفرة، جهة كلميم - وادي نون).

جماعات ترابية تمارس اختصاصات مُشتركة مع الدولة في مجال النهوض بالعالم القروي وتنمية المناطق الجبلية والواحات.

وبطبيعة الحال فإنَّ كُلَّ ذلك يتطلب إعداد سياسة شمولية تبدأ بتحديد المراكز الصاعدة وتضع مخطّطا لتهيئتها وإعادة تأهيلها، من خلال الاستناد إلى التوجّه التكميلي لهذه المراكز، مع الحدّ من ظاهرة «تمدّن» البادية المغربية. وينبغي أن تكون هذه السياسة مختلفة عن سياسة المدينة، وتحاول تجنّب تشتّت العمليات لفائدة هذه المراكز.

وفيما يتعلّق بالنهوض بهذه المراكز، تجدر الإشارة إلى استمرار وجود صعوبات في مجال الالتقائية على الصعيد الجماعي. ذلك أنّ التدخّل على مستوى المراكز الصاعدة يقوم على تعزيز تجهيز المناطق القروية وخلق الشروط الضرورية لتحسين إطار عيش الساكنة في هذه المجالات وتجنّب هجرتها نحو المدن الكبرى. على صعيد آخر، وفي غياب تعريف مُوحّد لهذه المراكز يكون مخطّط توافق مختلف الفاعلين، من الصعب إيجاد توافق في الآراء حول المراكز القروية الصاعدة، لأنّ مختلف الجماعات الترابية وكلّ جماعة قروية بالخصوص تتوفّر على أكثر من مركز صاعد في حدودها الجغرافية. الأمر الذي يتطلّب تعبئة الموارد المالية اللازمة لتجهيز هذه المراكز بالخدمات الاجتماعية الأساسية، وفي مجال جمع ومعالجة والتخلّص من النفايات السائلة والصلبة التي تطرح مشكلة صحية حقيقية داخل هذه التجمّعات السكنية.

ج. المراكز القروية الصاعدة: دينامية ديمغرافية مرتفعة لا توازيها تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة

وقد لوحظ حصول تطوّر مُتسارع للتمدّن خلال السنوات الأخيرة، لا سيما مع صعود مراكز قروية جديدة سجّلت ساكنتها ارتفاعاً غير مسبوق. وعلى سبيل المثال، فقد انتقل عدد سگان الجماعة القروية مولاي عبد الله³⁵، التي تُعتبر مركزاً قروياً صاعداً، من 12.000 إلى 74.000 نسمة خلال عشر سنوات. وأنطلاقاً من هذا التطوّر الذي يعود إلى عوامل متعدّدة (الهجرة القروية، البناء العشوائي...)، فقد التحقت هذه الجماعة القروية، في نهاية الأمر، بالمدينة رغمّ حفاظها على طابعها القروي. وقد عرفت المراكز القروية توسعاً قويا منذ سنة 2011، بموازة ظهور العديد من الإكراهات المرتبطة أساساً بمعايير التعمير والعمران المتبّعة في هذه المراكز.

وفي مستوى آخر، أنّ الأوان للاستفادة من المؤهلات الهامة التي تزخر بها المراكز القروية بهدف إعطاء الانطلاقة لتحقيق صعودها الفعلي. وتشمل هذه الخطوة بالخصوص القرب من المحاور الطرقية والطرق السيارة والقرب من المدن الكبرى وتوفر الموارد الطبيعية (المعدنية من حيث استغلال الرمال والرّخام،...، والمائية والغابوية وصيد السمك...) والخدمات الاجتماعية والترابوية والبنيات التحتية. ومن شأن هذه المزايا أن تؤهلها لكي تتطوّر إلى مدينة صغيرة قادرة على تزويد الساكنة بخدمات إدارية واجتماعية تعود عليها بالنفع.

ورغمّ أنّ بعض المراكز قد استفادت من هذه التجهيزات والمؤهلات، فإنّ معظمها يعاني اليوم من نقص متزايد في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يعاني كذلك من غياب مخطّط للتطهير السائل، الذي بات يُشكّل تحدياً رئيسياً جديداً، لكنه خاصّ بالوسط القروي ويختلف

35 - زيارة ميدانية إلى إقليم الجديدة (هذه الجماعة تمّ مركزاً قروياً صاعداً).

على كلِّ حالٍ اختلافاً كبيراً عن التحدي الذي تعرفه المدينة.

وعلاوة على الصعوبات المرتبطة بالتطهير السائل، ومدارات النقل، والبناء العشوائي، وهي صعوبات تُعوق تحقيق تميّتها، فإنّ المراكز الصاعدة تظلُّ هي الأقلُّ توقُّراً على الخدمات والاستثمارات العموميّة الكفيلة بضمان رفاه المواطنين، وإطلاق ديناميّة اقتصادية مدمجة ومستدامة لفائدة السكّنة التي تعيش في هذه المراكز. يتعلق الأمر في الواقع بمسألة تهمّ وثيقة التهيئة والتعمير (توسيع نطاق المجال المبنى، مخطّط التهيئة، مخطّط التطهير، الخ) التي تسمح بانتقال المراكز القرويّة الصاعدة من إطار المضاربات العقاريّة إلى إطار عيش نابع من تهيئة عقلانيّة من أجل تنمية سوسيو - اقتصادية مع توقُّر جميع البنيات التحتيّة الأساسيّة الضروريّة.

ولا بدّ من التأكيد على غياب برنامج تنمويّ مُجسّد في شكل مشاريع وعمليات تنمويّة تمكّن من تعزيز جاذبيّة هذه المراكز، من خلال تقويّة اندماج الخدمات الاجتماعيّة (الصحة، التعليم، مركز للتكوين المهني، دار الثقافة...) والقطاعات الواعدة (الزراعة باعتبارها نشاطاً أساسياً، التجارة والصناعة التقليدية، السياحة). مع العمل في الوقت ذاته على إنجاح مستوى التعمير وتمكين ساكنة هذه المراكز من أن تكون ساكنة نشيطة بالتركيز على خلق فرص الشغل.

إنّ الهدف من وراء ذلك هو جعل هذه المراكز تستفيد من وضعيّة وسيطة تمكّنها من التوقُّر على جميع خدمات القرب من أجل تلبية حاجيات الأسر القرويّة، وبالتالي جعل هذه المراكز قاطرة للتنمية الاقتصاديّة للوسط القروي، وخاصّة الجماعات القرويّة المُجاورة. علاوة على إلى تحويل هذه المراكز إلى أقطاب للتنمية الاقتصاديّة تضمّ الأنشطة الفلاحيّة والصناعيّة والسياحيّة وتسمح بامتصاص تدفّقات الهجرة القرويّة، وتشجّع على خلق فرص الشغل وتوفير دخل إضافي لفائدة الشبّاب القرويّ القادمين من البوادي للاستقرار بهذه المراكز.

4 - إطار تشريعي وتنظيمي غير ملائم بما يكفي لخصويّات الوسط القروي

يبرز الإطار التشريعي الضوء على القواعد والأدوات الكفيلة بتنظيم بناء المساكن. كما يحدّد دور والتزامات وتداخلات مختلف الفاعلين المعنيّين في هذا المجال. وسيقوم هذا الجزء من التقرير بدراسة وتحليل الآليات القانونيّة التي تنظّم السكن في الوسط القرويّ.

أ. آليّة تشريعيّة غزيرة لكنها تعاني من قصور

على الرّغم من وجود إطار تشريعيّ ووجود العديد من النصوص التنظيميّة، التي من شأنها أن تسمح، من جهة، بإبراز الآليات والأدوات الكفيلة بالتحكّم في التخطيط المجالي وبناء المساكن بالنسبة لمجموع المجال الترابي الحضري والقروي، أو الخاصّة بالوسط القروي، وتسمح من جهة أخرى بتحديد دور مختلف الفاعلين ومسؤولياتهم وطبيعة العلاقات بينهم، فإنّه من الملاحظ أنّ وضعيّة السكّن القرويّ أصبحت تُثير مزيداً من القلق بالنظر إلى تداعياتها الاجتماعيّة والبيئيّة السلبية.

ومن المعلوم أنّ المجالات القرويّة تستفيد من التغطية على مستوى وثائق التعمير، إلّا أنّ هذه التغطية لا تكفي لضمان إنتاج متجانس للأراضي القرويّة وتنظيم هذه المجالات. هناك العديد من

النصوص القانونية والتنظيمية التي تم تخصيصها للوسط القروي. حيث يعود الإطار التشريعي الأول إلى بداية الستينيات، من خلال الظهير الشريف رقم 1.60.063 الصادر بتاريخ 30 ذي الحجة 1379 هجرية (25 يونيو 1960) بشأن توسيع نطاق العمارات القروية. وقد كان الهدف من هذا النص القانوني هو بلورة مخططات تنموية تمكن من تنظيم وتخطيط المراكز القروية، وكذا توجيه ومراقبة توسيع نطاقها.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن مخططات التجهيز القروي الأولى تعود إلى سنوات السبعينيات، وقد صُممت لتوجيه تخطيط وتهيئة المجالات القروية وارتباطها بالمدن الصغيرة والمدن الكبيرة. وعلى الرغم من عدم توفرها على قوة قانونية، فقد عبرت جلسات الإنصات والزيارات الميدانية عن الحاجة إلى تطويرها من أجل فهم العلاقة بين المدينة والبادية، والحد من التمدن المتسارع للمجال القروي.

كما أن القوانين التي تلت هذا الظهير، ولا سيما القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير ومرسوم تنفيذه، قد وضعت آليات من شأنها تنظيم تطور المناطق القروية وتأطير عمليات البناء داخلها، من خلال التخصيص على ضرورة منح رخصة للبناء في الوسط القروي.

وحسب المادة 4 من القانون رقم 12.90، فإن مخطط توجيه التهيئة العمرانية (SDAU) يهدف إلى تحديد اختيارات التهيئة التي يتطلبها تحقيق تنمية متناسقة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي للرقعة الأرضية المعنية، وتحديد المناطق العمرانية الجديدة وتواريخ السماح بالقيام بعمليات عمرانية فيها، مع الحفاظ، بوجه خاص، على الأراضي الزراعية والمناطق الغابوية؛ كما يشتمل المخطط على وثائق تتكون من رسوم بيانية وتشتمل بوجه خاص على خرائط تتضمن بيان استعمال الأراضي، وتحدد المناطق الزراعية والغابوية.

أما تصميم التهيئة فقد سعى إلى تخصيص مختلف المناطق بحسب الغرض الأساسي الذي يجب أن تستعمل له أو طبيعة النشاطات الغالبة التي يمكن أن تمارس فيها، وذلك بإحداث منطقة سكنية ومنطقة صناعية ومنطقة تجارية ومنطقة سياحية ومنطقة لزراعة الخضراوات ومنطقة زراعية ومنطقة غابوية³⁶. علاوة على ذلك، يتحدد تعيين حدود المناطق الزراعية والمناطق الغابوية بمراسيم تم إصدارها باقتراح من الوزير المكلف بالفلاحة بعد استطلاع رأي السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير. وقد صدرت هذه المراسيم، المنشورة بالجريدة الرسمية، مشفوعة بخريطة تطبيق zonage زراعي أو غابوي بحسب الحالة.

وعلى الرغم من وجود هذه الترسنة من النصوص والأدوات التنظيمية، فإن هناك بعض أوجه القصور أبرزها أن:

- وثائق التعمير يتم إعدادها بشكل عام في غياب إطار مرجعي استراتيجي وفي غياب التجانس، ولا سيما التصاميم الجهوية لإعداد التراب، التي ينبغي أن تشكل إطاراً توجيهياً لمخططات توجيه التهيئة ومخططات تنمية الكتلة العمرانية القروية وتصاميم التهيئة؛
- مخططات التنمية والتهيئة التي تغطي مجالات قروية تم وضعها لمدة صلاحية تبلغ 10 سنوات، بمقياس 1/2000. إلا أنها لا تشمل المجال الترابي للجماعة ككل، مما يشجع على وضع مخططات

أو تصاميم هيكلية بمقياس 1/500 لتأطير الدواوير؛

- حدود المناطق الفلاحية والمناطق الغابوية، كما هو منصوص عليها في القانون 12.90، ينبغي ضبطها بمراسيم تصدر بناءً على اقتراح من وزير الفلاحة، بعد استطلاع رأي السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير. ويجب نشر المراسيم في الجريدة الرسمية مصحوبة بخرائط للتطبيق الزراعي أو الغابوي. لأنّ انعدام هذه الخرائط يؤثر سلباً على حماية الأراضي الفلاحية والتراث الغابوي والمحافظة عليهما. وبالتالي، فإنّ هذه المناطق الهشة تكون دائماً معرضة لمخاطر التوسع الحضري وانتشار المساكن السرية.

وفي ما يتعلق بتسليم رخص البناء، فإنّ ذلك مرتبط بوجود شروط متعدّدة، غير أنّ فرضها لا يشمل جميع التراب الوطني. كما أنّ نطاق تطبيقها ومسطرة الحصول عليها ما زال يشوبها الكثير من الغموض والبطء في الإجراءات والتدابير المتعلقة بالحصول عليها³⁷.

إنّ البناء في دوائر الري ودوائر الاستثمار في الأراضي غير المسقّية يطرح مشاكل تتعلق بفهم وتأويل النصوص القانونية. ففي هذه النطاقات، وخاصة في مناطق ضمّ الأراضي، لم تعمل النصوص المتعلقة بها على توضيح إجراء تدبير طلبات البناء، مع العلم أنّ التراخيص لا تمنح إلا بعد موافقة اللجنة المكلفة بضمّ الأراضي.

كما أنه خارج النطاقات التي شملها ضمّ الأراضي الفلاحية، فإنّ مناطق السقي تواجه صعوبات كبرى في معالجة طلبات البناء، بالنظر إلى الفراغ القانوني في هذا المجال. أما من الناحية العملية، فإنّه يتم تطبيق أحكام القانون 12.90 الذي ينظّم البناء خارج هذه النطاقات.

وتُسلّم رخصة البناء بعد التحقق من أنّ المبنى المرزّع إقامته تتوفر فيه الشروط التي تفرضها الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، خصوصاً الأحكام الواردة في تصاميم التطبيق وتصاميم التهيئة.

أمّا إذا كان الغرض المخصّص له الأراضي غير محدد في تصميم التهيئة أو في تصميم التطبيق، يجوز لرئيس مجلس الجماعة، بعد استطلاع رأي الإدارة المكلفة بالتعمير، أن يقوم داخل دوائر الجماعة الحضرية أو المراكز المحددة والمناطق ذات الصبغة الخاصة:

37 - حسب المادة 40 من القانون 12-90 المتعلق بالتعمير، يُمنع القيام بالبناء دون الحصول على رخصة لمباشرة ذلك:

- داخل الجماعات الحضرية: البلديات والمراكز المتمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي المسماة «المراكز المستقلة»؛
- المراكز المحددة: أجزاء من جماعات قروية تعني حدودها السلطة التنظيمية؛

- المناطق المحيطة بالجماعات الحضرية والمراكز المحددة: الأراضي القروية المجاورة لتلك الجماعات والمراكز وتمتد المناطق المحيطة بالمدن إلى مسافة خمسة عشر كيلومتراً تحسب من الدائرة البلدية، وتعني المناطق المحيطة بالمراكز المحددة في النص التنظيمي المتعلق بتحديد دائرة كل مركز من هذه المراكز؛

- جميع أو بعض أراضي جماعة قروية أو جماعات قروية تكتسي صبغة خاصة سياحية أو صناعية أو منجمية ويستوجب نموها العمراني المرتقب تهيئة تخضع لرقابة إدارية، وتتولى الإدارة تحديد هذه المناطق باقتراح من مجالس الجماعات المختصة أو بطلب من عامل العمالة المعنية أو الإقليم المعني؛

خارج الدوائر المنصوص عليها في البند السابق والتجمعات القروية الموضوع لها تصميم تهيئة:

- على طول السكك الحديدية وطرق المواصلات غير الطرق الجماعية إلى غاية عمق يبلغ كيلومتراً ابتداء من محور السكك الحديدية؛
- على طول حدود الملك العام البحري إلى غاية عمق يبلغ خمسة كيلومترات؛
- داخل التجزئات المأذون في إحداثها عمال بالتشريع المتعلق بتجزئة الأراضي وتقسيمها وإقامة المجموعات السكنية؛

وفي سياق تدبير المجال القروي، تضيف المادة 7 من الظهير الشريف رقم 1-60-063 (الصادر في 30 ذي الحجة، الموافق 25 يونيو 1960) بشأن توسيع نطاق العمارات القروية، أنّه «يُمنع في العمارات القروية المتوفرة على تصميم خاص بتوسيع نطاقها تشييد أية بناية دون الحصول على إذن بالبناء تسلمه السلطة المحلية».

- إما بتأجيل البتّ في طلبات رخص البناء، ويكون التأجيل مبرراً ويجب ألا تتعدى مدته سنتين؛
- وإما بتسليم رخصة البناء إذا كان المبنى المزمع إقامته يتلاءم مع أحكام مخطط توجيه التهيئة العمرانية، أو مع الغرض الذي يصلح له فعلا القطاع المعني عند عدم وجود مخطط لتوجيه التهيئة العمرانية.

وخارج دوائر الجماعات الحضرية والمراكز المحددة والمناطق ذات الصبغة الخاصة، وإذا كان الغرض المخصّص له الأراضي غير محدّد في تصميم التهيئة أو في تصميم التطبيق، فإنّ رخصة البناء تُسلّم إذا توقّرت في المشروع الشروط التالية³⁸:

- يجب أن يُقام المبنى على بُعد 10 أمتار من حدّ الطريق العامّ المجاور له، و5 أمتار من الحدود الفاصلة بينه وبين غيره من العقارات؛

- يجب أن تكون مساحة الأرض المزمع إقامة المبنى فيها تساوي أو تفوق هكتاراً واحداً؛

- يجب ألاّ تزيد المساحة القابلة للبناء على نسبة 1/50 من مجموع مساحة الأرض، بحيث لا تتعدّى في أيّ حال من الأحوال 800 متر مربع؛

- لا ينبغي أن يزيد الحدّ الأقصى لعلو المبنى عن 8.50 أمتار، باعتبار كلّ تجهيزٍ فوقيّ.

غير أن التشريعات القانونية الجاري بها العمل تسمح باتخاذ تدابير استثنائية³⁹. ذلك أنه إذا تعدّر توفر شرط المساحة والعلو، بسبب حالة تقسيم المنطقة المعنية، جاز لرئيس مجلس الجماعة بعد موافقة لجنة مختصة منح رخصة البناء مهما بلغت مساحة القطعة الأرضية، شريطة أن تتأكد اللجنة المذكورة من أن البناء المزمع إقامته لا تترتب عليه عمليات عمرانية متفرقة تهدد بوجه خاص مميزات المنطقة⁴⁰. كما أن القانون يتضمّن أحكاماً ملزمة وأخرى مرنة. غير أن الأحكام الملزمة تبدو غير كافية بالنظر إلى أن الاستثناءات لا يتمّ التحكّم فيها، علاوة على أنه رغم المرونة المعبر عنها، لا تزال هناك صعوبات في التدبير الواضح والنّاجع لطلبات البناء في الوسط القروي. وبالتالي فإنّ هناك العديد من التناقضات في هذا الشأن(انظر الشكل رقم 1 في الملحق).

وفيما يتعلق بمسطرة معالجة رخصة البناء، فإنّ الشكل التنظيمي الموجود ضمن ملاحق هذا التقرير يلخّص ذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ وثائق التعمير، كما تمّ إعدادها، لا تبالي كثيراً بخصوصيات المجالات القروية. ذلك أن الوسط الحضري والوسط القروي يختلفان عن بعضهما البعض ويتوقّران على خصائص تتطلب نصوصاً وأدوات خاصة، من أجل التمكّن من تّمين السكن القروي في ضوء الخبرة والإمكانات التنموية المحلية والمؤهلات المحليّة.

إنّ التشريعات والقوانين لمّ تتمكن من المحافظة على تنوّع وثراء الخصوصية المعماريّة للسكن القروي ولا من تطويرها. وبالفعل، فإن التّوسع العمراني غير المراقب يساهم في زوال الخصوصية المعمارية للجهات، وفي تشويّه المناظر الطبيعية في مختلف المجالات، وذلك بسبب السكن غير

38 - راجع المادتين 45 و46 من القانون 12-90 المتعلق بالتعمير.

39 - راجع المادة 35 من المرسوم المتعلق بتطبيق القانون 12-90.

40 - يتولى رئاسة هذه اللجنة ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير، وتضمّ في عضويتها ممثلي الوزارات المكلفة بالأشغال العمومية والفلاحة والسكنى.

المُكتمل الذي أصبح ظاهرة شائعة. وهذا مرده من جهة إلى وجود ترسانة قانونية تظل غير ملائمة وغير مطبقة، ومن جهة أخرى بسبب اللجوء إلى الاستثناء الذي أصبح قاعدة جاري بها العمل تقريباً، مما فتح الباب أمام مظاهر تشويه المشهد المعماري للمجال القروي.

ومن ثم، فإن الممارسات المحلية لتدبير المجال يتم استبعادها وتعويضها بنماذج مستوحاة من فضاءات أخرى. ذلك أن الإطار التشريعي المشار إليه آنفاً لم يُشر إلى قوانين تتعلق بالمناظر الطبيعية ولا إلى التطبيق الفعلي للنصوص التي تحافظ على تقنيات البناء المحلية المرتبطة بالمجالات الترابية وبرأسمالها غير المادي. وبالتالي، يتم إهمال المعمار التقليدي المغربي غير المفهوم، وخاصة من طرف الفاعلين المعنيين، عن طريق الإقبال على أشكال البناء الجديدة، غير الملائمة مع ذلك، الواردة مباشرة من المدينة ومن العالم الصناعي، لا سيما البناء والأشغال العمومية (الإسمنت الصناعي وتعزيزات الإسمنت المسلح) والتي انتشرت في مختلف أرجاء العالم القروي بكيفية عشوائية وتلوث المجالات الطبيعية والبيئة⁴¹.

وعلى الرغم من الترسنة القانونية الموجودة، فإن هناك استمراراً للتوسع الفوضوي للمراكز القروية الصاعدة ولانتشار السكن غير اللائق بمحيط المدن. كما أن السكن المتفرق، الذي تتجم عنه تداعيات سلبية على الأراضي الفلاحية، وكذا صعوبات على مستوى تدخل الدولة لتوفير الخدمات الأساسية، يعرف تزايداً كبيراً في السنوات الأخيرة.

تمدن متزايد على حساب الأراضي الفلاحية الغنية في بعض الأديان

يُستتج من جرد الترسنة التشريعية وجود تفاوت وهوّة بين النصوص المتعلقة بالتعمير وبين الواقع الملموس في مجال التخطيط العمراني، ولا سيما بالنسبة للوسط القروي، وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث تمدن متسارع للمجال القروي، إلى درجة يتساءل معها المرء في بعض الجهات أين تنتهي حدود المدينة وأين تبدأ البادية. وقد فاقم من هذه الوضعية التوسع العمراني المتزايد على حساب الأراضي الفلاحية ذات الإنتاجية القوية، الذي بات يشكل اليوم رهاناً سياسياً حقيقياً ورهاناً يهم الأمن الغذائي.

ورغم القوانين والآليات المعتمدة لحماية الأراضي الفلاحية من التوسع الحضري، إلا أنها تبقى غير مُفعلة أحياناً وغير ملائمة بما يكفي لخصوصيات الوسط القروي، فضلاً عن أن درجة فعالية هذه القوانين لم يسبق أن كانت موضوع تقييم يمكن من قياس آثارها. وينبغي التذكير بأنه خلال الفترة ما بين 1990 و2011، تم التوسع العمراني على حساب 80 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية في محيط 113 مركزاً حضرياً وقروياً في مختلف أرجاء المغرب، حوالي 28.000 هكتار منها في محيط يوجد فيه الماء بوفرة كبيرة. وقد بلغ معدل فقدان الأراضي الفلاحية حوالي 4.000 هكتار في السنة⁴².

كما أنه من الأهمية بمكان العمل على تقييم أثر وكلفة التشريعات القانونية والممارسات الحالية التي ترخص البناء فوق مساحة غير مسقية تفوق هكتاراً واحداً ومساحة مسقية تفوق 5 هكتارات، وذلك في اتجاه مراجعة للآليات القانونية تمكن من المحافظة على مناطق السكن المجمع. غير أن هذا يتطلب تخطيطاً منسقاً يستجيب لحاجيات الساكنة القروية، ويحسن وجود تدخلات الدولة

41 - جلسة إنصات مع السيدة سليمة الناجي، مهندسة معمارية، مارس، 2017

42 - وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، جلسة إنصات بتاريخ 30 يناير 2018.

على مُستوى البنيات التَّحتيَّة والتَّجهيزات، مع توفيرِ نموذجٍ اقتصاديٍّ وبيئيٍّ مُستدام يَحمي المواردِ المائيَّة والعقاريَّة.

وعلى الرِّغم من وجودِ عددٍ لا يُستهانُ به من الأحكام التَّشريعيَّة التي تُنظِّم الوَسَط القرويِّ، فإنَّه يتبيَّن من خلالِ جلساتِ الإنصات التي نُظِّمها المجلسُ مع مختلفِ الفاعلين المعنيِّين، ومن الزيارة الميدانيَّة أنَّ هناك خلطاً بين ما هو حضريٍّ وما هو قرويٍّ في مجالِ السَّكن، فضلاً عن كَوْن النُّصوص متباينة ولا تكادُ تتسجم.

في مستوى آخر، كشفت الممارسة الميدانيَّة عن وجودِ صعوباتٍ تُعوقُ إنجاز طلباتِ الحصول على تراخيصِ البناء، مثل شرطِ تقديمِ مُستنداتٍ تقنيَّة وإداريَّة مُكلِّفة كثيراً، إضافة إلى شُرطِ توفرِ الحد الأدنى من المساحة القابلة للبناء (هكتار واحد). يتعلَّق الأمرُ بضرورة توفُّر حدٍّ أدنى من المساحة لبناء مسكن في الوَسَط القرويِّ قَصْدَ الحيلولة دونَ تفاقمِ بناءِ المَساكينِ الثانيَّة على مساحاتٍ صغيرة، والمحافظة في الوقت نفسه على الإمكاناتِ الفلاحيَّة للعقار، وتجنبِ التوسعِ العُمرايِّ.

صعوبات تعترض تنفيذ النُّصوص القانونيَّة

رغم أنَّ الجانبَ القانوني يبدو أنه قد مَسَّ ما هو جوهرِيٌّ على صعيدِ السكن القرويِّ، فإنَّ هناك العديد من النُّصوص التي تبقى غير ملائمة وغير مُطبَّقة بالكيفيَّة الصحيحة. كما أنَّ وثائق التعمير لم تُولَّ اهتماماً كبيراً لتنوع وخصُوصياتِ المجالات المحليَّة. أضفَّ إلى ذلك أنَّ مُقترحاتِ إعداد التراب، التي تظلُّ منفصلة عن الانشغال المتمثَّل في الحصول على سكن قرويٍّ لائق، هي في غالب الأحيان لا تتماشى مع الواقع السوسيو - اقتصادي والثقافي للأسر القرويَّة، وغالباً ما تُهمل الرأسمال غير المادي والتراث المعماري للمجالات القرويَّة.

وبخصوص الفاعلين المسؤولين عن السَّكن في الوَسَط القرويِّ، فقد بيَّنت جلساتُ الإنصات وجودَ تعدُّدٍ على مستوى المتدخِّلين وانعدامِ التنسيق في إعداد وتنفيد وثائق التعمير. كما أنَّ الجماعات، باعتبارها فاعلاً أساسياً في هذا المجال، لا تتخرط بالشكل الكافي في إنجاز عدد من العمليَّات والمخططات. كما أشارت هذه الجلسات إلى النقص الحاصل في الموارد الماليَّة وعدم تحديد الأجال المتعلقة بالإنجاز بالنسبة لأولئك الذين يرغبون في اختيار أساليبِ البناء الجديدة في الوَسَط القرويِّ.

هناك صعوبات متعدِّدة تتعلق بتأويل النصوص القانونيَّة والمساطر المتبعة. وينبغي الإشارة هنا إلى أشكال الغموض المرتبطة بالاستعانة بالمهندس المعماري الحرِّ والمهندسين المختصين في مشاريع البناء. هذه الاستعانة واجبة⁴³:

- داخل الجماعات الحضرية والمراكز المحددة والمناطق المحيطة بها والمناطق التي تكتسي صبغة خاصَّة.

- وخارج هذه الدوائر تكون الاستعانة بمهندس معماريٍّ حرٍّ أو مهندسين مختصين واجبة فيما يتعلَّق بتشييد المباني العامَّة أو التي يستعملها العموم.

بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ الاستعانة بالمهندس المعماري ليست واجبة إلا بالنسبة لتصميم المبنى أو

تغييره من الواجهة المعماريّة، بالنسبة للمباني التي تكون مساحة أرضياتها مجتمعة تساوي 150 متراً مربعاً أو تقلّ عن ذلك، وإلاّ فإنّ تتبّع أشغال البناء من طرف مهندس معماريّ ليس واجباً.

وبالتالي، فإنّ الاستعانة بمهندسين معماريين ومهندسين مختصين خارج الدوائر والحالات المذكورة أعلاه، ليس ضرورياً، إضافة إلى استمرار الصعوبات المرتبطة بالزامية تراخيص البناء. وينبغي الأخذ في الاعتبار مجال تطبيق التراخيص بالبناء، على غرار القوانين المعمول بها بكلّ من فرنسا ومصر، والخصوصيات المحلية وهشاشة الأسر.

غير أنّه في الممارسة العمليّة، هناك قدر كبير من التردّد وعدم احترام القانون، الأمر الذي يجعل الحاجة ملحة للحسم والفصل بين المسائل المتعلقة بمجال تطبيق تراخيص البناء ومجال اللجوء الإلزامي للمهنيين.

كما أنّ تدبير المجالات القرويّة ما زال يعاني من اختلالات متعددة وتأويلات متباينة للنصوص التشريعيّة، في حين أنّ التدبير الحضري يرتبط إلى حد كبير بالظروف المحلية. وبالتالي، فإنّ هناك اختيارات متعددة تتصل بطبيعة الأشخاص والإشعاع السياسي وتموّج أعضاء لجان دراسة الملفات. كما تعتمد الممارسات على منطق الفاعلين والوضعيات المحلية، وليس على سياسة تمارس وفق تأطير تنظيمي ومؤسّساتي متوازن.

وخلال الزيارة الميدانيّة إلى إقليميّ الجديدة والرشيديّة، عبّر أغلب الأشخاص الذين التقى بهم أعضاء اللجنة عن مطلب ملاءمة القوانين الموجودة مع خصوصيات العالم القرويّ أو إصدار قانون خاصّ بتهيئة المجال القرويّ من بين المطالب التي عبّروا عنها. وفي غياب قانون أكثر ملاءمة لتنوع الوسط القرويّ، مع إجراءات سهلة التطبيق، فإنّ النزاعات والمواجهات اليومية ستستمرّ بين السلطات المحلية والجماعة القرويّة وبين الساكنة من أجل محاربة البناء غير المرخص له في الوسط القرويّ. ولذلك، فإنّ مراجعة قوانين التهيئة والتعمير بات اليوم خطوة ضروريّة من أجل ملاءمتها مع حاجيات العالم القرويّ، عبّر التمييز بين الحضري والقرويّ، بين المراكز الصاعدة والدواوير. وتطرح قضية المساحة المسموح بها في البناء (المساحة التي تفوق 1 هكتار) مشكلة حقيقية في الوسط القرويّ، رغم صدور مذكرات وزارية تسهّل عملية البناء في الوسط القرويّ.

وفي الأخير، هناك صعوبات أخرى لا تزال مطروحة، لا سيّما في مجال تدبير ملفات البناء وتقسيم الأراضي وتجزئتها في الوسط القرويّ. وقد نبّه إلى هذه الوضعيّة مختلف الفاعلين الذين تمّ الإنصات إليهم من طرف المجلس أو الذين تمّ الالتقاء بهم خلال الزيارة الميدانيّة، والتي تتعلق على وجه الخصوص بضخّف اللجوء إلى المهنيين خلال عملية بناء السكن القرويّ، وقصور المساعدة التقنية المقدّمة للسكان القرويّة للتغلب على الغموض المتواصل في فهم وتأويل مضامين وثائق التعمير، وخاصة الصور الشفافة المتعلقة بطرق البناء في الوسط القرويّ. كما أثّرت قضية فرض أو عدم فرض تراخيص البناء والتقسيم في الوسط القروي، والمعالجة المزاجيّة لطلبات بناء المساكن الثانوية في الوسط القرويّ.

بعد الوعاء العقاريّ عنصراً أساسياً تقوم عليه سياسة الدولة في مجال تهيئة المجال والتخطيط العمراني الحضري، غير أنّ تدبير هذا الوعاء تواجهه إكراهات هيكلية وقانونية كبيرة، يُضاف إليها ما يطبع الواقع الاجتماعي والممارسات المألوفة. وينبغي التذكير في هذا الشأن بأنّ الإطار القانوني والتنظيمي المتعلّق بتنوع الأنظمة العقاريّة وتعددها (أراضي الجموع، ملك، أحباس،...) وانعدام الأمن

العقاريّ الذي هو سمتها المشتركة، يشكلان عائقًا كبيراً أمام تحقيق التنمية السوسيو - اقتصادية للوسط القرويّ والمناطق شبه الحضرية. وعلى سبيل المثال، تقدر مساحة أراضي الجموع أو التي تُعتبر أراضي جموع بحوالي 15 مليون هكتار: ما يقرب من 14.000.000 هكتار في الوسط القروي (12.000.000 من المراعي، و2.000.000 هكتار من الأراضي الفلاحية)/300.000 هكتار في الوسط الحضري والضواحي⁴⁴.

هكذا، وبالنظر إلى خصوصية وتنوع السكن القرويّ، وإلى التداخل بين المناطق الحضرية والقروية، فإنه يتعين تناول إشكالية العقار من خلال ثلاثة مجالات هي:

المجال الحضري، وخاصة المناطق شبه الحضرية وأثرها على السكن في الوسط القرويّ؛

المجال القروي المرشّح للالتحاق، على المدى القصير أو المتوسط، بالمجال الحضري، وبالتالي يصبح هذا المجال مناسبة تؤدي إلى المضاربات العقارية، ممّا يفضي إلى ارتفاع الأسعار؛

المجالات القروية الخاصة بسبب تنوعها السوسيو - اقتصادي والمجاليّ، ولا سيما مناطق الواحات والمناطق الجبلية والساحلية والعالم القروي العميق.

وقد أشار الفاعلون الذين تمّ الإنصات إليهم إلى الحماية الضعيفة للأراضي الفلاحية من زحف التمدن والتعمير. وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الضغط على الأراضي ذات الإنتاج الفلاحيّ القويّ في المجالات المسقية وغير المسقية على حدّ سواء، وارتفاع حيازة الأراضي الفلاحية لصالح المضاربات العقارية الموجهة بصفة عامة للسكن الاجتماعي، فضلًا عن التداخل بين مجال السقيّ والمجال الحضريّ. وتكتسي هذه المسألة أهمية بالغة في ظل غياب منظومة مرنة وناجعة للتمييز بين الحاجيات من الأراضي القابلة للتعمير ومجالات الأراضي المسقية. علاوة على ذلك، ومن أجل مراقبة مشكل حيازة الأراضي، واستباق النزاعات بشأنها، لا بدّ من تحقيق مزيد من التوضيح بخصوص حقوق ملكية الأراضي، من خلال تفعيل عملية تحفيظها وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالتحديد الدقيق للأراضي المتاحة فعليًا بهدف التحكم الأفضل في استخدامها.

على صعيد آخر، تجدر الإشارة إلى أنّ رئيس الحكومة كان قد أحال على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتاريخ 24 يناير 2018، القيام بدراسة تتعلق باستراتيجية وطنية حول السياسة العقارية للدولة، ومخطّط عمل لتنفيذها، وهي دراسة قيد الإنجاز.

5 - حكمة السكن القروي وتعبئة التمويل

أ. من أجل مقارنة جهورية لفائدة السكن القروي

تظل قضية السكن موضوعا في غاية التعقيد ويصعب الإحاطة به، وذلك بالنظر إلى التطور السريع جدا الذي يعرفه المغرب على الصعيد الديموغرافي والسياسي والاجتماعي، وبالنظر إلى تدخل العديد من الفاعلين وتنوع المجالات والمناطق القروية. ورغم أنّ وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة هي المسؤول الأول على مسألة الإسكان، بما في ذلك السكن القرويّ، فإن بعض القطاعات الوزارية تتدخل في هذا السكن في إطار الصلاحيات المخوّلة لها. حيث إنّ

44 - دراسة حول إعداد الاستراتيجية الوطنية لتدبير العقار، وزارة التعمير وإعداد التراب، الكتابة العامة، يناير 2016.

كلّ قطاع يتدخّل غالباً بصفة مُنفصلة حسب إمكانيّاته، وبالتالي تظلّ مساهمته محدودة في الرّمان والمكان؛ ومن ثمّ، فإنّ تدبير السّكن القرويّ يبقى متروكاً للمبادرة الفردية التي تقوم بها السّاكنة نفسها.

والحال، إذا كان يتعيّن تحديد الخيارات العامة للسكن القرويّ على المستوى الوطني، فإنّ التنفيذ ينبغي أن يمرّ بالضرورة عبر برامج ترابية. غير أنّ هذا يعتمد على حلّ وتسوية مشكل كبير لا يزال قائماً، ويتجلّى في ضعف، بلّ وفي غياب التنسيق بين الشركاء المعنيّين على الصعيد الترابي والمحلي، مع انخراط محدود للمنتخبين والفاعلين المحليّين. وبالتالي فإنّ الجهة هي المستوى الملائم لتحقيق مثل هذا التنسيق لأنها هي الأقرب إلى المنتخبين وإلى الخدمات اللامركّزة للدولة (الوالي، العامل، المرافق الإداريّة، المنتخبون المحليّون...). وفي هذا الشأن، تنصّ المادة 91 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات على أنّ الجهة تمارس الاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة في مجالات التنمية القروية، ولا سيما تأهيل العالم القرويّ، وتنمية المناطق الجبلية وتنمية مناطق الواحات.

ومن ثمّ، يتعيّن على الجهة أن تلعب دوراً هاماً في مجال السكن في الوسط القرويّ، من خلال تعبئة القدرات الضروريّة والكفاءات اللازمة، بما في ذلك المنتخبون. وبالتالي، تصبح الجهة فاعلاً أساسياً على المستوى الاستراتيجي وفي مجال إعداد التراب والمجال القرويّ. كما أنّ الجهة، مدعوة بالتشاور والتنسيق مع مختلف الفاعلين، وبالانخراط في التوجّهات الكبرى المندرجة في الرّؤية الوطنيّة للسكن القرويّ، إلى إعداد سياسة جهويّة حقيقية لهذا السّكن يتعيّن تجسيدها في عمليّات ملموسة على صعيد الأقاليم/الجماعات القروية، مع مراعاة الخصوصيّات والتراث المحلي المميّز لكلّ جهة على حدة.

تتمتع العمالة الإقليم على الكفاءات والتجارب اللازمة التي تمكنها من تدبير جيد للسكن القرويّ. والواقع أنّ الصلاحيات القانونية لهذه الجماعة تنصّ على أنّ العمالة الإقليم هي الإطار الترابي الأكثر ملاءمة للنهوض بالعالم القروي وتنميته، حيث أنّ المادة 26 من القانون التنظيمي رقم 14-112 تنصّ على أنه من بين اللجان الدائمة الثلاث التي يُحدثها مجلس العمالة أو الإقليم، هناك لجنة مكلفة بالتنمية القروية والحضرية وإنعاش الاستثمارات والماء والطاقة والبيئّة. وبالتالي، تعمل العمالة الإقليم كذلك على النهوض بالتنمية الاجتماعية في الوسط القرويّ، مثلما تشير إلى ذلك المادة 78 أدناه:

الإطار رقم 3: المادة 78 من القانون التنظيمي -14 112 المتعلق بالعمالات والأقاليم

تتاط بالعمالة أو الإقليم، داخل دائرتها الترابية، مهام النهوض بالتنمية الاجتماعية خاصة في الوسط القروي وكذا في المجالات الحضرية، كما تتمثل هذه المهام في تعزيز النجاعة والتعاقد و التعاون بين الجماعات المتواجدة بترابها .

ولهذه الغاية تعمل العمالة أو الإقليم على :

توفير التجهيزات والخدمات الأساسية في الوسط القروي؛

تفعيل مبدأ التعاقد بين الجماعات، وذلك بالقيام بالأعمال وتوفير الخدمات وإنجاز المشاريع أو الأنشطة التي تتعلق أساسا بالتنمية الاجتماعية بالوسط القروي؛

محاربة الإقصاء والهشاشة في مختلف القطاعات الاجتماعية.

يتضح من هذه الأحكام أنّ الإقليم، انسجاماً مع المستويات الترابية، يمكن أن تساهم في تحسين إطار عيش المواطنين الذين يعيشون في الوسط القروي، خاصة ما يتعلق بدعم الساكنة القروية من أجل مساعدتها على الحصول على مسكن لائق. وتشكل الأدوات المتاحة للإقليم/العمالة، أي برنامج التنمية للعمالة أو للإقليم (PDPP) ، إطاراً غير مسبوق لبرمجة وتفعيل العمليات، بما يتماشى مع مخططات التنمية الجماعية (CAP) ومخططات التنمية الجهوية (PDR) ، الرامية إلى النهوض بالسكن في الوسط القروي، وخاصة في المراكز القروية الصاعدة.

انطلاقاً من الاختصاصات المخوّلة لها، تلعب الجماعات القروية، والجماعة الترابية القريبة من الساكنة، دوراً رئيسياً في النهوض بالقرب من الساكنة القروية وتدبيره. في هذا الإطار تنص المادة 85 من الفصل الثالث الخاص بالتعمير وإعداد التراب من القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات، على ما يلي:

الإطار رقم 4: المادة 85 من القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات

مع مراعاة القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، تختص الجماعة في مجال التعمير بما يلي:

- (1) السهر على احترام الاختيارات والضوابط المقررة في مخططات توجيه التهيئة العمرانية وتصاميم التهيئة والتنمية وكل الوثائق الأخرى المتعلقة بإعداد التراب والتعمير (2) الدراسة والمصادقة على ضوابط البناء الجماعية طبقاً للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل (3) تنفيذ مقتضيات تصميم التهيئة ومخطط التنمية القروية بخصوص فتح مناطق جديدة للتعمير وفقاً لكيفيات وشروط تحدد بقانون (4) وضع نظام العنونة المتعلقة بالجماعة، يحدد مضمونه وكيفية إعداده وتحيينه بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.

غير أنّ هذه الجماعات هي في حاجة إلى دعم دائم، وخاصة بالنسبة للجيل الجديد من المنتخبيين،

الذي يتكوّن بصفة عامّة من شباب ومُقاولين. وهذا الجيل في حاجة إلى برنامج خاصّ بالتكوين وتعزيز القدرات، من بينها الدّعم التّقني في مجال تدبير ملفات البناء في الوَسَط القرويّ، بتمكينه من الوسائل الضرورية لتحقيق الجاذبيّة. كما أنّ بعض الجماعات القروية تتوفّر بدورها على الحدّ الأدنى من العاملين المؤهلين إلى حدّ ما للتتبع التّقني لملف السكنى. وهذا له تأثير فعليّ على السّكن القرويّ والتدبير اليوميّ لطلبات الإسكان. وعلى صعيد آخر، لوحظ قصور في مجال تطبيق وفعليّة النُصوص القانونية الصّادرة المتعلّقة بالسّكن القرويّ. وقد أنّ الأوانُ قُصد ملاءمتها مع التّطورات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للسّاكنة القروية ومَع حاجياتها على مُستوى السّكن. لكنّ دون أنّ ننسى تعديلها وتكييفها تبعاً لخصوصيّات المجالات القروية وأنواع المساكن (المتفرقة، المُجمّعة، القُصور، القصبة، الرّحل،...)، واستباق مستقبل الدّواوير التي هي في غالبيّتها غير محدودة ولا تتوفّر على مخطّطات للتّهيئة/ مخطّط لتنمية التّجمّعات السّكنية القروية بهدف تطويرها، ممّا يطرح مشكلة تطوير هذه الدواوير وإعادة تأهيلها مع الحفاظ في الوقت ذاته على خصوصيتها الطبيعيّة.

علاوة على ذلك، لا بدّ من اعتماد مقارنة ترابيّة خاصّة بالسّكن القرويّ من أجل اقتراح الحلول المناسبة والملائمة للمطالب الخاصّة لكلّ جهة على حدة. ومن الأهميّة بمكان، في هذا الإطار، تعزيز دور مختلف الفاعلين المتدخلين على المستويين الترابي والمحلّي، ولا سيّما دور المُديريّات الجهويّة للدولة المكلفّة بالسّكن والوكالات الحضريّة، والعمل على تغيير تسمية هذه المؤسّسات وتحويلها إلى وكالات للتعمير. ويُعتبر دور الجهة في هذا التّقطيع الجديد دوراً مركزياً، وخاصّة من أجل ضمان التنسيق مع الوالي والعمالات والأقاليم في مجال التعمير، وخاصّة في إعداد مخطّطات توجيّهية خاصّة بالسّكن القرويّ. كما يتعيّن تعزيز المساعدة التّقنيّة والقانونيّة من طرف الوكالات الحضريّة لفائدة الأوساط القروية بإحداث مصلحة خاصّة بالسّكن القرويّ في الهيكل التنظيميّ الوظيفيّ لهذه المؤسّسات.

ويتعيّن تعزيز هذا الطّموح الرّامي إلى تطوير السّكن القرويّ بضرورة تنفيذ الوسائل والأدوات المنصوص عليها في الدستور المغربي وفي القوانين التنظيميّة الثلاثة المتعلّقة بتنظيم الجماعات الترابيّة، ممّا يُوّدي إلى تطوير السّكن في الوَسَط القرويّ، على غرار باقي البرامج والعمليّات التّمويّه الأخرى. وفي هذا الشّأن، فإنّ مؤسّسات التعاون بين الجماعات والتّجمّعات الترابيّة، وآليات التعاون والشراكة والتعاقد بين مختلف الأطراف المعنيّة هي بمثابة أدوات ينبغي تعبئتها لضبط المشاكل المطروحة على صعيد تهيئة المجال القرويّ وإعداد مخطّطات لتوجيه التعمير ومخطّطات محيّنّة لتطوير التّجمّعات السّكنية القروية.

فضلاً عن ذلك، فإنّ تحسين تدبير الأعمال المتعلّقة بإشكاليّات التنمية القروية، والسّكن على وجه الخصوص، يمرّ بالضرورة عبر تنفيذ تدبير عصريّ مع تحديد أهداف تركز على مؤشرات التّتبّع وقياس درجة التّقدم. ولهذه الغاية، تدقّق المادة 250 من القانون التنظيميّ رقم 111-14 المتعلق بالجهات أنّ الدولة تضع أدوات تسمح للجهة بتبني أنظمة التدبير العصري ولاسيّما مؤشرات التّتبّع والإنجاز والأداء وأنظمة المعلومات. والأداء وآليات التّقييم الداخلي والخارجي المنتظم. وينبغي أن توضع هذه الأدوات في خدمة التنمية المجاليّة وتحقيقها بشكل ملموس أثناء تنفيذ المخطّطات والمشاريع ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية.

ب. تعبئة مالية محدودة لفائدة السّكن القروي

تجدد الإشارة إلى أن عدم وجود استراتيجيات وبرامج خاصة بالسكن القروي يجعل من الصعب العمل على تخطيط وبرمجة وتعبئة الموارد المألية الضرورية لفائدة هذا السكن. وقد لوحظ وجود ضعف في السياسة المتعلقة بميزانية وتمويل برامج السكن القروي، كما أن الميزانيات التي توفرها الدولة تكون موجهة بصفة عامة إلى فك العزلة عن العالم القروي وليس إلى السكن القروي في حد ذاته. علاوة على أن هذا السكن لا يُعتبر، في غالب الأحيان، ذا أولوية بالمقارنة مع باقي الحاجيات الأخرى (الماء، الطرق، الكهرباء...) سواء بالنسبة للدولة أو بالنسبة للسكان القروية كذلك.

وبخصوص مسألة تمويل السكن في الوسط القروي من لدن السكان أنفسهم، فتجدد الإشارة إلى أن لجوء الأسر القروية إلى القروض لا يزال ضعيفا للغاية، مقارنة مع الأسر في الوسط الحضري، وبالأخص من أجل اقتناء المساكن (15.6 في المائة بالنسبة للوسط الحضري، مقابل نسبة لا تتجاوز 0.6 في المائة بالنسبة للوسط القروي).⁴⁵

وتعود الأسباب التي أفرزت هذه الوضعية إلى عدد عوامل، منها أن تمويل السكن في الوسط القروي يرتبط ارتباطا قويا بالعقار وتسجيل الأراضي، وبعقلية الأسر القروية التي تفضل في غالب الأحيان بناء مساكنها بمساعدة أفراد العائلة الذين يعيشون في المدن الكبرى أو خارج المغرب، أو بمساعدة الجيران. كما أن الوضعية المالية للأسر ومستوى عيشها يشكلان كذلك تحديا كبيرا يمنع الأسر القروية من التوجه إلى الأبنك للحصول على قروض السكن.

تاريخيا، تعود مسؤولية بناء المساكن في الوسط القروي إلى الأسر نفسها، بسبب استعمال المواد المحلية والبناء الذاتي الذي يعتمد أساسا على اليد العاملة المحلية ذات الكلفة المنخفضة. كما أن اللجوء إلى التمويل الخارجي لا يشكل أولوية بالنسبة لمعظم الأسر القروية. وقد أكد هذه المعطيات المرصد الوطني للتنمية البشرية، بما أن سكان العالم القروي يشيّدون بصفة عامة منازلهم دون اللجوء إلى القروض، وبالتالي يظلّ اللجوء إلى التمويل البنكي محدودا جدا أو يكاد يغيب في الوسط القروي. ذلك أن أكثر من نصف الأسر القروية (54.9 في المائة) تتمكّن من امتلاك مسكن عن طريق البناء بدون اللجوء إلى قروض، وثلثها تقريبا عن طريق الإرث (31.2 في المائة).

وبخصوص اللجوء إلى القروض من أجل السكن القروي، فإن بعض الأبنك يمكن أن تتدخل لمنح قرض للبناء في الوسط القروي إذا كان ينظمه القانون وعبرت الساكنة القروية عن حاجتها لهذا القرض، لأن كل هذا يرتبط بعقلية الأسر القروية وبالعرض المقترح من طرف مؤسسات القروض. وبالإمكان أن يكون هذا النوع من التمويل موضوع اتفاقيات وعقود برامج مبرمة بين المستفيدين وبين المؤسسات البنكية.

كما أنه بالإمكان تعبئة تمويلات للمساعدة على إعادة تّمين المراكز القروية، وإعادة تأهيل المساكن في العالم القروي (التهوض بالدواوير...) وتهيئة المجالات القروية التي تستجيب لمطالبات السكن اللائق. هذا بالإضافة إلى تعبئة الوسائل المالية من الصناديق الموجودة (صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، صندوق التضامن من أجل السكن، صندوق التأهيل الاجتماعي الذي يهدف إلى سدّ العجز في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات، إضافة إلى صندوق التضامن بين الجهات الذي يهدف إلى التوزيع المتكافئ للموارد قصد التقليل من التفاوتات بينها، الخ). كما أن البحث عن تمويلات في إطار الصناديق المرتبطة بالتعاون الدولي، وخاصة صندوق

التكْيِّف وصندوق المناخ الأخضر، يُعدّ وسيلة يمكن اعتمادها لفائدة السّكن الاقتصادي كذلك.

III. أَوْجُهُ قُصُور حَادَّةٍ فِي مَجَالِ التَّكْوِينِ وَالبَحْثِ وَالتَّوَاصلِ لِفَائِدَةِ السَّكَنِ

إنَّ وُجُودَ سَكَنِ قَرْوِيٍّ لائِقٍ يَتَوَقَّرُ عَلَى جَمِيعِ عُنَاوِرِ الرَّاحَةِ وَيَحْتَرَمُ البِئْتَةَ، يَتَطَلَّبُ تَفْعِيلًا حَقِيقِيًّا لِأَدْوَاتِ هَامَّةٍ هِيَ (1) البَحْثُ وَالتَّكْوِينُ لِتَدَارِكِ أَوْجِهَةِ القُصُورِ المَسْجَلَةِ فِي هَذَا المَجَالِ، (2) الاتِّصَالُ وَنَشْرُ المَعْلُومَةِ المَتَعَلِّقَةِ بِمُخْتَلَفِ أَدْوَاتِ تَثْمِينِ وَالمَحَافِظَةِ عَلَى تَنَوُّعِ السَّكَنِ القَرْوِيِّ.

1- التَّكْوِينُ وَالبَحْثُ وَالبِتْكَارُ فِي مَجَالِ السَّكَنِ القَرْوِيِّ

أ. البَحْثُ وَالبِتْكَارُ التَّكْنُولُوجِي: أَدَاةٌ أُسَاسِيَّةٌ لِاسْتِيعَابِ إِشْكَالِيَّاتِ السَّكَنِ القَرْوِيِّ

يُكشِفُ اسْتِعْرَاضُ الإِنْتِاجِ العِلْمِيِّ وَالتَّقْنِيِّ وُجُودَ خُصَاصٍ مَعْرِفِيٍّ حَادٍّ فِي مَجَالِ السَّكَنِ القَرْوِيِّ، حَيْثُ لَا يَوجَدُ سِوَى عَدَدٍ قَلِيلٍ جَدًّا مِنَ الدَّرَاسَاتِ الدَّقِيقَةِ، بِالعَمَقِ وَالشُّمُولِيَّةِ المَطْلُوبَةِ، الَّتِي تَسْتَهْدَفُ أُسَاسًا السَّكَنِ القَرْوِيِّ. ذَلِكَ أَنَّ هَذَا المَوْضُوعَ لَا يَتَّبِعُ كَثِيرًا شَهْبَةَ البَاحِثِينَ الجَامِعِيِّينَ، مِثْلًا هُوَ الشَّانُ فِي مَجَالَاتٍ أُخْرَى، اللَّهُمَّ مَا يَتَعَلَّقُ فَقَطْ بِعُنَاوِرِ التَّرَاثِ المَعْمَارِيِّ فِي العَالَمِ القَرْوِيِّ الَّتِي اسْتَأَثَرَتْ بِاهْتِمَامِ الجَامِعِيِّينَ وَالمُهَنْدِسِينَ المَعْمَارِيِّينَ، وَخَاصَّةً مَجَالِ القُصُورِ وَالقُصَبَاتِ وَالمَخَازِنِ الجَمَاعِيَّةِ. بِالإِضَافَةِ إِلَى ذَلِكَ، تَمَكَّنَ بَعْضُ البَاحِثِينَ مِنْ إِنْجَازِ دَرَاوِسَاتٍ حَوْلَ مَسَاكِنٍ مَعْيَنَةٍ (سَكَنِ الرِّجْلِ، التَّبَوَاتَاتِ، إلخ.) كَمَا تَنَاوَلَتْ بَعْضُ الأَطْرُوحَاتِ وَالبَحُوثِ الجَامِعِيَّةِ الوَسْطِ القَرْوِيِّ فِي شُمُولِيَّتِهِ. وَبِاخْتِصَارٍ، فَإِنَّ السَّكَنِ القَرْوِيِّ لَمْ يَسْتَفِدْ مِنْ أبحاثٍ مُوسَّعَةٍ تَتَصَبَّ كَذَلِكَ عَلَى الجَوَانِبِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالجَمَاعِيَّةِ وَالأَنْثُرُوبُولُوجِيَّةِ وَالبِئْتِيَّةِ.

غَيْرَ أَنَّهُ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَنَوُّعِ المَسَاكِنِ القَرْوِيَّةِ وَتَزَايُدِ وَتِيْرَةِ التَّغْيِيرَاتِ المَجَالِيَّةِ وَالاِقْتِصَادِيَّةِ الَّتِي تَوَثَّرَ فِيهَا، فَإِنَّ إِنْتَاجَ المَعْرِفَةِ حَوْلَ الإِشْكَالَاتِ المَتَعَلِّقَةِ بِهَا لَا يَزَالُ مَحْدُودًا جَدًّا. وَبِالْتَّالِي، لَا يَمْكَنُ لِأَيِّ فَاعِلٍ مَهْمَا كَانَ (إِدَارَةٌ، جَمَاعَاتٌ مَحَلِّيَّةٌ، مَكْتَبُ خَبْرَةٍ، مَكْتَبُ دَرَاوِسَةٍ) أَنْ يَزْعُمَ بِأَنَّهُ يُحِيطُ بِإِشْكَالِيَّاتِ السَّكَنِ القَرْوِيِّ بِالمَغْرِبِ مِنْ كُلِّ جَوَانِبِهَا. لِذَلِكَ، فَإِنَّ المَرَاجِعَ العِلْمِيَّةَ الوَحِيدَةَ المَتَوَفَّرَةَ تَعُودُ إِلَى فِتْرَةِ الاسْتِعْمَارِ وَبِدَايَةِ الاسْتِقْلَالِ (لَاوُوسْتْ، مُونِيي، ج. طِيرَاسْ، مُونطَان، هِينْسِن، إلخ.). وَهَذَا يَفْتَرِضُ إِنْجَازَ جَرْدٍ حَقِيقِيٍّ لِلمَسَاكِنِ المَتَفَرِّقَةِ وَالمَجْمَعَةِ وَالدَّوَاوِيرِ وَالمَرَاكِزِ الصَّاعِدَةِ وَالقُصُورِ وَالقُصَبَاتِ، وَضَمَانًا تَتَّبَعُ لِمُسْتَقْبَلِ المَسَاكِنِ الَّتِي يَتِمُّ جَرْدُهَا وَإِحْصَاؤُهَا (التَّجْدِيدُ وَإِعَادَةُ التَّاهِيلِ وَالبِنَاءُ الإِيكُولُوجِي، إلخ.).

وَمِنْ ثَمَّ، مِنَ المُلْحَاحِ أَنَّ تَقْوِمَ مَوْسَّسَاتِ التَّعْلِيمِ العَالِيِّ وَالبَحْثِ العِلْمِيِّ (مَعْمَدُ الحَسَنِ الثَّانِي لِلزَّرَاعَةِ وَالبِيطْرَةِ، المَدْرَسَةُ الوَطْنِيَّةُ الفِلاحيَّةُ بِمَكْنَاسِ، المَدْرَسَةُ الوَطْنِيَّةُ لِلهَنْدَسَةِ المَعْمَارِيَّةِ بِالرِبَاطِ، المَعْمَدُ الوَطْنِيُّ لِلتَّهْيِئَةِ وَالتَّعْمِيرِ، الجَامِعَةُ وَخَاصَّةً شَعْبِ الجَغْرَافِيَا وَعِلْمِ الاجْتِمَاعِ، ...) بِإِطْلَاقِ بَرَامِجٍ بَحْثِيَّةٍ مُنَاسِبَةٍ لِمَلَأِ الفَرَاغِ المَسْجَلِ فِي هَذَا الشَّانِ.

وَبالنَّظَرِ إِلَى حِجْمِ المَطَالِبِ وَأَوْجِهَةِ القُصُورِ الَّتِي لَا تَزَالُ مُسْجَلَةً عَلَى مَسْتَوَى التَّهْيِئَةِ وَالتَّخْطِيطِ الاسْتِرَاطِيَجِيِّ، لَا سِيَّمًا بِالنَّسْبَةِ لِلمَرَاكِزِ القَرْوِيَّةِ وَإِنْتَاجِ السَّكَنِ القَرْوِيِّ الَّتِي يُحَافِظُ عَلَى تَرَاثِهِ الثَّقَافِيِّ وَالمَعْمَارِيِّ، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ تَتَصَبَّ هَذِهِ الأَبْحَاثُ بِصِفَةِ خَاصَّةٍ عَلَى:

1. إعداد تصنيف للسكن القروي تبعاً للخُصُوصيات الجهوية والمحلية والقَبليّة التي تطبع «القرى الكبيرة» التي تحوّلت مع الوقت إلى مراكز قروية. وإلى حدود اليوم، لا يتوفّر المغرب على تعريف واضح ومؤسّساتي أو علمي للقرية أو الدوار، كما أنه لا يتوفّر على تصنيف للمساكن القروية (مساكن متباعدة، مساكن متداخلة، مساكن مجمّعة، مساكن متحرّكة، الخ). ذلك أنّ جميع الدراسات والتدخلات في الوسط القروي ترتكز على الجماعة باعتبارها وحدة أساسية. ومن شأن وضع قائمة رسميّة للقرى والدواوير والمراكز القروية وأنواعها مُساعدة صنّاع القرار على التدخل بشكل أفضل في الوسط القروي وفي مستويات أدق؛

2. التغيّرات التي عرفها السكن القروي: من المعلوم أنّ المعلومات المتعلقة بالسكن القروي تعود إلى الفترة الاستعمارية. والحال أنّ المجال القروي بالمغرب قد عرف تحولات كبيرة على الصعيد المجالي والمعماري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وهي تحولات أقوى داخل المجالات شبه الحضرية والمجالات الممتدة على طول الطرُق. ويستحيل في بعض الحالات تحديد ورسم الحدود الفاصلة بين السكن القروي والحضري، بسبب التداخل بين المجالين. وبالتالي ينبغي أن تُصيح هذه التحولات اليوم موضوع بحث وخبرة من أجل فهم أفضل للواقع الحالي الذي يعرفه السكن القروي، واستباق التخطيط والتنمية المجالية، والاستثمار في إعادة هيكلة المجالات القروية؛

يجب أن تُعدّو المراكز القروية الصّاعدة أولوية للبحث والابتكار. ذلك أنّ العديد من المراكز قد تطوّرت إلى مدينة متوسطة بلديّة، وبالتالي باتت تشكّل إطاراً للعيش لفائدة عشرات الآلاف من المواطنين. غير أنّ السلطات العمومية لا تتوفّر، لحدّ اليوم، على تصنيف محيّن لهذه المراكز، ولا على تتبع لوضعياتها وتطوّراتها السوسيو - اقتصادية والديموغرافية، ولا على استراتيجية منسّقة ومندمجة ومحلية؛

البحوث المتعلقة بالقيم التراثية لبعض عناصر السكن القروي، وخاصة القصبات والقصور ومغارات الأطلس المتوسط، والسكن المبني بالتراب المدكوك، وخيمة الرحل. غير أنّ هذه العناصر التراثية عرفت تحولات هامة وتشهد مسلسل متسارعاً من التدهور والزوال المتواصل. وبالتالي، فإنّ تعزيز الوسائل البشرية والمالية للمؤسّسات العاملة في هذا المجال، ولا سيما مركز حفظ التراث وصيانة وتوظيف قصبات الأطلس وما وراء الأطلس (CERKAS) التابعة لمديرية التراث بوزارة الثقافة، يعدّ أمراً ضرورياً لكي تشرّع هذه المؤسّسة في أبحاثها - ويتجلّى طموح هذا العمل في الحفاظ ليس فقط على القصور والقصبات المتواجدة بالمنحدر الجنوبي للأطلس، بل يتجلى كذلك في الحفاظ على مختلف المباني ذات القيمة التراثية؛

3. إطلاق دراسات مناسبة في مجال الابتكار الذي يضمن التجهيز الحديث للبيت القروي على مستوى الرفاه (تكيف الهواء، العزل الحراري، الطاقة الشمسية والريحية، الربط، نظام امتصاص الدخان، الجوانب الصحية، المحافظة والابتكار في مجال تجميع المياه (البئر، الخطّارة، المطفية...) مع تحسين الأشكال الموجودة في الوقت نفسه؛

4. تشجيع البناء المُستدام في الوسط القروي، باعتباره محوراً هاماً للبحث والابتكار، والذي ينبغي أن يتضمن معايير اجتماعية (التنوع الثقافي، الحق في سكن لائق،...) وبيئية (تقييم التأثيرات الإيكولوجية، النجاعة الطاقية، التقييم، الوقاية من المخاطر والكوارث الطبيعية وتديرها،...)

واقْتصادية (المنفعة والفعالية الاقتصادية والتملك والتدبير من لدن البنيات المحلية) ومعايير المشاركة (إشراك الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين، التشاور مع الأطراف المعنية، التكوين وتعزيز القدرات الثقافية،...):

5. النهوض بالبناء الإيكولوجي والمعمار المُستدام اللذين يجب أن يعتمدا على مُقاربة علمية وتقنية ترمي إلى تصميم وتحسين أدوات الإنتاج، والتشجيع على استخدام مواد البناء الطبيعية والمحلية، وتطبيق مبادئ وعمليات وإجراءات تشييد المباني المُستدامة، ولا سيما باستخدام الحجر والطين؛

6. إحداث أدوات جديدة أكثر ملاءمة للوسط وللسكن القروي (تكون محيئة ومندمجة ومرونة وتشاورية) لأنه لا توجد سوى أدوات خاصة بالوسط الحضري تكشف عن وجود هوة عند تطبيقها في الوسط القروي. وهناك عناصر متوفرة لبناء أدوات خاصة بالوسط القروي على وجه التحديد؛

7. إعداد إطار مرجعي وطني للممارسات الجيدة في مجال السكن القروي، تبعاً للجهات والمجالات القروية، بإشراك مختلف الفاعلين المعنيين ومشاركتهم الفعلية؛

8. خلق أقطاب من الكفاءات على الصعيد الترابي حول السكن القروي من خلال تعبئة الخبرة والبحث في العلوم الاجتماعية والاقتصادية والأنثروبولوجية والتاريخية.

ب. السكن القروي: حضور محدود في مقررات تكوين المهندسين المعماريين وأخصائيي التهيئة والتعمير

من بين المؤسسات المؤهلة لتوفير تكوين يهتم بموضوع السكن القروي، هناك بالأساس المعهد الوطني للتهيئة والتعمير والمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية. واليوم، باستثناء التعليم العام على مستوى المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية الذي يتكون من دروس نظرية تتعلق بالعالم القروي، لا وجود لأي تكوين خاص بالسكن القروي.

وبالتالي، فإن إنجاز السكن القروي يتم بكيفية تلقائية من طرف الأسر القروية نفسها. كما تجدر الإشارة إلى أنه في السنوات الأخيرة، لم تكن لقوانين البناء الجديدة في الوسط القروي سوى آثار سلبية على القيم التراثية للمساكن التي تم تشييدها مؤخراً، بما أن النماذج المعمارية (مخططات، مواد البناء،...) التي يقترحها المهندسون المعماريون مستوحاة من النموذج الحضري. وبالتالي، فإن الابتكار في هذا المجال الذي يأخذ في الاعتبار التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي يظل محدوداً للغاية. والحال أن المبادرات المبتكرة القليلة الموجودة تبقى مبادرات محدودة ومجهولة، علاوة على أنه ظلت بدون دعم ولا تقييم ولا تعميم.

وهكذا، فإن إدراج السكن القروي وخصوصياته وأشكالته يظل خطوة ضرورية في مسالك ومناهج التكوين بالمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير. لذلك، ينبغي إحداث تكوينات متخصصة في موضوع السكن القروي في هاتين المؤسستين لفائدة المهندسين المعماريين وأخصائيي التهيئة والتعمير، وذلك لوجود مطلب مشروع يتمثل في إشراك الأساتذة الباحثين في مجال السكن في الوسط القروي. غير أن ذلك يبقى رهينا بتراكم الأبحاث والخبرة في هذا المجال. ويتعين أن ينصب التكوين على التقنيات من حيث:

1. صيانة وترميم المساكن والتراث المعماري القروي (القصور والقصبات، إلخ). وتجدر الإشارة إلى أن عدد المهندسين المعماريين المختصين في صيانة وترميم المباني التراثية يظل إلى حدود اليوم جد محدود؛
2. تهيئة المراكز القروية وإعداد مخططات ترمي إلى تنمية هذه المراكز والقرى والدواوير؛
3. التمكن من تقنيات البناء المستدام بالمواد المحلية (الحجر الجاف، الطوب، التراب المدكوك، إلخ)؛
4. إعداد التصاميم المعمارية التقليدية وملاءمتها مع الحاجيات الحالية للأسر القروية الفلاحية؛
5. تعزيز قدرات مختلف الفاعلين المتدخلين في مجال السكن القروي (سلطات عمومية ومنخبون محليون وساكنة) من خلال التركيز بكيفية أساسية على الجوانب المتعلقة بتدبير ملف التعمير وطرق البناء في الوسط القروي، إضافة إلى استعمال الأدوات والمواد الأكثر ملاءمة للوسط القروي؛ وإدخال ابتكارات تهدف إلى تحسين استغلال الخبرة المحلية والمواد المحلية التي أصبحت تهجر يوما عن يوم، وتحسين البعد التقني للسكن القروي في ضوء الاستدامة، والقدرة على الصمود ضد التغيرات المناخية؛
6. إعادة تأهيل الأشكال المعمارية التاريخية اعتماداً على توجه اجتماعي وثقافي واقتصادي جديد؛
7. تشييد مبانٍ عمومية جديدة حسب مبادئ البناء الإيكولوجي مع استعمال مواد محلية بيولوجية؛
8. دعم تطوير قطاع محلي خاص بالبناء الإيكولوجي باستخدام المواد الخاصة المتاحة على مستوى الجماعات القروية (الطوب والحجر)، فضلاً عن المواد البيولوجية ذات الصلة بالممارسات الفلاحية والغابوية (سعف النخيل، الدفلى، القصب، شجر الزيتون، إلخ)؛
9. إدخال الابتكارات لاستغلال الخبرة المحلية والمواد المحلية، وتحسين تقنية بناء السكن القروي في ضوء متطلبات الاستدامة والصمود أمام التغيرات المناخية.

2 - التواصل ونشر المعلومة: أداتان فعّالتان لتغيير سلوك والنهوض بالسكن القروي

إن تطوير السكن القروي الذي يلبي حاجيات الساكنة، مع احترام معايير تصميم المباني والخصوصية الثقافية لكل مجال ترابي وإدخال المزيد من الابتكارات في هذا المجال التي من شأنها تجويد استخدام المواد المحلية واستهلاك الطاقة، لا يتطلب جهوداً قانونية وتنظيمية وتقنية فحسب، بل يتطلب كذلك القيام بتغيير حقيقي للمنظور الذي يكوّنه مختلف الفاعلين عن السكن القروي، كما يتطلب تأهيلاً معلوماتياً وتقسماً للتجارب والمعطيات بشأن التقدم الذي يتم إحرازه.

وهذا يتطلب عملية تروم إحداث تغيير ثقافي وسلوكي، من خلال بلورة مقاربات وتقنيات اتصال جديدة في إطار استراتيجية وطنية خاصة. ذلك أن الدخول الاستثنائي لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات كان له تأثير حقيقي على نمط عيش الساكنة التي تعيش في الوسط الحضري والوسط القروي على حد سواء. ومع ذلك، ينبغي معرفة كم عدد الأشخاص الذين يمكن القول بأنهم متمكنون

من المعلومات ويستعملونها بسهولة؟ ومن أجل تَمَيّن أفضل لآثار الإيجابية لهذه التكنولوجيات، من الأجدر اعتماد مُقاربة مُناسبة للتدخل، لا سيما في الوسط القروي، والتي من شأنها إيجاد حلول للإشكاليات المطروحة، وبالأخص تلك التي تعوق التنمية السوسيو - اقتصادية للمجالات القروية، فضلاً عن تحسين إطار عيش الأُسَر القروية التي تحتاج إلى مُصاحبة دائمة لكي تتخرط بكل سهولة في مسالك التغيير المتعلقة بأنماط البناء وإعادة التأهيل والاستغلال الأمثل للخبرة المحلية.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أنّ تحليل الجوانب المتعلقة بعملية الاتصال والمعلومات حول السكن القروي من خلال القنوات المألوفة يكشف عن وجود نقص كبير، سواء على مستوى الفاعلين المؤسساتيين أو الفاعلين الجمعيّين والمُنتخبين المحليّين. وتتجلى هذا الملاحظة بوضوح في الفهم السيء للآليات القانونية والتنظيمية، وفي الصعوبات التي يطرحها العقار في مجال البناء في الوسط القروي، وفي مجال تَمَيّن التراث الثقافي والمعماري للسكن القروي، وذلك بسبب ضعف الاتصال وتقاسم المعلومة لفائدة المواطنين والأطراف المعنية مباشرة بهذه القضايا التي أصبحت واضحة أكثر وتشكل عقبة حقيقية أمام التغيير، لا سيما أنّ الساكنة القروية تحتاج إلى مُصاحبة ودعم متواصلين بالنظر إلى ضعف مستوى تكوينها وتأهيلها.

ورغم أنّ السكن في الوسط القروي ينطوي على إمكانيات لا يُستهان بها على مستوى الممارسات الجيدة المستعملة في طريقة البناء بالمواد المحلية القائمة على خبرة محلية تعود إلى زمن بعيد، وعلى مستوى المحافظة على التراث الغني للمجالات القروية وهويّة كلّ منطقة على حدة، وعلى مستوى استعمال تقنيات المحافظة على البيئة، خاصة محطات المعالجة والتطهير، وتجميع المياه بواسطة السدود الجبلية الصغيرة. وهذه الإمكانيات غير معروفة بما يكفي ولا يتم تقاسمها ونشرها، ليستفيد منها مجموع الفاعلين المعنيين ولا سيما الساكنة القروية، في إطار برنامج تواصل يتم إعداده في هذا الشأن.

على صعيد آخر، من الضروريّ بذل مجهود للتحسيس والإشراك الفعلي للفاعلين المتدخلين، وخاصة المهندسين المعماريين والوكالات الحضريّة والقطاعات الوزارية المعنية والمجتمع المدنيّ ووسائل الإعلام، بهدف إعداد الوثائق التواصلية والحوامل والمضامين الإعلامية المتعلقة بتنوع السكن القروي، في المجالات المبنية وغير المبنية، وبدور المساحات الخضراء والمساحات المُخصّصة للأنشطة السياحية، بهدف تقاسمها مع الأُسَر القروية ومختلف الفاعلين الذين يرغبون في التدخل في الوسط القروي للاستثمار والمُساهمة في رفع مستوى عيش هذه الساكنة ورَافِهاها.

علاوة على ذلك، هناك قصور في التواصل أيضاً على مستوى الإبداع والابتكار التقني، خاصة في أسلوب البناء من خلال تَمَيّن المواد المحلية وتهيئة المجالات والمساعدة والدعم المالي الذي ينبغي تقديمه إلى الساكنة القروية للقيام بإعادة التأهيل أو البناء الإيكولوجي، وأساليب توفير الطاقة (استعمال الطاقة النظيفة/ الشمسية والريحية)، ومحطات معالجة المياه العادمة، ونهج ممارسة جيدة في مجال السياحة، وخاصة تَمَيّن المآوي والمساكن المُغطاة بسقوف من القش والقافلة السياحية.

أمّام هذا القصور، ووعياً بأهمية التواصل ونشر المعلومات المتعلقة بالسكن القروي، من الضروريّ وضع استراتيجية للتواصل ترمي إلى إحداث تغيير حقيقي يقبله جميع الفاعلين المعنيين والساكنة

القروية. وينبغي إعداد وتطوير هذه الاستراتيجية بمشاركة مختلف الفاعلين على المستوى المركزي والجهوي والمحلي (وزارة إعداد التراب والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الجهات، العمالات والجماعات، الوكالات الحضرية، المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية، المجتمع المدني، وسائل الإعلام) مع توفير الموارد المالية الضرورية وتحديد أهداف ومؤشرات للأثر واضحة وقابلة للقياس. ويجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية، من بين محاورها، إنتاج وسائل رقمية وبطاق ووثائق تتعلق بالسكن القروي باعتباره تراثاً ثقافياً ومعماريًا، ومواقع إلكترونية خاصة وبرامج تلفزيونية متخصصة وتكوينات وحملات تحسيسية بشأن ترميم التراث المعماري والثقافي للمجالات القروية واستخدام المواد المحلية ذات المصادر البيولوجية في إعادة تأهيل وبناء المساكن القروية.

٧١. خلاصات مستمدّة من المقارنة الدولية حول السكن القروي

لقد تمّ إغناء الأبحاث والمقاربات التي تناولت مجال السّكن القرويّ بالانفتاح على بعض الممارسات الجيدة على الصّعيد الدوليّ. وبالتالي فإنّ استعراض تجارب أنجزتها بعض البلدان الأخرى بشأن السّكن في الوَسَط القرويّ جاء في شكل تحليل للوثائق بهدف الاستلهاً منها واستخلاص الدروس المناسبة في هذا المجال.

وقد شمل الاختيار بعض البلدان التي سبق لها أن حققت تقدماً كبيراً في هذا الشّأن وطوّرت سياسات وآليات قانونية خاصة بالسّكن القرويّ. يتعلّق الأمر ببلدان أمريكا الشمالية / كندا (كيبيك) وأوروبا (فرنسا) وآسيا (الهند وأوزبكستان). كما ارتكز تحليل هذه التجارب على تجميع الممارسات الجيدة في مجال سياسات السّكن في الوَسَط القرويّ، والإطار التنظيمي والتشريعي، والمحافظة على التراث ومظاهر السّكن القرويّ، والحكامة على الصّعيد المَحَلّي والجهوي والمركزيّ، والولوج إلى التّمويلات. وفيما يلي تركيب لأبرز الدروس المُستخلّصة من المقارنات الدوليّة، بينما توجد التفاصيل في الملحق.

الإطار رقم 5: تركيب لبعض العناصر الهامة في المقارنات الدولية

سياسات واستراتيجيات وإطار تشريعي خاص بالسكن القروي

يتبين من استعراض التجارب المنجزة في هذا المجال، وجود إرادة قوية وانخراط للسلطات العمومية في تنمية السكن القروي، الذي يعود إلى مستهل القرن الماضي، سيما في حالة فرنسا وكندا (كيبك). وقد تجسد ذلك في تطبيق سياسات حكومية مخصصة للسكن القروي بهدف تعزيزه والرفع من نوعية المساكن وتحسين جودتها؛

وقد تأكدت هذه الإرادة بوضع ترسانة قانونية ملائمة لخصوصيات السكن القروي. ففي فرنسا على سبيل المثال، يعود أول قانون متعلق بالسكن القروي إلى سنة 1922؛

وقد اندرج الحفاظ على تراث المجال القروي والمباني، وتطوير الجماعات القروية والمساكن، ضمن البرامج والعمليات التي تحظى بالأولوية من طرف الفاعلين المعنيين. وفي هذا السياق، تم وضع العديد من الأدوات التشريعية والمالية بهدف المحافظة على التراث المعماري للسكن القروي، مع إدخال التقنيات الجديدة في تشييد المباني وإعادة تأهيلها؛

تبرز دراسة التجارب المنجزة في كل من الهند وأوزبكستان انخراط الحكومة من أجل تحسين مساكن الساكنة الفقيرة في الوسط القروي من خلال تعبئة تمويلات وطنية، وكذا عن طريق دعم المنظمات الدولية. وبشراكة مع وزارة التنمية القروية بالهند، ساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية، عبر مشروع الحكامة ووسائل العيش المتسارعة، في النهوض بمساكن لائقة لفائدة الساكنة القروية الفقيرة. وتسعى الهند إلى بناء 30 مليون منزل للفقراء في 2022، وهو ما يعني بناء خمسة ملايين منزل سنوياً في المناطق القروية. وقد شمل هذا الدعم:

اقترح 100 نموذج ملائم لبناء المنازل القروية توافقت عليه حكومات الولايات ووكالة مركزية واحدة؛ تكوين يد عاملة محلية مؤهلة، وخاصة عمال البناء والعمال الذين لهم الخبرة المحلية، مع توظيف مختلف مواد بناء المساكن مثل البامبو والطين والخشب؛

التزام القطاع الخاص بدعم قطاع السكن القروي، مع تسهيل الولوج الكافي للأسر القروية الفقيرة إلى مواد بناء جيدة وملائمة وبأسعار معقولة؛

تحسين الاستفادة المالية للخدمات المقدمة من خلال إعداد عمليات حول التنمية المتدمجة للسكن القروي المتدمج بدلاً من المقاربة القطاعية المألوفة للإسكان والتطهير، إلخ. يتعلق الأمر بتحقيق الالتئاقية بين مختلف البرامج الحكومية حول الموارد المرصودة والاندماج المالي؛

إدراج الحاجيات من الماء الشروب والتطهير والطاقة الشمسية في مختلف أنواع السكن بالوسط القروي؛

من بين الأدوات التنظيمية التي اعتمدها حكومة أوزبكستان في قطاع البناء والتخطيط والتطبيق، هناك قانون جديد يُسمى «التخطيط المعماري لتنظيم المجالات في المناطق القروية»، تمّ إعداده في إطار سقف زمنيّ ما بين 10 إلى 15 سنة. ويشكّل هذا القانونُ أساسَ وثائق التعمير في المناطق القروية. كما يقدم استشارات للوكالات المنظمة وللفاعلين المعنيين بشأن:

التطبيق والتزويد بالماء؛

معالجة النفايات والتزويد بالدفئة والكهرباء؛

اعتماد حلول تتعلق بالطاقة المستدامة، ممّا يمكن أن يُؤدّي إلى اقتصاد هامّ في إنتاج الطاقة واستهلاك الماء، إلخ.

توجّهات تشجّع على إدماج تطور الموادّ المحلية وتطور حاجيات الأسر القروية

تم إدراج تطور كلّ من مواد البناء المحلية وتطور حاجيات الأسر القروية في مخططات ووثائق التعمير. وتجدر الإشارة إلى أنّ الإنسان في الماضي لم يكن يستعمل سوى موادّ خامّ يعثر عليها في الطبيعة، ولم يكن يحتاج فقط إلى المأوى والنّار. غير أنّ هناك اليوم تغييرا على مستوى الحاجيات في مجال الإسكان، بما أنّ الإنسان بات يفرض الحصول على منازل أكثر جاذبية وأكثر راحة وأكثر وظيفيّة، وأكثر إنارة وأكثر تسليّة أكثر ملاءمة للبيئة.

أصبح الإنسان في فرنسا اليوم يرغب في منازل تحترم البيئة. ولذلك صار يعتمد على تركيب الألواح الشمسية، والنوافذ الكبيرة التي تمكّن من إدخال الأشعّة الشمسيّة، إضافةً إلى آليات تجميع مياه الأمطار من أجل البستنة والتشجير، السماد العضوي عوض التركيبي، وإعادة تدوير الورق والزجاج والبلاستيك.

إنجاز عمليّات من طرف الفاعلين المعنيين للمساهمة في الحفاظ على المناظر الطبيعية التي تزخر بها المجالات القروية، وتحسين شروط العيش، والرّفْع من الاقتصاد القرويّ والحفاظ على بقاء الساكنة في هذا الوسط.

تنقل وهجرة ساكنة المدن نحو البوادي

يُعتبر تنقل الأشخاص من المدينة في اتجاه البادية ظاهرة تزايد باطراد في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حدّ سواء:

في فرنسا، وبعد قرنين من الهجرة القروية، انقلبت الحركيّة بين المدن والقرى منذ السبعينيات، فألى حدود حتى نهاية التسعينيات، ارتفع عدد الساكنة القروية بكيفيّة أسرع إلى حدّ ما بالمقارنة مع المدن. وقد ازدادت وتيرة هذه الظاهرة بشكل كبير خلال العقد الأخير: وخلال الفترة ما بين 1999 و2009، تضاعفت نسبة تطوّر عدد السّاكنة داخل المجالات القروية مقارنة مع المجالات الحضرية (11.6 في المائة مقابل 4.9 في المائة). وتؤثر الديناميّا الديموغرافية الإيجابية على غالبية المجالات القروية. وهي تكشف عن ظاهرتين اثنتين هما: تنامي التمدين شبه الحضري وتقوية الوظيفة السكنية في المجالات القروية في غالبيتها.

في كيبك، يحيل مفهوم « التبرجز القروي»⁴⁶ إلى تحرك الطبقة الوسطى الحضرية إلى المناطق القروية. وقد انجذبت هذه الطبقة في البداية بالأراضي المبنية غير المكلفة، وبأسلوب حياة طبيعي وصحي وهادئ في البوادي. في هذا الإطار، اعتمدت بعض الجماعات القروية الجهوية مبادرات وحلولاً قصد تسهيل عملية الولوج إلى الملكية والسكن، وبالتالي الحد من الآثار السلبية المترتبة على التمدن القروي. من هنا يمكن الوقوف عند 3 أنواع من السياسات: (1) سياسات سكنية لفائدة الشباب وكبار السن، والتي تشمل من بين ما تشمل هبات في شكل أراضي وإعفاءات ضريبية أو بناء مساكن للإقامة الانتقالية (2) سياسات استقبال مصحوبة بفترة الترحيب (3) سياسات أسرية لتسهيل اندماج الأسر الشابة التي ترغب في الاستقرار بالوسط القروي.

إن هذه الظاهرة، التي تُضاف إليها التحولات التدريجية للمجتمعات والتطور المتزايد لحاجيات السكن المتوقّرة على شروط العيش اللائق، تتطلب معرفة عميقة بمختلف أنواع المساكن، المبنية وغير المبنية. وقد تم إنجاز العديد من الأبحاث الميدانية والدراسات في فرنسا، على سبيل المثال، لمعرفة حجم توفر المبنى من غير المبنى والمجالات الفلاحية. ومن شأن ذلك أن يساعد صناع القرار والمسؤولين المحليين والجهويين في اتخاذ القرار بشأن منح الأراضي واستعمالها.

حكمة السكن القروي تنفّذها إلى حد كبير الجهات والجماعات والبلديات والقطاعات الوزارية غير المركزية المعنية

يُعدّ تدبير السكن والمسكن في الوسط القروي جزءاً لا يتجزأ من أدوار ومسؤوليات الحكومات المركزية، إضافة إلى الحكومات الجهوية والإدارات الإقليمية والجماعات والقطاعات المعنية. ففي فرنسا مثلاً، فإن أبرز الفاعلين المتدخلين بكيفية مباشرة في مجال السكن في الوسط القروي هم وزارة الإسكان والمساواة الترابية، الوكالة الوطنية للسكن (مع وجود نيابات على مستوى كل مقاطعة) والجهات ومجالس التخطيط والتعمير والبيئة، المنتشرة على صعيد كل دائرة، إضافة إلى شركات الاستثمار للتنمية القروية. ويساهم هؤلاء الفاعلون بشكل كبير في النهوض بالسكن القروي وتحسين ظروف عيش المواطنين والحفاظ على تراث الإطار المبنى للمجال الحضري.

تمويل لفائدة السكن القروي توفره السلطات العمومية والجماعات المحلية والتعاون الدولي والأبنك

تمويل السكن في الوسط القروي تدعّمه الدولة والجهات والإدارات الجهوية المعنية بالإسكان. ففي فرنسا، استفادت تنمية العالم القروي من ميزانية السلطات العمومية والقروض الفلاحي ومساعدات من الاتحاد الأوروبي في إطار مشاريع رائدة. ويُعتبر الصندوق الفلاحي الأوروبي للتنمية القروية أداة تمويل فريدة أنشأتها المفوضية الأوروبية أيضاً، للفترة 2007-2013 بهدف تعزيز سياسة التنمية القروية.

إضافة إلى ميزانيات الدولة، استفاد السكن في الوسط القروي كذلك من تمويلات عن طريق التعاون الدولي، وخاصة برنامج الأمم المتحدة للتنمية (حالة الهند). وبالنسبة لوضعية أوزبكستان، فقد وظّفت السلطات العمومية الموارد المحلية وبحثت عن موارد تمويلية عن طريق صندوق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والأبنك.

v. مداخل التحول من أجل سكن قروي لائق

إنّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يأخذ في الاعتبار حجم التحوّلات السوسيو - اقتصادية والسياسية، والتطورات الديمغرافية التي يعرفها المجتمع المغربي وأثرها على العلاقة بين الوسط الحضري والوسط القروي، وبالتالي على التنمية البشرية ونمو البلاد.

وينبغي التذكير، في هذا الصدد، بأنّ الدولة قامت بتعبئة استثمارات هامة في إطار برامج وعمليات انطلقت منذ بداية التسعينيات (برنامج الكهربية القروية الشاملة، والبرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الشروب، والبرنامج الوطني الأول والثاني للطرق القروية، والخدمات الاجتماعية الأساسية...) بهدف فك العزلة عن العالم القروي. ومع ذلك، وبالنظر إلى دينامية الساكنة وظهور حاجيات جديدة أعربت عنها الساكنة القروية لتحسين إطار عيشها، فإن هناك حاجة ماسة تفرض نفسها بحدّة وتحث السلطات العمومية على الاهتمام أكثر بالسكن القروي من خلال وضع الوسائل الضرورية لتطويره.

في هذا الإطار، حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعض المداخل التي تتطلب يقظة خاصة واستباقاً إرادياً للاستجابة للمطالب الملحة في مجال تحسين أنماط عيش الساكنة القروية ومساكنها على وجه الخصوص.

وهكذا تمّ تحديد عشرة مداخل انطلاقاً من (1) تحليل مختلف الجوانب التي تخص إشكالية السكن القروي، و(2) استناداً على النقاشات المثمرة مع مجموعة متنوعة من الفاعلين الذين تمّ الإنصات إليهم في هذا الشأن، و(3) الاستنتاجات الناجمة عن المشاورات التي أُجريت مع مختلف الفاعلين الذين تمّ الالتقاء بهم خلال الزيارة الميدانية إلى إقليمي الرشيدية والجديدة.

1. غياب رؤية مشتركة ومندمجة كفيلة بتوجيه وتأثير تدخّلات الدولة ومختلف الفاعلين في مجال الإسكان القروي

لقد سلّم مختلف الفاعلين المعنيين بموضوع السكن القروي الضوء على هذا الواقع، إذ أشاروا إلى: غياب سياسة أو استراتيجية خاصة للدولة في مجال السكن القروي تركّز على المواطن القروي وتأخذ في الاعتبار حاجياته وكرامته ورفاهه؛

القصور الحاصل في مجال المحافظة على التراث المعماري والثقافي والرأسمال الوطني غير المادي الخاص بالمساكن في العالم القروي؛

تدهور البيئة بفعل آثار التقلّبات المناخية وبفعل النشاط البشري والتحكّم الضعيف في مخاطر الكوارث الطبيعية على السكن في الوسط القروي؛

عدم وجود تخطيط بمشاركة مختلف الأطراف المعنية حول المراكز القروية الصاعدة يهدف إلى تأهيل المراكز الموجودة، وتحديدّها وحصرها بناءً على معايير موضوعية كفيلة بتحديد مستوى توفير الخدمات الأساسية والاستثمارات العمومية من أجل ضمان عيش كريم للمواطنين، وإطلاق دينامية اقتصادية مدمجة ومستدامة لفائدة الشباب والنساء.

2. السكن القروي لا يتوفر على استراتيجيات متعددة الآماد ، ولا على برنامج عمل خاص

ويترتب عن غياب هذه الاستراتيجية ما يلي:

تدابير تدارك وتصحيح للممارسات الناجمة عن أشكال الشطط الإداري والانتخابي (المضاربات العقارية)، وهي تدابير لا تتسم بالاستباقية، وذات نتائج محدودة، مما يزيد من تفاقم انعدام تكافؤ الفرص؛

اعتماد برامج غير مؤطرة بآليات تنظيمية وغير مستدامة وغير منسجمة ولا تستجيب لحاجيات الساكنة، كان الهدف منها هو الحد من كلفة البنيات التحتية للسكن المتفرق؛

وضع برامج ومشاريع لا تأخذ في الاعتبار الديناميات الديموغرافية والتحويلات الاجتماعية والعقلية والتطور وحاجيات الساكنة؛

سياسات تدارك وتصحيح الفوضى الناجمة عن أشكال الشطط الإداري والانتخابي (المضاربات العقارية) غير استباقية ومكلفة وذات نتائج محدودة، مما يزيد من تفاقم انعدام تكافؤ الفرص؛

غياب تمويل ومُصاحبة مُخصَّصين بصفة حصرية للأسر القروية، في إطار مخططات تتعلق بتنمية التجمعات القروية، من أجل إعادة تأهيل وترميم وبناء المساكن؛

اللجوء في كثير من الأحيان إلى الاستثناءات بالنظر إلى أن الإطار القانوني لا يأخذ في الاعتبار خصائص الوسط القروي؛

إقرار برامج ومشاريع نموذجية غير مهيكلّة لم تتمكّن من تحقيق تنمية مستدامة للسكن القروي. وقد تم إعداد هذه البرامج في غياب أي مخطّط للمصاحبة والتأطير التوجيهي، وفي غياب لقوانين تساهم في إنجاح هذه المشاريع؛

عدم تقييم البرامج والمشاريع المنجزة في مجال السكن القروي؛

3. إطار تشريعي وتنظيمي غير ملائم لخصوصيات السكن القروي وتنوعه

استمرار وجود إطار قانوني غير كاف وغير ملائم ولا ينسجم مع أحكام دستور 2011، كما أنه لم يتطور بالتوتيرة التي تطوّر بها المجتمع المغربي حتى يتمكن من الاستجابة للتحديات الجديدة ولحاجيات الساكنة القروية؛

رغم أن التهيئة والبناء في الوسط القروي ينظّمهما كل من مخطط توجيه التهيئة العمرانية، ومخطط التهيئة ومخطط تنمية الكتلة العمرانية القروية، فإن هذا التنظيم القانوني يظل غير ملائم لمختلف السياقات، وللمساكن المتفرقة والمجمعة، ولتنوع التراث المعماري والثقافي والطبيعي للمجالات القروية؛

إدماج ضعيف لتهيئة الدواوير والمراكز القروية في برامج عمل الجماعات، وفي وثائق التعمير (التصاميم الجهوية لإعداد التراب، ومخططات تنمية التكتلات العمرانية القروية)؛

بالنظر إلى الإكراهات التطبيقية، وبالنظر إلى النقص الذي تعرفه النصوص التشريعية المتعلقة تحديداً بالسكن القروي، فإن المتدخلين يعتمدون سياسة غير مكتوبة وغير رسمية، وهو ما يفسح

المجال أحياناً للممارسات غير النظامية وغير الشفافة.

4. الوعاء العقاري عنصر حاسم من عناصر السكن القروي، يعرف ازدواجية الأنظمة وترسنة تشريعية معقدة

حماية ضعيفة للأراضي الفلاحية من ظاهرة التوسع العمراني:

الوعاء العقاري الفلاحيّ المنتج غير آمن بما يكفي ويتعرّض للمضاربات وتقلبات سوق العقار؛ تنامي الضَّغط على الأراضي ذات الإنتاج الفلاحي القويّ، سواء في المناطق المسقية والمناطق غير المسقية؛

التداخل والتنازع بين نطاق السقي والنطاق الحضري، وغياب منظومة تحكيم مرنة وفعّالة بين الحاجيات من الأراضي القابلة للتمدّن والأراضي التي تدخل في نطاق السقي؛ النقص الحاصل في اعتماد وتطبيق إجراءات مُلزّمة تفرض توسيع بناء المساكن الجديدة على الأراضي غير الفلاحية بدلاً من توسيعها في اتجاه أفضل الأراضي الفلاحية.

5. ضعف وعدم استدامة وسائل التمويل المدرجة في السياسة المالية للدولة، المخصّص للسكن القروي

ضعف السياسة المالية وتمويل برامج السكن القروي، حيث إنّ ميزانيات الدولة تتوجّه بصفة عامّة إلى فكّ العزلة عن العالم القرويّ وليس إلى السكن القرويّ؛

غياب استراتيجيات وبرامج خاصّة يجعل من التخطيط لميزانيات تتعلّق بالسكن القرويّ مسألة صعبة، فضلاً عن كونه لا يكتسي في غالب الأحيان أولويّة، لا بالنسبة للدولة ولا الساكنة القروية ذاتها؛

توظيف التمويلات الدولية لبعض المشاريع النموذجية يبقى ظرفياً أو محدوداً، في غياب أيّ ترصيد للممارسات الجيدة المستمدة من هذه المشاريع التي أطلقها التعاون الدولي على فترات متقطعة ومتباعدة مع غياب التقييم والافتحاص المنتظم لهذه المشاريع؛

صعوبة اللجوء إلى الاقتراض لتمويل السكن بالنسبة لساكنة العالم القرويّ، وغياب الآليات التي توفر تمويلات لفائدة السكن القرويّ تعبئها الدولة في إطار العمليات التنموية؛

تثمين ضعيف للوظيفة الاقتصادية للمساكن القروية (القصور، المآوي،...) والمباني الإدارية، ولا سيما البنيات ذات التوجّه الاقتصاديّ مثل الأسواق والمجازر التي لم تحظّ بما تستحقّه من اهتمام يتجلّى في ترميمها وإعادة تأهيلها قصد تحسين تطورها ومساهمتها في اقتصاد التجمّعات المحلية؛

الوظيفة الثقافية للمساكن القروية لم يتمّ تثمينها ومُصاحبتها بما يكفي، لتمكين المؤسسات التقليدية للتدبير الجماعيّ وأماكن أداء الشعائر، (من قبيل الزاوية، المسجد، الحمام، الفرن...) من الاضطلاع بدورها الكامل في الحياة الاجتماعية للمواطنين في العالم القرويّ.

6. ممارسات لتدبير السكن القروي لا تستجيب لخصوصيات المجال الترابي

المضاربات العقارية التي تؤثر بشكلٍ خاصّ على الأراضي الفلاحية ذات الإنتاجية القوية، هي نتيجة

تدبير غير عقلاني ولا مستدام للوعاء العقاري الموجه إلى السكن في الوسط القروي وفي المناطق شبه الحضرية. إن التقدير المفرط لسعر الأراضي في بلادنا هو تحد كبير يتجلى في الارتفاع المهول لأثمنة الإيجار، ويؤثر سلبيا على سياسة التعمير وعلى القدرة الشرائية للمواطنين؛ غير أن هذا الموضوع لم تتم معالجته للأسف بما يلزم من حزم؛

مشاركة ضعيفة للفاعلين، من المجتمع المدني على وجه الخصوص، في إعداد وتنفيذ وتقييم وتعديل العمليات النموذجية المخصصة للسكن القروي؛

تعدد الفاعلين المتدخلين (وكالات، جماعات، قطاعات وزارية معنية...) وضعف التنسيق بين بعضهم البعض من جهة، وبينهم وبين الأطراف المعنية من جهة أخرى. لذلك يتطلب تحديد دور ومسؤوليات كل متدخل على حدة، جهويا ومحليا في المجال القروي، مزيدا من الوضوح؛

تبقى الوثائق المتعلقة بالتعمير (مخطط توجيه التهيئة العمرانية وتصميم التهيئة وتصميم التنطيق وتصميم التنمية) غير مكممة على مختلف الجهات، وغير ملائمة لسياق ووضعية السكن القروي (منطقة الإسكان، منطقة خاصة بالحيوانات، منطقة تخزين المواد الفلاحية، مخطط توجيه التهيئة القروية يرسم حدودا للدواوير والمراكز القروية الصاعدة...) مع توفير مخططات نموذجية محيطة بحسب المجالات القروية، أي بحسب السهول والواحات والمناطق الجبلية؛

ضعف المراقبة والتدخل البعدي، وكذا الآليات القانونية السريعة في تسوية الخلافات و النزاعات، وتجنب هدم البناءات بعد تشييدها ؛

غياب منظومة للمعلومات والاتصال تتعلق بالسكن القروي ينخرط فيها جميع الفاعلين والأطراف المعنية (جهة، جماعات، قطاعات وزارية معنية، مهندسون معماريون...).

7. تدهور المناظر الطبيعية وتلاشي التراث المعماري والثقافي وتنوعه

إن ضياع خصوصية وتراث المجالات الترابية يؤدي إلى:

فقدان جاذبيتها، مما يؤثر بشكل كبير على التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة لهذه المجالات الترابية ؛

استغلال ضعيف لغنى وتنوع التراث المعماري كرافعة اقتصادية للمجالات الترابية ينبغي أن تستفيد منها الساكنة المحلية وأن تعزز جهود جلب المستثمرين؛

تدهور المناظر الطبيعية والتراث المعماري والثقافي هو نتيجة تضايف عوامل متعددة، نذكر منها على الخصوص:

غياب إطار تشريعي وتنظيمي خاص يتعلق باحترام جمالية الواجهات الخارجية للمساكن القروية وينص على تامين وحماية الخصوصية المعمارية لكل جهة على حدة؛

عدم احترام المواثيق والمعايير المعمارية المتعلقة بتهيئة الخارج (لا سيما بالنسبة للمباني الإدارية)؛

النقص الحاصل في مجال تحديد وجرّد التراث الوطني المعماري والثقافي ومعرفته معرفة عميقة بما يسمح بتحديد الطابع المميز لكل جهة على حدة؛

غياب موثيق البناء الإيكولوجي والمُحافظة على التُّراث المِعْمَارِيّ والمناظر الطبيعية التي من شأنها إعطاء ديناميّة جديدة بديلة لعملية التعمير أو لعملية التوحيد المعيارِيّ/ التوحيد المِعْمَارِيّ في الوسط القرويّ.

ضعف تقاسم وتعميم الممارسات الجيدة في مجال المُحافظة على الإطار المِعْمَارِيّ والثقافيّ للمساكن القرويّة؛

قصور على مستوى الابتكار في مجال البناء المرتبط بما هو محليّ، الذي يسمح بتطوير تقنيات وأدوات البناء في الوسط القروي، واختفاء الحرف المحليّة (لمعلّم،...) التي تحتاج إلى التّأمين والمُصاحبة في إطار تنظيميّ تحفيزيّ.

8. علاقات بين المدينة والبادية لا تُؤخذ بالقدر الكافي في الاعتبار

تسارع وتيرة التوسع العمراني المجال القرويّ يؤدّي إلى تداخل بين العالم القروي والعالم الحضري، وذلك من خلال:

غياب رؤية جهويّة أو محليّة طويلة الأمد تركّز على القضايا ذات الصلة بالجوانب الاقتصادية، وعلى القضايا المتعلقة ببرمجة التجهيزات والبنى التحتية الأساسية؛

المُضاربات العقاريّة التي لا يتمّ التصدّي لها بما يكفي، سواء داخل المدن والمناطق شبه الحضرية أو في المناطق القرويّة، ممّا يؤدّي إلى المُبالغة كثيرًا في قيمة العقارات، وبالتالي فإنّ تنظيم هذا المشكل لم يحظْ بالاهتمام الكافي من طرف صنّاع القرار المعنيين.

يطرح التوسع الحضري غير المُتحكّم فيه والحدود بين المجالين القرويّ والحضريّ مشكلة كبيرة على جميع المستويات، الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والصحية، ممّا يؤدّي إلى:

تتامي أحزمة الفقر في محيط المُدن الكبرى والتي تسبّب في ظهورها تفكّك الدواوير التقليدية. وقد استقبلت هذه المدن تدفقات مكثّفة لمواطنين منحدرين من العالم القرويّ، في غياب أيّ تكوين أو دعم عن قُرب، وبدون أيّ قاعدة اقتصادية حقيقية (يتعيّن على المدينة الاستعداد لاستقبال الأشخاص بصرف النظر عن أصولهم القرويّة أو الحضريّة)؛

تعمير المدن الصغيرة لم يُعطِ الأولويّة للتجهيزات التجارية والصناعة التقليدية والأنشطة المرتبطة بالفلاحة؛

بنايات هي في كثير من الأحيان مساكن ثانوية بدون نشاط اقتصاديّ، وتبقى عموماً غير مأهولة، ممّا يُفاقم من حدة تزايد مساكن متفرّقة تكون كلفة تجهيزاتها وبنياتها التحتية الأساسية جدّ مرتفعة؛

وجود مناطق «رُماديّة» بين المدينة والبادية تطرح مشكلاً حقيقيّاً ذا طابع اجتماعيّ واقتصاديّ وأمنيّ، وصعوبات الحفاظ على المناطق المحميّة والأحزمة الخضراء..

9. تهديدات بيئية يتعرض لها السكن في الوسط القروي

تفاقم التدهور البيئيّ وضعف تطبيق التدابير الكفيلة بحماية السّكن القرويّ:

آثار التغيرات المناخية الناجمة عن الفيضانات والسيول والجفاف والثلوج وموجات الحرارة وزحف

الرمال، إلخ، لا تؤخذ في الاعتبار بشكل كاف في السياسات العمومية، على الرغم من كونها تؤثر، بالدرجة الأولى، في المساكن القروية، وخاصة في المناطق الجبلية والواحات؛ يشكّل الصرف الصحي في الوسط القروي مشكلة حقيقية، وخاصة بالنسبة للمراكز الصاعدة والقصور والقصبات. فهو غير متحكّم فيه وغير مندمج بما يكفي في وثائق التعمير. ممارسات تضرّ البيئة وتساهم في تدهور المساكن:

إقامة مساكن في المناطق المعرضة للمخاطر، ولا سيّما مخاطر طمي الأنهار أو الأودية، وفي المناطق التي تعرف انجرافا قويا للتربة، في غياب المراقبة وتطبيق مقتضيات التشريعية الجاري بها العمل من أجل منع مثل هذه الممارسات؛

تراجع طريقة البناء بالمواد المحلية (التراب المدكوك للجدران الرئيسية، والطوب الطيني للجدران الداخلية العالية والأقواس والأعمدة أو للديكور) باستعمال ممارسات إيكولوجية حول المنازل (الصبار، الأشجار،...) من أجل التغلب على التقلبات المناخية، وكذا الإهمال المتزايد لأساسات المنازل القروية التي تتأثر بشكل قوي بتسرّب المياه وتسّلل المياه العادمة، الأمر الذي يعرّض السكّن لخطر الانهيار؛

ضعف الدعم والمساعدة لفائدة المساكن القروية التي تهددها مخاطر الكوارث الطبيعية، سيّما بالنسبة للأسر الأكثر فقرا التي لا تملك الوسائل الضرورية لإعادة تأهيل منازلها؛ إدماج ضعيف ضمن وثائق التعمير للتدابير الرامية إلى معالجة مشكل النظافة الذي يؤثر كثيرا على الحياة اليومية للسكّن، وخاصة في المراكز الصاعدة والواحات.

10. النقص الحاصل في مجال البحث والابتكار والتكوينات الخاصة بموضوع السكن القروي

يعرف السكّن القروي أوجه قصور متزايدة على مستوى البحث والابتكار في أسلوب البناء، والمحافظة على المواد المحلية وكذا على مستوى توفير الظروف الكفيلة بتحسين رفاه البيت القروي؛

النقص في مجال المعرفة والدراسات الدقيقة والموجهة والمعتمّقة والشمولية حول المسألة الإسكانية (على مستوى التصنيف، تنوع المساكن القروية، وتيرة التغيرات المجالية والاجتماعية والاقتصادية...):

النقص الحاصل في مجال الابتكار واستغلال المواد المحلية التي أصبحت مهجورة مما يفسح المجال أمام استعمال مواد خارجية (إسمنت مسلح، معادن) لا يتحكّم فيها السكّن القرويون بصورة جيدة. وبالتالي، فإن إصلاح المساكن القروية المحترمة للبيئة ينبغي أن يعتمد على الأشكال المحلية وطرق البناء المحلية، مع الحرص على البناء بكيفية ذكية؛

النقص في مجال الابتكار الذي يضمن تجهيزا حديثا للبيت القروي على مستوى الرفاه (تكييف الهواء، العزل الحراري، الطاقة الشمسية والريحية، الربط، نظام امتصاص الدخان، الجوانب الصحية، الحفاظ على طرق تجميع الماء والابتكار في هذا المضمار (البئر، الخطارة، المطفية،...)، وبالتالي، ينبغي العمل على تحسين الأشكال الموجودة دون القضاء عليها؛

هناك نقص في التكوين المتعلق بالسكّن القروي، وضعف إشراك مؤسسات التكوين والتعليم والبحث

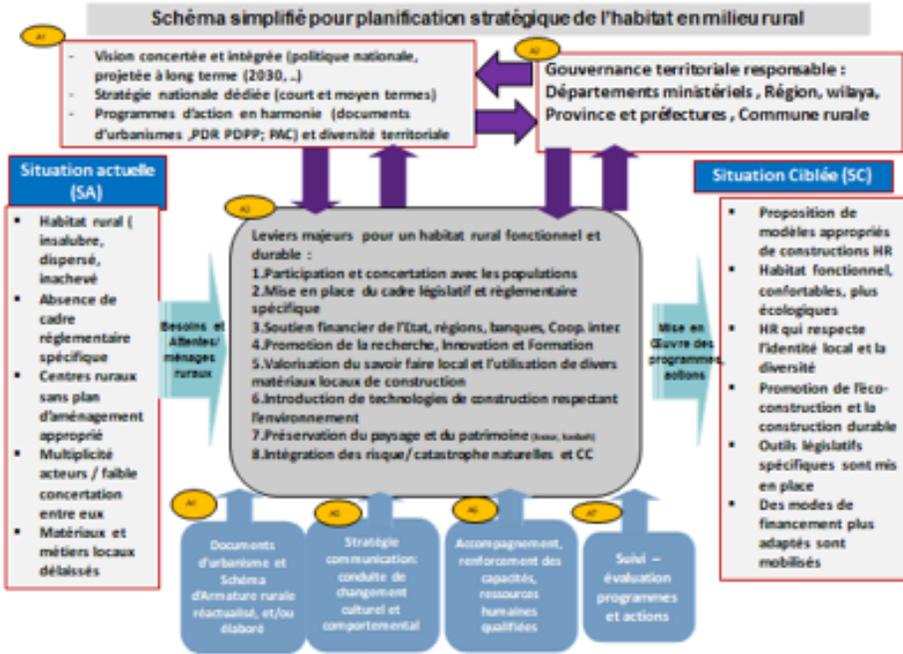
في مختلف المبادرات والبرامج الخاصة بتنمية السكن القروي:

نقص وحدات التكوين المتعلقة بالسكن القروي (معرفة المواد المحلية، التخطيط ووثائق التعمير، إلخ) لفائدة المهندسين المعماريين وأخصائيي التهيئة والتعمير؛

انعدام برامج تعزيز قدرات مُختلف الفاعلين المتدخلين في مجال السكن القروي؛

صعوبات تجديد وتثمين المهن والخبرة المحلية التي تم تطويرها في أساليب البناء التقليدية على يد ساكنة الوسط القروي، وخاصة في الواحات والمناطق الجبلية والسهول؛

ضعف تتبع وترصيد التجارب الناجحة قصد تقاسم وتملك الممارسات الجيدة من طرف الجماعات والسكان وتعميمها عوض الاقتصار على مشاريع نموذجية (تجارب محطات التطهير، الممارسات المعمارية التي تحفز على استعمال المواد المحلية، الابتكار في مجال استخدام الطاقة في الأنشطة المنزلية،...).



SA : Situation actuelle, SC : Situation ciblée, A : Actions à mettre en place

1. توصيات من أجل سَكْنِ قَرَوِيٍّ لائقٍ ومُستدام

انطلاقاً من مسالك التفكير والعمل حَوْلَ موضوع السَّكْنِ القرويِّ، وبالنَّظَرِ إلى حجم التحوُّلات السُّوسيو اقتصادية والسياسية، والتطورات الديموغرافية التي عرفها المجتمع المغربي وأثارها على العلاقة بين الوسط الحضري والوسط القروي، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي توصياتٍ قَصْدُ المُساهمة في إغناء النقاش الذي أطلقته الحكومة ومختلف الفاعلين المعنيين في أفق إعداد سياسة عمومية حقيقية خاصة بالسَّكْنِ القرويِّ. وتتمحور هذه التوصيات حول ثلاثة محاور تنقسم إلى 12 توصية تتضمن تدابير إجرائية:

توصيات ذات طابع استراتيجيٍّ؛

توصيات تتعلق بالآليات القانونية والتنظيمية؛

توصيات ذات طابع تدييريٍّ وعمليٍّ.

توصيات ذات طابع استراتيجيٍّ

1. وضع رؤية مندمجة للسَّكْنِ القرويِّ بتساوٍ مع الفاعلين وإعداد استراتيجيَّة خاصة بهذا المجال:

رؤية تُرومُ إعدادَ سياسة وطنية حقيقية للسَّكْنِ القرويِّ، وكذا توجيهِه وتأيير تدخُّلات الدولة ومختلف الفاعلين المعنيين؛

رؤية وطنية شمولية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار خصوصيات المجالات الترابية المحليَّة، بتساوٍ مع الجهات: حيث ينبغي أن يعمل كلُّ مجال على تطوير رؤية خاصة به تبعاً لخصوصياته وتوجُّهه وتراثه وثروته الثقافيَّة والتاريخيَّة؛

استراتيجيَّة خاصة بالسَّكْنِ القرويِّ يتعيَّن أن تدرج ضمن الخطوط العريضة للرؤية، تأخذ في الاعتبار المدى القصير والمتوسط والطويل، وينبغي أن تكون ملائمةً للخصوصيات المجالية (السهول، المناطق الجبلية، الواحات، المناطق السَّاحليَّة). وفي هذا الصِّدَد يوصي المجلس بالحرص على:

إدراج مكونات الاستراتيجية في برامج التنمية الجهوية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب؛

أخذ الانتقال الديموغرافي بعين الاعتبار وحركية المواطنين والتحوُّلات الاجتماعية التي أدت إلى ظهور حاجيات جديدة للسَّكْنِ القرويِّ؛

إحداث آلياتٍ للتحفيز على تجميع المساكن داخل المجال، والتقليص من التشتت وتطوير مراكز مُستدامة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، تستجيب لحاجيات الساكنة؛

تعزيز الوسائل المالية والبشرية الموجودة، وتوفير وسائل جديدة من أجل تنفيذ جيد لهذه الاستراتيجية على الصعيد الجهوي؛

إعداد منظومة لتتبع وتقييم هذه الاستراتيجية، مع وضع مؤشرات لقياس النتائج والتقدم، تكون

مُرتبطة بالسكن القروي وبشروط الرفاه وتحسين إطار العيش والنهوض بجاذبية واقتصاد هذه المجالات الترابية.

2. إعداد برامج عمل استباقية، في إطار الاستراتيجية، تقطع مع سياسات وبرامج التدرُّك القطاعية؛

إدراج تهيئة المراكز القروية والدواوير ضمن رؤية إعداد التراب ووثائق التعمير وبرامج عمل الجماعات (ينبغي توضيح الفرق بين المراكز القروية والمراكز الصاعدة والدواوير)؛
وضَع مقاربات جديدة لمصاحبة السَّكان من أجل تحقيق التغيير المنشود وانخراطهم وتمكُّمهم للمشاريع والبرامج الخاصة بهم؛

تضمين البرامج المحليَّة لتطوير السكن القروي عمليَّات تتعلق بالحفاظ على هويَّة بعض المواقع المحليَّة، مع الاستجابة لحاجيات التحديث ومحاربة تشويه الطابع المعماري والثقافي للمساكن والمواقع؛

3. القيام بإصلاح جذري للعقار باعتباره عنصرا حاسما للسكن القروي (المجلس بصدد إعداد تقرير حول الموضوع، ومن المنتظر تقديمه خلال شهر يونيو 2019)؛

تفعيل المسلسل الرامي إلى حل إشكالية العقار (تعدّد قوانين العقار، تعقيد المساطر الإدارية، وتعدّد الفاعلين المتدخلين في القطاع) التي تؤثر تأثيراً سلبياً في النهوض بالسكن القروي؛
فرض إلزامية أعمال الآليات المتعلقة بحماية الأراضي الفلاحية من زحف التوسع العمراني وفقدان قدراتها وأدوارها الاقتصادية بسبب تشتت المساكن؛

إدراج ضمن الاستراتيجية الوطنية لسياسة الدولة المتعلقة بالعقار حلول عملية تمكّن الساكنة القروية من الولوج إلى سكن لائق، مع الأخذ في الاعتبار الدينامية المتباينة للمجالات الترابية، وحركية المواطنين، وطبيعة العقار وتنوع المجالات القروية؛

توصيات تتعلّق بالآليات التشريعية والتنظيمية

4. إعداد إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لخصوصيات السكن القروي؛

العمل على تجميع وتحيين مختلف الأحكام التشريعية بشأن السكن القروي، المُجمَع والمُشتت، مع الأخذ في الاعتبار التطورات السوسيو - اقتصادية والديموغرافية والسياسية والثقافية التي عرّفها المجتمع المغربي، في أفق إعداد مدونة قانونية خاصة بمختلف أنواع السكن القروي. ويقترح المجلس في هذا الإطار:

تسريع وتيرة تعميم إعداد ووثائق التعمير (مخطّط توجيه التهيئة العمرانية، تصميم التهيئة، تصميم التّطبيق، مخطط تنمية الكتلة العمرانية القروية المحيطة، مخططات التجهيز) على صعيد مختلف الجهات؛

تحديد نطاقات التجمّعات القروية، ولا سيّما الدواوير والمراكز القروية الصاعدة؛

إعداد مخططات محلية للتعمير من أجل توجيه إعادة تأهيل الدواوير والتجمّعات السكنية القروية

التي تعرفُ ضغطاً في مجالِ التعمير؛

العمل في إطار مقاربةٍ تشاركيّةٍ على ملاءمةٍ مختلف المخططات مع سياق وخصوصيّات السكن القرويّ (المساكن، مباني للمواشي، مباني تخزين الموادّ الفلاحية، الخ)، مع إمكانية اللجوء إلى مخطّطات نموذجيّة متفق عليها؛

تأطير قرارات الاستثناءات من خلال ملاءمة وتفعيل وثائق التعمير، ومخطّطات تنمية الكتلة العمرانيّة، والحرص على احترام مدّة إعداد وثائق التعمير، مع تحديد آجالٍ لإعداد هذه الوثائق والمصادقة عليها؛

إدراج عملية التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة في الوَسَط القرويّ ضمن وثائق التعمير، وهي المسألة التي تطرح مشكلة كبيرة، خاصّة بالنسبة للمراكز الصناعيّة والقصور والقصبات.

5. وُضِعَ الآلياتُ الصّوريّةُ والفعّالةُ للمحافظة على التراث الثقافي والمعماريّ وتثمينه وتطويره وعلى تنوع السكن القرويّ ومحاربة تلاشيهِ:

القيام بالجرد والإحصاء العامّ للتراث الوطني المعماري والثقافي، بالإشارة إلى الطّابع المميّز لكلّ منطقة على حدة، وإعداد مخطط وطني للمحافظة على تراث السكن القرويّ؛

اعتماد إطار تشريعيّ وتنظيمي ومواثيق ومعايير معماريّة متعلّقة بتهيئة التعمير، التي تحمي الخصوصية المعماريّة لكلّ جهة على حدة؛

توضيح وتفعيل الإطار التشريعيّ الموجود، والحرص على احترام مظهر ومعمار الواجهات الخارجيّة للمساكن القرويّة، ومحاربة تشويه ملامح السّكن القرويّ؛

إعداد إطار تنظيمي تحفيزيّ للمحافظة على المهن المحليّة ومواكبها (من خلال لمعّم،...) وتثمين الخبرة المحليّة وإطار المباني المميّز للمجالات القرويّة، والحرص على تقاسم الممارسات الجيدة المتعلّقة بالمحافظة على المظهر المعماريّ والثقافي للسّكن القرويّ وعلى ثراء وتنوع أشكال ووسائل البناء؛

إعداد وتطبيق المواثيق المتعلّقة بالبناء الإيكولوجي، انطلاقاً من تصوّر مبنيّ على الاقتصاد في الطاقة والماء، وحتّى على استعمال الطاقة الشمسيّة، استجابةً للمتطلبات الجديدة للحياة العصرية للسّاكنة، مع المحافظة على التراث المعماريّ والمناظر الطبيعيّة؛

وضع إطار وتصور جديديّن للمساعدة المعمارية والتقنيّة في الوَسَط القرويّ، يأخذان في الاعتبار الخصوصيّات المحليّة. (وينبغي أن تأخذ هذه المساعدة شكل تأطير تقنيّ مجانيّ للمستفيدين المقيمين بالمناطق القرويّة، من خلال إعداد تصاميم تتعلّق بالبناء الدّاتي وتصاميم نموذجيّة، أو من خلال إعداد مخططات تتعلّق بإعادة هيكلّة وإعادة توجيه التعمير على مستوى الدّواوير والمراكز القرويّة والقصور والقصبات،...):

إشراك الفاعلين من القطاعين العامّ والخاصّ في تثمين ثراء وتنوع التراث المعماري، ممّا سيعطي ديناميّة جديدة بديلة لعملية التمدّن، مع وُضِعَ الآليات التحفيزيّة اللازمة لجلب مستثمرين على الصّعيدين الوطني والدّولي، خاصة في مجال السّياحة، وتجنب التشابه المعماري في الوَسَط القرويّ وكذا البناء المكثف بالإسمنت؛

توفير الآليات المالية والتنظيمية الضرورية لتطوير الابتكار في مجال البناء المحلي وتعزيز التقنيات الجديدة للبناء التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

توصيات ذات طابع تديري وإجرائي

6. تنوع وتطوير أدوات وآليات تمويل السكن القروي:

تخصيص ميزانيات لتمويل الاستراتيجية الوطنية والبرامج المخصصة للسكن القروي على الصعيدين الجهوي والمحلي، بناءً على إحصاء مختلف أنواع المساكن (الدواوير والمراكز القروية الصاعدة والقصور والقصبات، الخ) من أجل إعادة التأهيل والمباني الجديدة؛

توفير تمويلات لإعادة تأهيل الأنواع الأخرى من المساكن القروية (المباني الإدارية والخدمات، المباني الاقتصادية: الأسواق والمجازر، والمباني الجماعية) بهدف الرفع من مستوى مساهمتها الاقتصادية وجعلها تلعب دورها الكامل في الحياة الاجتماعية والثقافية للمواطنين والمواطنات في العالم القروي؛

توفير تمويلات من أجل إصلاح وإعادة تأهيل الدواوير والمنازل العتيقة الآيلة للسقوط في الوسط القروي، عن طريق تقديم مساعدات مباشرة من طرف الدولة، وتقديم دعم تقني مجاني تبعاً لخصوصيات كل منطقة ومجال قروي؛

تعبئة تمويلات لفائدة السكن القروي في إطار صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية؛

تعبئة تمويلات للسكن القروي في إطار التعاون الدولي، ولا سيما صندوق التكيف وصندوق المناخ الأخضر.

7. اعتماد كرامة مجالية مسؤولة ومتجانسة في مجال السكن القروي

الحرص على احترام سلطة القانون التي يضمنها الدستور والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية والنصوص التشريعية التي تنظم مجال السكن القروي؛

التطبيق الفعلي لمبدأ المساءلة المتعلقة بالاختلالات ذات الصلة بوثائق التعمير، والتمكين من وسائل الطعن من خلال نشر المعلومات على نطاق واسع وجعلها رهناً إشارة المواطنين والمواطنات؛

توزيع الأدوار بكيفية دقيقة بين مختلف الفاعلين على المستويين المركزي والترابي، بهدف خلق الانسجام والتكامل، مع ضمان مزيد من الفعالية والنجاعة للعمليات والبرامج الرامية إلى النهوض بالسكن القروي؛

تعزيز المساعدة التقنية والقانونية لفائدة الأوساط القروية، من خلال الوكالات الحضرية، التي ينبغي أن تتحول إلى وكالات للتعمير، وذلك بإحداث مصلحة خاصة بالسكن القروي ضمن الهيكل التنظيمي الوظيفي لهذه المؤسسات؛

محاربة الأفعال أو الممارسات المتعلقة بالفساد والشطط في استعمال السلطة والزبونية والمحسوبية، وعدم اللجوء إلى الطعن، ولا سيما في مجال السكن القروي؛

التطبيق الفعلي للمقتضيات المتعلقة بهيئات التشاور المنصوص عليها في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، وتعزيز دورها كقوة اقتراحية في تخطيط وإعداد وتنفيذ وتعديل العمليات الخاصة بالسكن القروي؛

اتخاذ تدابير ملزمة لحماية الأراضي الفلاحية ذات الإنتاج القوي، مع ضمان تدبير مسؤول للوعاء العقاري المخصص للإسكان في الوسط القروي والمناطق شبه الحضرية.

8. إعداد استراتيجيّة منسقة ومندمجة ومحليّة لتطوير المراكز الصاعدة. وفي هذا الصدد يوصي المجلس بما يلي:

وضع تعريف توافقي لهذه المراكز الصاعدة/ المراكز الحضرية، بمعايير دقيقة تهمّ تحديد وتصنيف هذه المراكز؛

وضع أدوات للتخطيط، ولا سيّما المخططات التوجيهية للتعمير، كإجراء انتقالي في انتظار تغطية المراكز القروية بوثائق ترميم ملائمة؛

الإسراع بتأهيل المراكز القروية التي تطوّرت خارج تصاميم التهيئة، وذلك قصد تحسين إطار عيش الساكنة، ولا سيّما في مجال التطهير السائل وإنشاء محطات معالجة المياه العادمة؛

إعطاء المراكز القروية الصاعدة وضعية وسيطة تسمح لها بتوفير جميع خدمات القرب المحلية لتلبية حاجيات الأسر القروية، وبالتالي جعل هذه المراكز قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لفائدة محيطها الجهوي أو المحلي.

9. جعل العلاقات بين المدن والقرى مناسبة لخلق الظروف الأكثر ملاءمة قصد تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لفائدة العالم القروي والعالم الحضري في الوقت نفسه:

السعي في إطار رؤية جهوية إلى إقامة توازن بين المدينة والبادية في المسلسل التنموي بهدف التحكم في التوسع العمراني، وكذا توازن بين المجال المبنى (مراكز حضرية ومراكز قروية) والمجال غير المبنى (الأراضي المخصصة للفلاحة الحضرية، الغابات الحضرية، أو الاستعمال الزراعي...)، مع الحرص بشكل أكبر على توفير وسائل التنقل والربط (طرق، قطار، طرامواي...);

إعداد مخططات للتجهيز القروي بهدف إعادة هيكلّة المجال القروي وضمان الربط بين المدن والمراكز القروية والحضرية؛

مواكبة ترميم المدن الصغرى بتوفير تجهيزات تجارية، واعتماد تدابير في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تهمّ الصناعة التقليدية والسياحة والأنشطة المرتبطة بالفلاحة؛

10. حماية السكن القروي ضدّ التهديدات البيئية والكوارث الطبيعية

تعزيز الوسائل الكفيلة بالحدّ من تدهور البيئة، وتنفيذ التدابير المتخذة من أجل حماية السكن القروي؛

إدماج مخاطر الكوارث الطبيعية (الفيضانات والسيول والجفاف والثلوج وموجات الحرارة وزحف الرمال والزلازل، الخ) في السياسات العمومية، وهي المخاطر التي تهدد المساكن القروية، سيّما في المناطق الجبلية والواحات؛

تعزيز مراقبة وتطبيق الأحكام القانونيّة الجاري بها العمل بهدف منع البناءات في المناطق الخطيرة، وخاصةً داخل مجاري الأنهار وفي المناطق التي تعرف انجرافاً كبيراً للتربة؛

الأخذ في الاعتبار، عند البناء في الوسط القرويّ في بعض الجهات، «ضابط البناء المُضاد للزلازل» لضمان سلامة المباني التقليدية أو الحديثة المُنجزة بالطّين وحمائتها من الهزّات الأرضيّة والانهيّار؛ الرّفْع من استفادة السكن القرويّ المعرّض لمخاطر الكوارث الطبيعية من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعيّة الذي نصّ عليه قانون الماليّة رقم 40.08 برسم السنة الماليّة 2009، كما تمّ تعديله وتميمه؛

تطبيق التدابير التي تحظر الممارسات المُضرة بالبيئّة وتساهم في تدهور المساكن في العالم القرويّ:

تشجيع نمط البناء بالموادّ المحليّة، وذلك باستعمال الممارسات الإيكولوجية حول المنازل (الصبّار، الأشجار،...) لمواجهة التقلبات المناخيّة، من خلال الحرّص على الأسس الإسمنتيّة للمساكن القرويّة للحيلولة دون تسرّب المياه ودخول مياه الصرف الصحي، وبالتالي انهيّار المساكن؛

تفعيل البرنامج الوطني للتطهير السائل من أجل تدارك التآخر الحاصل في مجال التطهير ومعالجة المياه العادمة في الوسط القرويّ، الذي يطرح مشكلة كبرى ولا سيّما بالنسبة للمراكز الصناعيّة والقصور والقصبات؛

تطوير مقاربات وآليات جديدة تتعلّق بالتدبير المُبتكر في مجال التثمين الطاقوي المُستدام للنفايات المنزليّة والمُماثلة المُلقاة في المطارح العشوائيّة (الانتقال نحو اقتصاد دائري في قطاع تدبير النفايات) للحدّ من آثار هذه النفايات على الصّعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وعلى مستوى الصحة والبيئّة والمساكن القرويّة؛

تثمين النفايات العضوية قبل الشُّروع في العمليّة الفلاحيّة من أجل التنمية الاقتصاديّة للسكن القرويّ؛

التشجيع على استعمال المواد المحليّة في أيّ بناء جديد سواء كان خاصاً أو عمومياً يهدف إلى استقبال عموم النّاس (مساجد، مبانٍ إدارية، إقامات سياحيّة، الخ).

11. جعل التكوين والبحث والابتكار رافعة للنهوض بالتراث المعماريّ والطبيعيّ للسكن القرويّ وتثمينه:

إشراك مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي (معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، المدرسة الوطنيّة الفلاحيّة بمكناس، المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، المدرسة الوطنيّة للهندسة المعماريّة بالرباط، الجامعات، ولا سيّما شُعب الجغرافيا وعلم الاجتماع...) في برامج بحثيّة تتعلّق بالابتكار في مجال السكن القرويّ، وتمكينها من الوسائل الماليّة والبشريّة اللازمة؛

إدراج تكوينات متخصصة في السكن القرويّ ضمن مناهج التّكوين بالمدرسة الوطنيّة للهندسة المعماريّة والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير؛

إدراج مجزوءات تكوينيّة في مراكز/مؤسسات التّكوين المهني على المستوى الترابي مخصّصة للسكن

القرويّ، من أجل تجديد وتثمين المهن والخبرة المحلية؛

إعداد برامج لتعزيز قدرات مختلف الفاعلين المتدخلين في مجال السكن القرويّ (من مسؤولين إداريين ومنتخبين محليين ومجتمع مدني وساكنة) وخاصة برامج تركز على الجوانب المتعلقة بفهم وتديبير وثائق التعمير وأشكال البناء في الوسط القرويّ، وإدماج أدوات أكثر ملاءمة للوسط القرويّ؛

12. وُضِعَ استراتيجيّة للاتصال والمعلومات تتعلّق بالسكن القرويّ من أجل مواكبة الساكنة والفاعلين المعيّنين ترمي إلى إحداث تغيير حقيقيّ في أنماط البناء وإعادة التأهيل والاستغلال الأمثل للخبرة المحليّة. وبالتالي:

ينبغي إعداد وتطوير هذه الاستراتيجية بمشاركة مختلف الفاعلين على المستوى المركزي والجهويّ والمحلي (وزارة إعداد التراب والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الجهات، العمالات والجماعات، الوكالات الحضرية، المدرسة الوطنية للهندسة المعماريّة، المجتمع المدني، وسائل الإعلام)؛

يتعيّن تطوير أنشطة تستهدف الفاعلين المعيّنين والساكنة القرويّة، مع توفير الموارد المالية الضرورية هامة وتحديد أهداف ومؤشرات للأثر واضحة وقابلة للقياس؛

ويجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية، من بين محاورها، إنتاج وسائل رقمية، وبطاقات ووثائق تتعلّق بالسكن القروي باعتبارهِ تراثاً ثقافياً ومعماريّاً، ومواقع إلكترونية خاصة وبرامج تلفزيونية متخصصة وتكوينات وحملات تحسيسية بشأن تثمين التراث المعماري والثقافي للمجالات القرويّة واستخدام المواد المحليّة ذات المصادر البيولوجية في إعادة تأهيل وبناء المساكن القرويّة.

ا. ملاحق

الملحق 1: مجموعة العمل المنبثقة عن اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدّمة والتنمية القروية والترايبية

عبد الرحيم كسييري	رئيس اللجنة
مينة الروشاطي	مقرّرة اللجنة والموضوع
أحمد الدحماني عبد المولى عبد المومني محمد الخديري الزهرة الزاوي عبد الرحيم كسييري عبد الرحمان قنديلة ادريس بلفاضلة محمد واكريم عبد الحي بسّة	الأعضاء
عمر ابن عيدة	الخبير الدائم

الملحق 2: إحالات ببيولوجرافية

- الإحصاء العام للسكان والسكنى بالمغرب، المندوبية السامية للتخطيط، 2014.
- البحث الوطني حول استهلاك وإنفاق الأسر في المغرب، المندوبية السامية للتخطيط، 2016.
- البرنامج الجديد للمدن، السكن III، إعلان كيتو بشأن المدن والمُستوطنات البشرية المستدامة للجميع، الأمم المتحدة، أكتوبر 2016. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول «من أجل ميثاق اجتماعي جديد: ضوابط يجب احترامها وأهداف ينبغي التعاقد بشأنها»، إحالة ذاتية رقم 2011\1.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق، إحالة ذاتية رقم 2017\01.
- تقرير تركيب حول واقع قطاع العقار بالمغرب/أهم عناصر التشخيص، المناظرة الوطنية في موضوع «السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، رئاسة الحكومة، دجنبر 2015.
- التقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية 2018، وزارة الاقتصاد والمالية.
- تقرير عن النتائج الأولية للبحث الوطني لتتبع الأسر، المرصد الوطني للتنمية البشرية، 2012.
- تقرير: الحركة الاجتماعية ما بين الأجيال بالمغرب، المندوبية السامية للتخطيط، 2011.
- المرسوم رقم 2-12-666 الصادر في 17 رجب 1434 (موافق 28 ماي 2013) بالموافقة على ضابط البناء المضاد للزلازل المطبق على المباني المنجزة بالطين، وبإحداث اللجنة الوطنية للمباني المنجزة بالطين. (الجريدة الرسمية رقم 6206 بتاريخ 21 نونبر 2013).
- مركز الدراسات الديمغرافية، إسقاطات سكان المغرب حسب وسط الإقامة، 2005-2030، المندوبية السامية للتخطيط، دجنبر 2007.
- المؤشرات الاجتماعية للمغرب، المندوبية السامية للتخطيط، 2011.
- Étude relative à l'élaboration de la Stratégie Nationale de Gestion du Foncier, Ministère de l'Urbanisme et de l'Aménagement du Territoire Secrétariat Général, Janvier 2016 ;
- Habitat au Maroc : Situation du parc de logements et statut d'occupation, HCP, RGPH 2014 ;
- Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme, audition du 14 mars 2017 ;
- Jean-Marie Vincent, Conservation du patrimoine rural et politique qualitative de l'habitat, libre : habitat rural quelle nouvelle dynamique, 2007 ;
- Logement et habitat, Haut-Commissariat au Plan. Centre d'Etudes et de Recherches Démographiques, 2005,

- Myriam Simard et Laurie Guimond, Que penser de l'embourgeoisement rural au Québec ? Visions différenciées d'acteurs locaux, Département de sociologie, Faculté des sciences sociales, Université Laval, septembre–décembre 2012 ;
- Ministère de la Culture : 2014. Éléments pour une vision : Patrimoine 2020, p : 20
- Ministère de l'agriculture, de la pêche maritime et du développement rural et des eaux et forêts, audition du 30 janvier 2018 ;
- Nathalie Ortar, 2002. « La campagne, le patrimoine et les citoyens. Entre souvenir et oubli (Compte-rendu de deux ouvrages récents) » Comptes rendus d'ouvrages (<http://www.ethnographiques.org/2002/Ortar>);
- Ordre national des architectes, audition, du 27 février 2018 ;
- Point sur : l'habitat rural entre 1999 et 2009 : des évolutions contrastées, n° 179 Décembre, 2013 ;
- Projet PNUD (2016-2020) de contribution à la mise en œuvre de l'Accord de Paris sur les changements climatiques: Efficacité énergétique des logements ruraux en Ouzbékistan
- René Lebeau, Les grands types de structures agraires dans le monde, 1972 ;
- ROY, Claudine, l'habitat en bref :. Les conditions d'habitation des ménages québécois vivant en milieu rural, Société d'habitation du Québec, mai 2006 ;
- Rapport présenté par M. Michel de Beaumesnil: un atout pour le monde rural : la valorisation du bâti agricole, Conseil économique et social, France, 2006 ;
- Shama Atif, Modèles d'habitats entre persistances et mutations - Typologie de logements marocains, 201/2011, p.46 ;
- Salima Naji, ingénieur architecte, rapport d'audition, mars 2017 ;
- Situation de l'agriculture marocaine, document sur le foncier agricole, réalisé par le Conseil Général du Développement Agricole, 2005).

مواقع إلكترونية:

- <http://www.abhato.net.ma/maalama-textuelle/developpement-economique-et-social/developpement-social/logement-et-habitat/politique-d-habitat/problematique-de-l-habitat-rural>
- http://www.hcp.ma/Emploi-par-branche-d-activite-de-la-population-active-occupee-au-milieu-rural_a154.html
- <http://www.encyclopediecanadienne.ca/fr/article/logement-et-politique-du-logement/>

- http://www.lemonde.fr/planete/article/2015/07/30/malgre-sa-croissance-l-inde-reste-rurale-et-pauvre_4704527_3244.html
- http://www.in.undp.org/content/india/en/home/operations/projects/poverty_reduction/rural-housing.html

الملحق 3: قائمة الفاعلين الذين تمّ الإنصات إليهم

الأنشطة	الفاعلون الذين تمّ الإنصات إليهم
لقاءات مع أشخاص مصادر	<ul style="list-style-type: none"> - السيد إدريس الكراوي، أستاذ الاقتصاد، الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، - السيد عبد العزيز عديدي، مدير المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، - السيدة سليمة الناجي، مهندسة معمارية، - السيد عبد الواحد الإدريسي، أستاذ باحث بالمعهد الوطني للتهيئة والتعمير، - السيد الحسين التاعواتي، أستاذ باحث مسؤول عن ورشة التخطيط المعماري بالمدرسة الوطنية للهندسة، - السيد حسن رامو، أستاذ باحث في التعمير وتنمية المجالات القروية/جامعة محمد الخامس بالرباط، - السيد دافيد جوري، جغرافيّ وباحث في التعمير المستدام لمناطق الواحات،
الفاعلون المؤسساتيون والهيئات	<ul style="list-style-type: none"> - المندوبية السامية للتخطيط، - وزارة إعداد التراب والإسكان والتعمير وسياسة المدينة، - المرصد الوطني للتنمية البشرية، - وزارة الداخلية، - وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، - وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، - المدرسة الوطنية للهندسة، - الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين، - الفدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين، - برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

<p>ورشات العمل</p>	<ul style="list-style-type: none"> - مجموعة القرض الفلاحي بالمغرب، - الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية - المكتب الوطني للكهرباء والماء - الغرفة الفلاحية لجهة بني ملال-خنيفرة، - الجمعية المغربية للتنمية الفلاحية والقروية، جهة الدار البيضاء-سطات.
<p>زيارات ميدانية</p>	<ul style="list-style-type: none"> - جهة درعة - تافيلالت\إقليم الرشيدية. - جهة الدار البيضاء-سطات\إقليم الجديدة.
<p>مقارنات دولية</p>	<ul style="list-style-type: none"> - إجراء مقارنات دولية قصد الاطلاع على بعض التجارب الدولية في مجال السكن القروي انطلاقا من ممارسات لبعض البلدان في هذا الشأن: - أمريكا الشمالية\كندا (كيبك)، - أوروبا (فرنسا)، - آسيا (الهند وأوزبكستان،

الملق 4: عناصر مستمدّة من المُقارنات الدّولية في مجال السّكن القروي

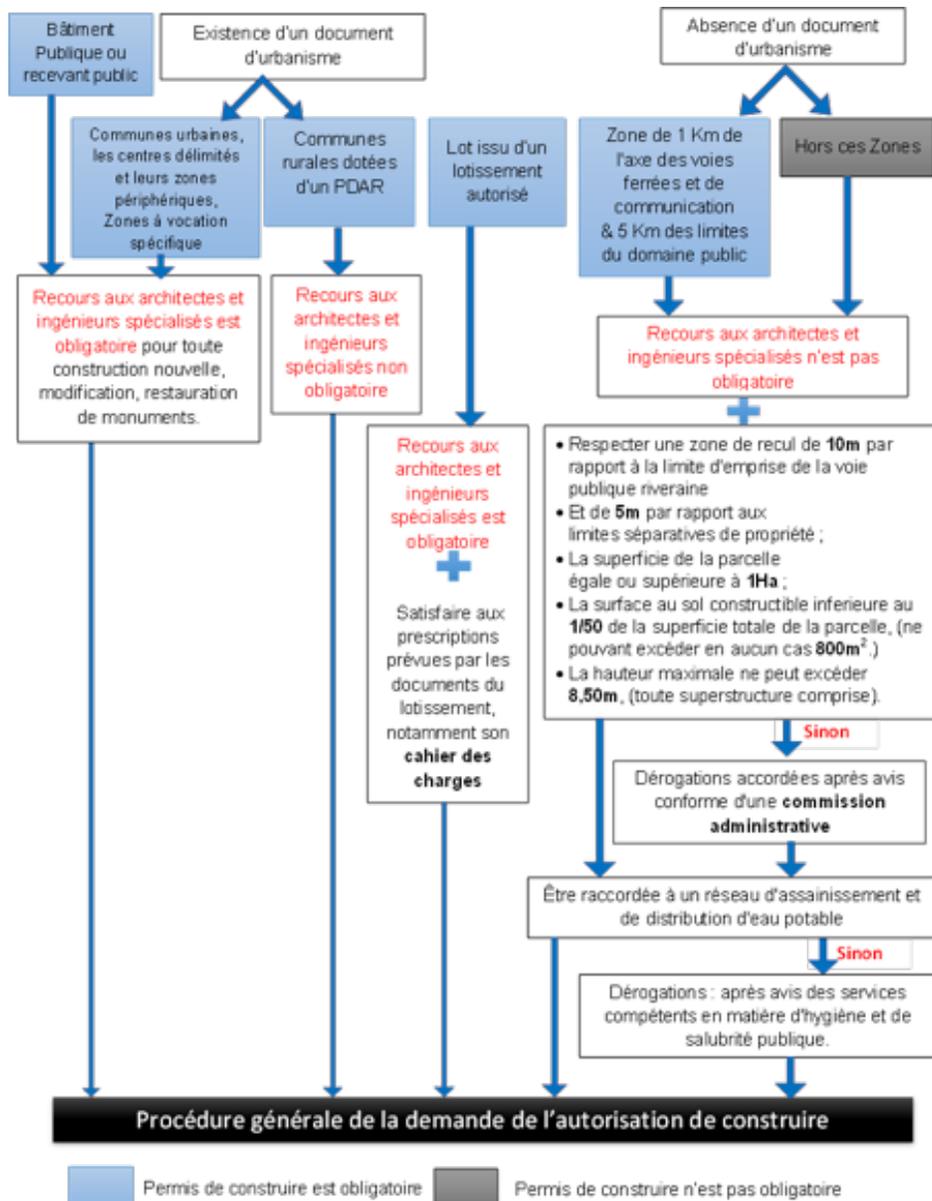
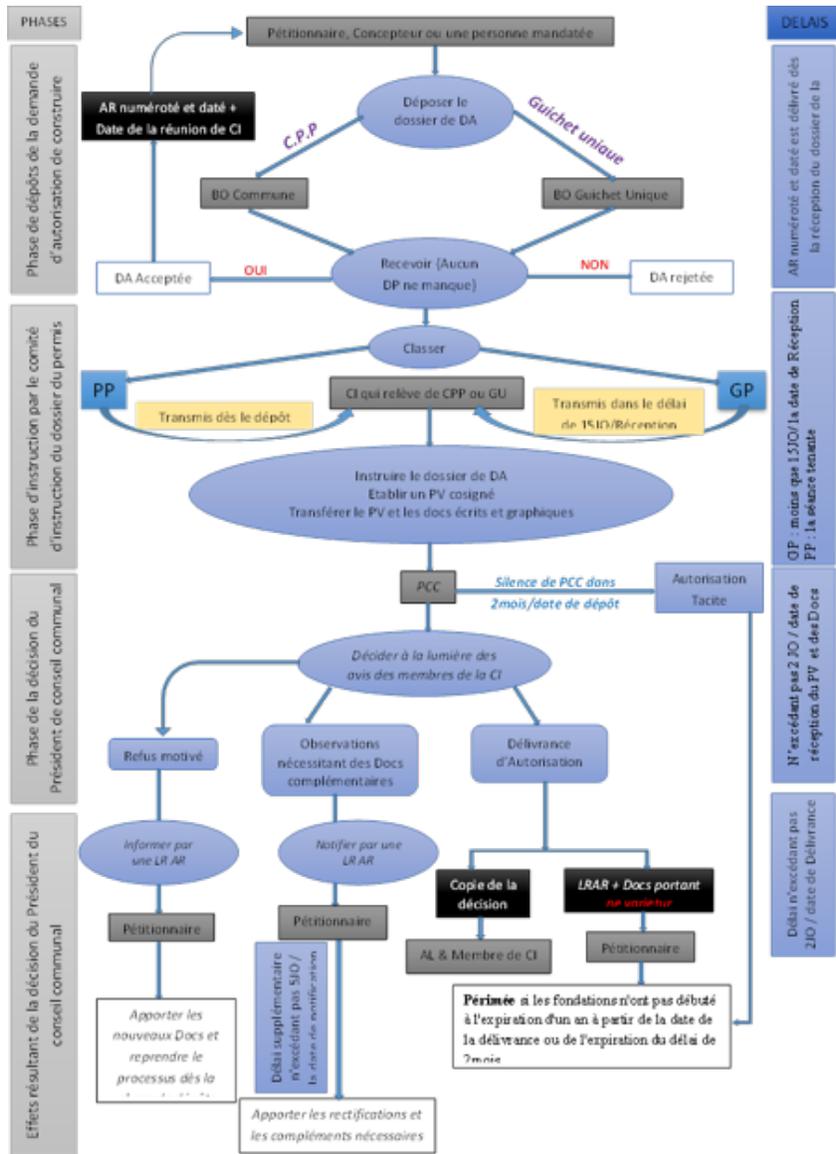


Figure : Champ d'application et conditions de recevabilité de l'autorisation de construire



AR : Accusé de Réception – CI : Commission d'Instruction – DA : Demande d'Autorisation – DP : Documents Principaux – JO : Jours Ouvrables – LRAR : Lettre Recommandée avec Accusé de Réception – P/GP : Petit / Grand Projet

